ASH-SHURA
الشورى
الشورى – العدد ١٤٨ – ذو الحجه ١٤٣٤هـ

سمو رئيس الهيئة العامة للسياحة والآثار تحت «قبة الشورى» (المواطن) هو الهدف الأول للسياحة الداخلية

د. بالغنيم تحت «قبة الشورى»
الزراعة ليست "عدواً للمياه".. و الدولة لم تمنع زراعة القمح، ولكنها لن تشتريه

تحتاري

تخافي

تؤجّلي

سارعي بالكشف المبكر عن سرطان الثدي واستمتعي بحياة صحية بإذن الله

مركز عبداللطيف للكشف المبكر
Abdullatif Cancer Screening Center
2007
1428هـ

الأيام العالمية للتوعية
بسرطان الثدي
١٤ – ٢٩ أكتوبر

للحجز : 01 2935945 - 01 2935942

للتبرع الشهري بقيمة ١٢ ريال لبرنامج الكشف المبكر أرسل ٢ إلى الرقم 5070

مجلس الشورى دور رقابي فاعل لدعم التنمية

لا يختلف مجلس الشورى في ممارسته لدوره التنظيمي "التشريعي والرقابي"، كثيراً عن أي برلمان في العالم، فهو يمارس هذا الدور وفق اختصاصاته وصلاحيته التي حددها نظامه.

ومناقشة مجلس الشورى للوزراء وكبار المسؤولين في الأجهزة الحكومية، سواء على مستوى المجلس، أو على مستوى اللجان المتخصصة والخاصة، هي إحدى الأدوات الرقابية للمجلس على أداء الأجهزة التنفيذية.

فقد نص نظام المجلس في مادته الثانية والعشرين: "على رئيس مجلس الشورى أن يرفع لرئيس مجلس الوزراء بطلب حضور أي مسؤول حكومي جلسات مجلس الشورى إذا كان المجلس يناقش أموراً تتعلق باختصاصه، وله الحق في النقاش دون أن يكون له حق التصويت".

نص المادة (٢٢)، لم يضع حدوداً لنطاق النقاش مع المسئول الحكومي، إذ إنها لم تشتمل على أي قيد متعلق بطبيعة النقاش الذي يتم مع المسئول سوى نصها على أنه ليس للمسئول حق التصويت. وهذا يفسر على أنه يفسح مجالاً رحباً لأعضاء المجلس في مناقشة المسئول والاستفسار عن الأمور التي كان لها تأثيراً سلبياً على أداء الجهاز الحكومي الذي يرأسه هذا المسئول.

وبموجب هذه المادة، فإن مجلس الشورى لا يتردد في طلب حضور أي مسؤول حكومي متى ما دعت الحاجة لذلك، سواء على مستوى المسؤول الأول في الجهة الحكومية، لحضور إحدى الجلسات العامة للمجلس، أو كبار المسؤولين فيها لحضور اجتماعات اللجان المتخصصة أو الخاصة عند دراستها التقرير السنوي للجهة الحكومية، أو موضوع ذي صلة بمهامها واختصاصاتها، وذلك لمناقشته والاستيضاح منه في كل ما يندرج ضمن اختصاصات تلك الوزارة أو الجهة الحكومة وخططها المستقبلية..

وخلال شهر واحد حضر تحت قبة المجلس في جلستين مختلفتين سمو رئيس الهيئة العامة للسياحة والآثار، ومعالي وزير الزراعة، وأجابا على أسئلة واستفسارات أعضاء المجلس، في جلسة نقاش اتسمت بالصراحة والجرأة في طرح الأسئلة من قبل الأعضاء، والوضوح والشفافية في الإجابة من سمو رئيس الهيئة، ومعالي وزير الزراعة.

وعلى مستوى اللجان كان هناك حضور لسمو رئيس الهيئة الملكية للجبيل وينبع، وسمو رئيس الهيئة السعودية للحماية الفطرية، ومعالي وزير الإسكان، ومعالي وزير الدولة للشؤون الخارجية، إلى جانب كبار المسؤولين في عدد من الأجهزة الخدمية التي يدرس المجلس تقاريرها السنوية أو موضوعات ذات صلة بمهامها وبالخدمات التي تقدمها للمواطن.

ممارسة مجلس الشورى لمهامه الرقابية يعمل على ترشيد أعمال الأجهزة التنفيذية ويسهم في تحقيق أهدافها، وفي دعم التنمية ومحاربة الفساد.

أسرة التحرير

ASH-SHURA
الشورى

إن مجلة (الشورى) والشركة الناشرة حريصتان على دقة المعلومات الواردة في هذه المجلة وتبذلان الجهود من أجل التحقق من صحتها إلا أنهما لايتحملان مسؤولية أي من النتائج أو التصرفات المسندة إلى هذه المعلومات.
جميع المعلومات والآراء ووجهات النظر الواردة في المجلة هي مسؤولية مصادرها وغير ملزمة لـ (الشورى) أو الشركة الناشرة.

إن مجلة الشورى تهدف إلى إلقاء الضوء على أعمال مجلس الشورى ودوره في خدمة الوطن و المواطن.

للتواصل والمشاركات
shuramagazine@hotmail.com

٦
تحت القبة
سمو رئيس الهيئة العامة للسياحة والآثار تحت «قبة الشورى»
حَمَلَ أعضاء مجلس الشورى هموم المواطنين مع السياحة الداخلية، وطرحُها أمام صاحب السمو الملكي الأمير/ سلطان بن سلمان بن عبد العزيز رئيس الهيئة العامة للسياحة والآثار خلال حضوره الجلسة العادية "الخامسة والأربعين" من أعمال السنة الأولى للدورة السادسة التي عقدها المجلس يوم الاثنين ١٤٣٤/١١/٢٤هـ.

٤٠
دراسة
تكلفة الحوادث المرورية الناتجة عن تلوث الهواء
استخدام المركبات على مستوى مُدن المملكة، وصل قرابة (٩٣٪). في حين لا يتوفر في المقابل بديل للنقل العام، مما أدى إلى الزيادة في كثافة المركبات على الطرق، لتصبح الأعلى من بين دول العالم، حيث وصلت إلى (٦٠) ستين مركبة للكيلو المتر الواحد، وهي تفوق معدل الكثافة لأمريكا وأوروبا. هذه الأرقام أكدتها دراسة هيئة تطوير مدينة الرياض، ومراكز أبحاث أخرى.

د/ عبدالجليل السيف

٤٤
حوار
الدكتور صدقه بن يحيى فاضل لـ «الشورى»
نعتز كمواطنين بمجلس الشورى ونطمح أن يصبح سلطة تشريعية كاملة للمجلس، وإنجازاته كبيرة، لا ينكرها إلا غير المنصفين وكمواطنين سعوديين، يجب أن نعتز بمجلس الشورى السعودي، ونُشيد بما ينجزه خدمة للوطن، والمواطن.

مجلس الشورى

المشرف العام
د. فهاد بن معتاد الحمد
مساعد رئيس مجلس الشورى

رئيس التحرير
د. محمد بن عبد الله المهنا

مدير التحرير
علي بن عبد الله الخضير

هيئة التحرير
منصور بن محمد العساف
محمد بن عبد الله الشيباني
فيصل بن محمد الشدي
عادل بن زامل الحربي

التصوير
سالم الحمدان
عبد الهادي القحطاني
خالد الزهراني

ردمد
ISS: ١٣١٩ - ٩٨٤٦
موقع المجلس على شبكة الإنترنت
www.shura.gov.sa

المراسلات باسم رئيس التحرير
على العنوان التالي:
مجلس الشورى- الرياض
الرمز البريدي ١١٢١٢
المملكة العربية السعودية

الناشر
دار روف

المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٧٨١١١١
فاكس: ٢٩٢٠٠٧٧
info@darroaf.com

٥٠
تحقيق
«الشورى» تفتح ملف غلاء الأسعار المؤسسات الحكومية المعنية، والتجار، والمستهلك شركاء في ارتفاع الأسعار

غلاء الأسعار، والارتفاع المتواصل لأسعار بعض السلع الاستهلاكية، أصبح ظاهرة تؤرق المواطن، وتثقل كاهله، خصوصاً ذوي الدخل المحدود، الذي يضطر إلى القروض لتأمين المستلزمات الأخرى، ويدخل المواطن في دوامة القروض..

٦٠
شورى الشباب
المجلس الطلابي بثانوية غرناطة تجسيد لمفهوم العمل الجماعي المنظم

المجالس الطلابية، هي بمثابة مجالس شورية مُصغرة، تهدف إلى بناء ثقافة الحوار والنقاش بين الطلاب، وتعميق الممارسة العملية الهادفة لتنميتهم فكريا وعمليا، إضافة إلى رفع الوعي الطلابي، وتهيئتهم للمشاركة في بناء المجتمع، وتعزيز التعاون فيما بينهم..

تحت القبة:

إقتراح مشروع نظام الهيئة العامة للعقار ١٧
تقرير هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات ٢٩

في هذا العدد
التثقيف الصحي ٦٤
حصاد الشهر ٦٨
مجتمع الشورى ٧٤
متابعات برلمانية ٧٨
من الذاكرة ٨٠

المقالات
د. سعود السبيعي ٣٣
د. جبريل العريشي ٤٩
د. حامد الشراري ٥٩
د. عبد الله العسكر ٨٢

سمو رئيس الهيئة العامة للسياحة والآثار تحت «قبة الشورى»:
«المواطن» هو الهدف الأول للسياحة الداخلية

قبة الشورى كانت على موعد مع "السياحة والآثار" بالمملكة وهمومها، حَمَلَ أعضاء مجلس الشورى هموم المواطنين مع السياحة الداخلية، حيث تم طرحُها أمام صاحب السمو الملكي الأمير/ سلطان بن سلمان بن عبد العزيز رئيس الهيئة العامة للسياحة والآثار خلال حضوره الجلسة العادية "الخامسة والأربعين" من أعمال السنة الأولى للدورة السادسة التي عقدها المجلس يوم الاثنين ٢٤/ ١١/ ١٤٣٤هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور/ عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ.

اتسم طرح الأعضاء كعادتهم بالصراحة والوضوح، حيث وضعوا أمام سموه جميع المعوقات التي تُسهم في إحجام المواطنين عن السياحة الداخلية وتفضيل السياحة خارج المملكة، وذلك لـ (غلاء الأسعار، وتدني مستوى الخدمات في الشقق المفروشة، وصعوبة التنقل للمصائف، والأماكن السياحية، وسوء الخدمات على الطرق الرئيسة). في المقابل كانت الشفافية سمة إجابات سمو رئيس الهيئة على أسئلة الأعضاء واستفساراتهم.

اُستُهلت الجلسة بترحيب رئيس المجلس، بسمو رئيس الهيئة ومرافقيه، قائلًا: "إن الأمير سلطان بن سلمان، يكفي أن يُذكر اسمهُ، فيُغني عن التعريف به؛ فشخصيته تشكلت، وتميزت بالعلم والتجربة قبل التنفيذ، ومن بعدها جاء التطبيق الدقيق، من هنا جاء اختيار ولاة الأمر لسموه لجانب هام، وهو الذي نلتقي لأجله مع سموه، ألا وهو جانب السياحة والآثار".

وتابع معاليه: "إن هذا الجانب قد يكون من الجوانب العادية في أي مجتمع آخر، وقد يكون مصدر دخل أساس، لكنه في المملكة، يختلف لعدة أسباب منها: (أن هذه البلاد قامت على رسالة كريمة، وهي رسالة تحملها وتنقلها للعالم؛ لتقدمها، نقية، جلية، فتحافظ على المعنى، والنهج القويم.

توجيهات خادم الحرمين الشريفين تؤكد على أن تكون السياحة الوطنية الخيار الأول

وفي نفس الوقت، تسير بخُطى عصرية، تواكب بل، وتتجاوز كثير من الدول في الحضارة المادية، فالسياحة والآثار، تحتاج عنايةً فائقةً من حيث التأصيل والتنظيم، وقبل ذلك اختيار الرجل الذي تُسند إليه تلك المهمة)".

ثم ألقى سموه كلمة استهلها بحمد الله تعالى، أن أتاح له هذا اللقاء مع أعضاء المجلس للمرة الثانية، حيث كان اللقاء الأول قبل خمس سنوات، وعبر عن شكره لمجلس الشورى على جهوده في دعم الهيئة العامة للسياحة والآثار، من خلال القرارات التي أصدرها بشأن تقارير الهيئة السنوية، أو بالموافقة على نظام السياحة.

اتفاقيات الشراكة.. تجربة ناجحة

وقال سموه : "إن للمجلس دور مهم، وجلي في نشاطات الهيئة، وقد استفادت الهيئة من الملحوظات المشروعة والأنظمة التي أقرها المجلس، والتي أدت إلى فتح العديد من الأبواب والمسارات لتطويرها والاستفادة منها. لذا تتقدم الهيئة بالشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة على جهودهم الكبيرة".

وتمنى سموهُ على الأعضاء، أن يأخذوا الحرية الكاملة في طرح الأسئلة، حيث قال: "كلما كان السؤالُ محرجاً، دَلّ ذلك على حبكم للمواطن، وذلك أفضل، فالمواطن في حاجة إلى معرفة الحقائق".

وأشار سموه إلى ما تحقق من تطور كبير في مهام، وعمليات الهيئة العامة للسياحة والآثار عبر العديد من المسارات بلغت خمسة عشر مساراً بالتوازي، وبالتفاهم والتعاون مع مختلف الوزارات والأجهزة الحكومية التي أسهمت في تذليل جملةٍ من العوائق، مع الأخذ في الاعتبار النقلات الرائعة من منتجات ومرافق، أبشر المجلس بها، وبقبول المواطنين واندفاعهم نحو السياحة الداخلية، فالمواطن كان يرى السياحة أمراً غير جدير بالضرورة، إلى أن أصبحت أمراً ضرورياً في نظره، لذلك نرى، أن انتقادات الصحف قد زادت، فكلما زادت الانتقادات، زاد المسؤول سعادة؛ لأن ذلك سبيل إلى زيادة الضغط على المسؤولين عن السياحة نحو المزيد من التحرك والإنجاز، وهو دليل على أن المواطنين يريدون السياحة الداخلية.

وأفاد سموه أن: "تعليمات خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز – يحفظه الله – تدعو إلى التركيز على السياحة الداخلية، وإبقاء المواطن في بلاده، ولا بد أن تكون السياحة الوطنية، هي الخيار الأول، فالهيئة استطاعت الاستحواذ على جزء لا بأس به من وقت المواطنين، والأسر في السياحة بأرجاء الوطن".

وتابع سموه: "إن قطاع السياحة الوطني، سيكون أفضل قطاع منتج لفرص العمل على الإطلاق، مقارنة بالقطاعات الأخرى، كما أوضحته وزارة العمل، لذلك نحن في مفترق طرق مهم، حيث نعيش في مرحلة تعتني الدولة بها، وبدعم برامج للسعودة، فالقطاع السياحي زاخر بآلاف الفرص الوظيفية، والهيئة حريصة كل الحرص على مد جسور التعاون، والاتفاق مع المواطنين، حيث تنظر الهيئة بكل جدية لمتطلبات كل مواطن، فالقرب منهم، ومعرفة توجهاتهم، هو سبيل النجاح والتفوق".

وأضاف: "إن الهيئة قامت بتجربة اتفاقيات الشراكة، وكانت تجربة ناجحة حظيت بتقدير خبراء البنك الدولي، هذه الاتفاقيات حققت للهيئة شراكة مع القطاعات الحكومية الأخرى، وقد وصلت إلى ما يقارب (خمس وسبعين) اتفاقية تديرها الهيئة، لاسيما أنها شراكة قائمة على التعاون في التنمية السياحية، وقد بذلت الهيئة جهداً كبيراً؛ لتحقيق التعاون في الزيارات، والمفاوضات، واصطحاب المسؤولين في المؤسسة الحكومية إلى رحلات تعليمية في مجالات متعددة، منها: (التنمية، والتطوير، وتنظيم الفعاليات السياحية)".

ولفت سموه إلى أنه كان بالإمكان، أن تكون السياحة الداخلية أفضل بكثير، لكن تأخر القرارات أدى إلى إعاقة العمل، ومع ذلك، ولله الحمد من البشائر، أن الأمور أصبحت تجري في مجراها الصحيح، وبدأت قرارات الهيئة تُصدر، وتُمرر بشكل أسرع، والمفاوضات قلت حدتها مع المسؤولين؛ لوجود القناعة بأهمية السياحة والآثار.

قطاع السياحة الوطني سيكون أفضل قطاع منتج لفرص العمل

تمويل المنشآت، وابتعاث الدارسين

وأشار إلى أن قطاع السياحة على المستوى العالمي، هو مُصنّف ومُدرج، وهو من أكبر القطاعات المولدة لفرص العمل على الإطلاق، فلا بد من تنظيمه من حيث سرعة صدور القرارات، ومسارات الاستثمار والتمويل، والأنظمة الواضحة، والهيئة تستشرف صدور قرار نظام السياحة، ونظام الآثار، والمتاحف، والتراث العمراني الذي سوف يرى النور هذا العام - بإذن الله -.

وزاد سموه بأن: "الهيئة قامت حديثاً بعملية إعادة وترتيب كاملة، وتنظيم قطاع الآثار، والمتاحف بشكل جذري، وإعادة عمليات التنقيب، وإخراج الموظفين للمواقع، لاسيما، أن الهيئة لديها، (ستة وعشرون) فريقاً دولياً، كل فريق بصحبته (عشرون) مواطناً، يعملون في اختصاصات متقدمة، كما قامت بفتح الحوار نحو النظر إلى الآثار الوطنية بإيجابية واهتمام، لاسيما، أن المملكة بلد الحضارات ومنبع الإسلام".

وتعمل الهيئة العامة للسياحة والآثار مع وزارة التعليم العالي؛ لتمديد ابتعاث الطلاب والطالبات لبرامج التخرج؛ ليعملوا مع متاحف اتفقت الهيئة معها، وهي متاحف عالمية، لاسيما، أن الهيئة تعمل الآن على إنشاء ما يُقارب (الأربعة عشر) متحفاً، وتبحث وتُفاوض عن كيفية تمويل المنشآت السياحية، وهو سبب رئيس؛ أدى إلى معاناة المواطنين من ارتفاع الأسعار في دور الإيواء وأماكن الترفيه، بل، في تطوير المنشآت السياحية ككل، وقد جاء القطاع السياحي في المملكة، ثاني قطاع في مجال توطين الوظائف، بإحلال السعوديين محل العمال والموظفين غير السعوديين، وهو أمر إيجابي ومحط أنظار وجاذب ومُحبب للشباب السعودي؛ للعمل به.

دعم حكومي من الجبيل وينبع إلى العقير

بعد ذلك أتاح معالي رئيس المجلس، لرئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة، الأستاذ/ أسامة بن علي القباني؛ لطرح أسئلة اللجنة والمواطنين، على سمو رئيس الهيئة العامة للسياحة والآثار، حيث، قال سعادته:

"في البداية أود أن أذكر، فأشكر؛ ما تبديه الهيئة العامة للسياحة والآثار من تعاون، وتعامل مع لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة، والذي يتصف بكل شفافية ومهنية، لقد أصدر مجلس الشورى العديد من القرارات المهمة، المتعلقة بقطاع السياحة والآثار، بالإضافة إلى العديد من مذكرات التفاهم، والتقارير السنوية".

ثم طرح الأستاذ/ أسامة قباني السؤال الذي تمحور حوله العديد من أسئلة المواطنين التي وردت إلى اللجنة، وتَمثل في عدم توفر البنية الأساسية، والخدمات، والمرافق في العديد من المواقع السياحية خارج المدن، مما يترتب عليه عزوف القطاع الخاص عن الإسهام في تنميتها؛ تفادياً للتكاليف الباهظة، لتهيئة تلك المواقع الاستثمارية، حيث أن المستثمر لا يستطيع القيام بها؛ لانعكاس ذلك على الجدوى الاقتصادية للمشروع، أيضاً، ما هي أبرز التحديات التي تواجهها الهيئة في توطين الوظائف في القطاع السياحي؟.

وأجاب سموه قائلاً: "عدم توفير البنية التحتية للمواقع خارج إطار المدن، هو موضوع أساس ومحل عناية واهتمام، فعلى سبيل المثال: نجد أن الهيئة الملكية "للجبيل وينبع" استثمرت ما قيمته، (مليار) ريال تقريباً في البنية التحتية؛ لتطوير منطقة جميلة على الشاطئ، وقامت الدولة بدعم هذا المشروع بكل ما يحتاجه المستثمر سواء أكان من وقود أو تنظيم أو تمويل؛ ولولا هذا الدعم السخي، لما رأينا مدينتي الجبيل وينبع بهذا المستوى من التطور، ولا شك أن الهيئة العامة للسياحة والآثار، تواجه منافسة مع القطاع الاقتصادي، الذي يُعد هو الآخر، منتجاً لفرص العمل بشكل أساس للمواطنين. أما ما يتعلق بهيئة السياحة والآثار فإنه، وبفضل من الله - عز وجل - ثم بتوجيهات خادم الحرمين الشريفين، تم تقديم كافة الإمكانيات، لتأسيس البنية التحتية من (مياه، وكهرباء، وصرف صحي) إلى حدود موقع العقير على الخليج العربي، وتم توقيع تأسيس شركة العقير قبل فترة قصيرة، وأيضاً دخول مستثمرين في قطاع السياحة لأول مرة بقيمة (مليار) ريال تقريباً، بالتضامن مع مؤسسات الدولة، كصندوق الاستثمارات العامة، والمؤسسة العامة للتقاعد، والجمعيات الوطنية، وبعض الشركات الكبرى".

تأخر صدور القرارات يعيق السياحة الداخلية

أربعة مواقع إستراتيجية مشابهة للعقير

وأشار سمو الأمير سلطان بن سلمان إلى أن الهيئة في انتظار قرار تأسيس شركات الاستثمار والتنمية السياحية، كما أنها على توافق تام، مع وزارتي الشؤون البلدية، والقروية، والزراعة؛ للبدء في تنفيذ مشروعات على أربعة مواقع إستراتيجية مشابهة للعقير، كذلك سيتم رفع خطة متكاملة، للمقام السامي؛ لتطوير محافظة الطائف، واسترجاع مكانتها السياحية والاقتصادية، وقريباً جزيرة فرسان.

فالشركة التي ستنشأ للاستثمار في قطاع السياحة، ستكون شركة حكومية، مملوكة لصندوق الاستثمارات العامة بالكامل برأس مال (مائتين إلى ثلاثمائة) مليون ريال تقريباً، وهذه الشركة ستعمل مع القطاع الخاص، في المرحلة التي تلي الاعتمادات، وتأسيس البنية التحتية، كما نرغب مشاركة الدولة كشريك مع القطاع الخاص في تنظيم المعارض، والمؤتمرات في مدن المعارض، والمؤتمرات، وهذا يُعد قطاعاً اقتصادياً حديثاً ومهماً، عليه أستطيع أن أقول: "إن كل الدراسات التي نحتاجها؛ لتطوير السياحة الوطنية سواءً من الناحية الاقتصادية، أو المواقع قد انتهت بشكل كامل".

عدم توفر البنية التحتية للمواقع السياحية خارج المُدن محل عناية الهيئة

ملكيات منطقة الحرم النبوي الشريف بالمدينة المنورة

وتساءل أحد الأعضاء عن، أن نزع الملكيات في منطقة الحرم النبوي الشريف بالمدينة المنورة، والتصميم المقترح للمنطقة بعد إزالتها، قد يؤدي إلى نتائج يُصعب تداركها على المدى القصير والمتوسط، فيما يتعلق بمن يسكُن حالياً في تلك المنطقة، بالإضافة إلى الخدمات والمرافق الأساسية، والأوقاف الأهلية الواقعة في ذلك النطاق، وقال: "سوف أقتصر على بيان تأثير تلك الأعمال على قطاعي السياحة والآثار، حيث سيتأثر ثاني أكبر سوق فندقية في المملكة بإزالة نسبة كبيرة جداً من مرافق ودور الإيواء السياحي بما يؤدي إلى عجز كبير في إيواء زوار الحرم النبوي الشريف، ويحتاج إلى سنوات لإعادة هذا السوق إلى وضعه الحالي. أما بالنسبة لقطاع الآثار، فإن أعمال النزع المُعلن عنها ستَلغي الكثير من المواقع الأثرية، وأخص بالذكر ما يطلق عليه (سوق النبي) أو (سوق المدينة التاريخي)، وهو بقعة وقفية مخصوصة اختطها المصطفى - صلى الله عليه وسلم - بقدمه الشريفة، وصدر بشأنها توجيه سامي بإعادة حكمه الشرعي إليه، ولا شك أن الإبقاء على هذا السوق المبارك وغيره من الآثار، هو قيمة مُضافة لاقتصاد المدينة. سمو الأمير، يتطلع أهالي المدينة المنورة إلى تدخل سموكم الكريم لدى

مصمم التطوير للمنطقة محل أعمال النزاع والجهة المشرفة عليها، للتشاور وإعادة النظر في المنهج المُعلن عنه في نزع تلك الأملاك، وتطوير المنطقة بعد انتهاء أعمال النزع واستشارة ذوي الخبرة لتبني التجارب الناجحة عالمياً وإقليمياً في التطوير العمراني بما يحفظ الطابع العمراني، الحالي للمنطقة، ومقوماتها السياحية والأثرية".

وأوضح سموه أنه مُطلع على هذا الأمر عن قرب بتوجيهات من خادم الحرمين الشريفين، صاحب هذا المشروع الكبير والرائد، والذي وجهنا بالحرص والمحافظة على المواقع الإسلامية، ومواقع التاريخ الإسلامي، وقد عملنا مع أمانة منطقة مكة المكرمة، وحافظنا على الكثير من المواقع. ولله الحمد.. اثناء توسعة الحرم المكي، والتقطنا العديد من الآثار أثناء عمليات التوسعة والهدم، كما أن هناك توجيهات واضحة ومؤكدة، لإيجاد بيئة جميلة جداً في منطقة التوسعة الجديدة. أما ما يتعلق بالمناطق الأثرية، فنحن في الهيئة متضامنون تماماً مع الجهات التي تعمل لصالح هذا الجانب، وبالمناسبة، تم عقد اجتماع في مكة المكرمة للبدء في برنامج المحافظة على مواقع التاريخ الإسلامي، مع العلم أنه سبق أن صدرت العديد من الأوامر؛ لتجهيز وتهيئة عدة مواقع، والمحافظة عليها مثل: (غار حراء، جبل ثور، بئر طوى)، وغيرها من المواقع، وكذلك تم رصد ميزانيات لتطوير منطقة (جبل أحد، وبدر، ومواقع المعارك الإسلامية) بالتنسيق مع وزارة الدفاع، والمتاحف التفاعلية، وطريق الهجرة، ونحن في الهيئة لا يمكن أن نقوم بشيء يخالف الشريعة الإسلامية عند تأدية مهامنا.

عضو آخر تساءل عن الأثر الاقتصادي المضاعف للإنفاق السياحي على القطاعات الاقتصادية الأخرى، والذي دائماً يثير اهتمام الشركات، والمنظمات العالمية على الصعيدين المحلي والوطني، على سبيل المثال: إنفاق (مليون) ريال في السياحة، وكم يوفر من فرص العمل، ومدى إسهامه في مبيعات القطاعات الأخرى غير السياحية؟.

وفي إجابته على السؤال نوه سموه إلى أن المستثمرين الأوائل في السياحة الوطنية، يجنون اليوم أرباحاً طائلة، نتيجة الاستثمار المبكر فيما يتعلق بالمداخيل، وحصولهم على المواقع المميزة، مشيراً إلى أن الهيئة عالجت العديد من القضايا، ومن ضمنها قضية تأجير المواقع السياحية

قريباً تأسيس شركات للاستثمار في السياحية وأربعة مشروعات استراتيجية مشابهة لـ "العقير"

بالتعاون مع وزارات المالية والشؤون البلدية والزراعة. كما ترى الهيئة أنه لابد أن تكون المدة التأجيرية مرتبطة ببرنامج زمني أطول، ونتمنى أن يتم تطبيق نظام النقاط كما هو حاصل في (المالديف) على جميع المشروعات التي تحصل على تمويل من الدولة، ويتم احتساب النقاط على أولويات الاقتصاد، ومن حيث فرص العمل، ونوع الاستثمار، وقيمة الاستثمار، والبيئة...إلخ. وعليه يجب على المستثمر أن يحقق نتائج ومردوداً اقتصادياً خلال المدة التأجيرية حتى يحصل على مواقع، ومن خلال نتائج الدراسات. وترى الهيئة أن الاستثمار المباشر بقيمة (مليون) ريال في قطاع السياحة ينتج عنه (خمسون) فرصة عمل مباشرة، و(خمس وسبعون) فرصة عمل غير مباشرة، تابعة للمشغلين ومقدمي الخدمات كشركات (المياه، والإسمنت، والمحامين، والمحاسبين)، كما أن (ريالاً واحداً) ينج عنه (سبعة وستون ريالاً)، كمردود اقتصادي. وبالنظر إلى دراسات مشروع العقير، نجد أنه سيكون هناك مردود لا يقل عن (١٨٪) للمستثمرين في الشركة، ونتوقع أن تكون الأرقام بشكل أفضل، كما أن هناك نمواً واستعداداً كبيراً للاستثمار في مجال السياحة، ونحتاج حالياً إلى قرارات سريعة فيما يتعلق بالتمويل وتطوير المرافق، فالمملكة لديها سوق اقتصادي ضخم جداً في مجال السياحة، وهو ثاني أكبر قطاع للسعودة. وقد قامت الهيئة بفتح باب السياحة الممتدة لما بعد العمرة، وسيتم تطبيقه بعد موسم الحج بالتنسيق مع وزارات الداخلية، والخارجية، والحج، وهذا سوق كبير جداً يُتيح لنا كدولة أن نجعل المسلمين يشاهدون تمسك حكومتنا بدينها وعقيدتها مع مواكبة التطور والازدهار والأمن والاستقرار، كما أن الهيئة تقوم حالياً، بالتعاون مع وزارات الداخلية والاقتصاد والتخطيط والعمل، ومنظمة السياحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية، بدراسة الاقتصاديات المحلية، وتطويرها فيما يتعلق بالسياحة ومجالات التراث الوطني، وسوف تُرفع هذه الدراسة الرائدة إلى المجلس الاقتصادي الأعلى بعد إقرارها خلال شهر. أما ما يتعلق بتصنيف الفنادق والشقق المفروشة، فنجد أن معظم الفنادق في المملكة، تم تخفيض مستوى تصنيفها؛ ليتناسب مع ما تقدمه من خدمات للمستهلك، وحثها على التطوير والتجديد، فنحن نعمل بصداقة مع المستهلك والمستثمر؛ لخدمة جميع الأطراف، كما أن الشقق المفروشة مُقبلة على عمليات تصنيف وتطوير ضخمة.

قطاع الآثار كان محل سؤال لأحد الأعضاء، حيث تساءل عن

الفارق الكبير والواضح في الاهتمام بين الآثار والسياحة، فالهيئة متوجهة بثقلها إلى السياحة، أما الآثار فهي بحاجة إلى اهتمام أكبر وجهد مضاعف، لاسيما أن الآثار تحمل السمات الحقيقية لمشاعر الإنسان والقيم؛ لمنجزات الفكر الإنساني، كما أن هناك آثاراً في منطقة مكة المكرمة عبثت بها يد الإهمال، وهي آثار تحمل مضامين وأبعاداً إنسانية، تُمثل كيان وحضارة الإنسان الذي عاش في أرض مكة الطيبة.

ونفى سموه أن يكون اهتمام الهيئة مُنصب على الجانب السياحي فحسب، وقال: "قبل سنتين كان يُقال إن الهيئة مهتمة بالآثار أكثر من السياحة، ومن المُبشرات أنه عندما طُلب من الهيئة عمل دراسة عن الآثار في ثاني اجتماع لها برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير/ سلطان بن عبد العزيز - يرحمه الله -، عرضتُ على سموه، أن نقوم بدراسة عميقة قبل نقل الآثار للسياحة، وفعلاً، قُمنا بالدراسة مع جهات أخرى عديدة، وكان رأي الهيئة سابقاً: "عدم ضم الآثار للسياحة"، فيما كان الرأي الآخر: "أن تستلم الهيئة قطاع السياحة والآثار بالكامل وتعيد تنظيمه وتطويره وتغيير الانطباع العام عن الآثار".

ولفت سموه نظر أعضاء المجلس إلى أن الحديث عن الآثار يستغرق وقتاً طويلاً، ورأى مناسبة العودة للمجلس الموقر في جلسة أخرى؛ لتقديم عرض خاص لقطاع الآثار والقطاع العمراني، وتُبين الهيئة أن هذه المسارات مخدومة بشكل واسع، وما تراه مستقبلاً في موضوع التراث الوطني بشكل عام، وارتباطه بقطاع الثقافة.

خطة متكاملة لتطوير الطائف واسترجاع مكانتها السياحية والاقتصادية

الهيئة لا تقوم بأي عمل يخالف الشريعة الإسلامية

السياحة ثاني أكبر قطاع لـ "السعودة"

من السياحة والآثار إلى وزارة

ووجه عضو آخر سؤالاً لسموه عن تحول السياحة والآثار إلى وزارة، كما هو معمول به في الدول الأخرى؟.

حيث أجاب سمو الأمير/ سلطان بن سلمان: "أنهم في الهيئة العامة للسياحة والآثار غير منشغلين بقضية المسميات في مقابل إنجاز المهمات، فالهيئة مستقلة، وأتشرف برئاسة مجلسها وإدارتها، فنحن مشروع تكاملي خلال السنتين القادمتين؛ سنشاهد هذا التكامل الكبير، ونحن لا زلنا نرى أن دور الهيئة يجب أن ينحسر إلى الدور المؤسسي الوطني لصالح المناطق، ولصالح القطاع الخاص، والتطوير المحلي، كما أن الدولة هي التي تقرر تحويل الهيئة إلى وزارة، أو عدمه، ولا شك أن لنا شركاء كثيرون في مجلس الوزراء، ومرجع رئيس الهيئة التنظيمي، هو خادم الحرمين الشريفين رئيس مجلس الوزراء، وهذا يُعطينا مساراً يحقق العديد من النتائج الإيجابية، وما نُركز عليه الآن، هو تحقيق النتائج لكي نُغير وجهة السياحة الوطنية، وكسب المواطن؛ لكي يبقي هو وأسرته في وطنه، ويبقى في بلاده، ويسجل ذكريات مع أبنائه، ويرى بلاده كما لم يرها من قبل، ويتعرف على بلاده وجمالها وطبيعة مواطنيها، فمن غير المناسب أن يستمر هذا الضخ الإعلامي قبل كل موسم، لصالح دول مجاورة، وضد بلادنا فهذا غير منصف وغير عادل، لاسيما أن بلادنا أجمل بلاد في الدنيا؛ لأنها بلد الحرمين وقبلة المسلمين، وعدم قضاء المواطنين الإجازة والاستمتاع بها في بلادهم أمر يقلقنا، ومن الواجب تطوير المرافق التي تحتويهم، وهذه هي مهمة الهيئة".

وسائل النقل، عثرات وحلول

وسائل النقل بين مدن المملكة، كانت محل تساؤل لأحد الأعضاء، حيث قال: "إن كثيراً من المواقع السياحية غير مستثمرة، فلو قارنا عدد الزوار للبتراء في الأردن، ومدائن صالح لدينا نلحظ الفرق الكبير. والسبب أن السياحة كل متكامل، وليست مواقع فقط. سعدنا كثيراً بقيام شركة بتطوير منطقة العقير، ولكن ماذا عن كيفية وصول المواطن إلى هناك إذا أننا نرى الطرق البرية مزدحمة، وعن طريق الجو لا توجد حجوزات بسبب نقص عدد الرحلات، لاسيما أن كثيراً من الأسر التي تخرج خارج المملكة تبحث عن الترفيه؟".

رد سموه: "نتمنى أن يقوم أعضاء المجلس بالزيارة لمحور كامل من الرياض لقرى (الوشم وشقراء وأشيقر والغاط والمجمعة) ... وهكذا حتى يتم الاطلاع على جهود لجنة التطوير فيها، ونحن نعرف أن هناك اندفاعاً كبيراً من المواطنين للذهاب للمناطق المطوّرة سياحياً لظروف مناطقنا ووسائل النقل، ونحن الآن نعمل مع الخطوط السعودية، التي بدأت برنامجاً متكاملاً لتطوير خدماتها لخدمة السياحة، كما أن وزارات النقل، والمياه والكهرباء، والشؤون البلدية والقروية، وأمانات المناطق والبلديات، متجاوبة مع الهيئة في كل ما يخدم السياحة المحلية، وسنُعد تقريراً عن جميع مشروعات الطرق التي تخدم المناطق السياحية، وسيُعقد اجتماع لوكلاء الجهات الحكومية والهيئات والوزارات لإقرار اللوائح الجديدة المنظمة لإصلاحات الطرق، وهناك شركات كبرى ستدخل في السوق، ومنها شركة "ساسكو" التي تم تطويرها، وستقوم الآن بتطوير (مائتي) محطة على الطرق البرية، وتم اعتماد التصاميم الهندسية لتلك المحطات، وخلال السنتين القادمتين -بإذن الله- مع تضافر الجهود سوف تتحسن الخدمات في المحطات الفردية على الطرق، ولن نجد فيها خدمات رديئة، وهذا يتطلب التمويل للمرافق والشقق التي تخدم في المناطق السياحية، وهو ما تقدمه الدولة لخدمة السياحة، كما قامت الهيئة بالتعاون مع خبراء دوليين بالدراسة لمنطقة عسير، وإشكالية السياحة الموسمية التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار فيها، وستُطبق الهيئة النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وستجعل منطقة عسير جاذبة للسياح طوال العام. كما أستطيع أن أقول: "إن السياحة الوطنية إذا مُكنت، وهي الآن في طريق التمكين خاصة مع الجهات الجديدة وطرق النقل واستراحات الطرق والخدمات المنظمة، ستكون المملكة الأولى في المنطقة لجذب السياح، وخاصة من أبناء دول مجلس التعاون الخليجي بالإضافة للسياح من داخل المملكة".

لازلنا في مرحلة تصنيف شركات السفر والسياحة وطردنا المتطفلين على السوق

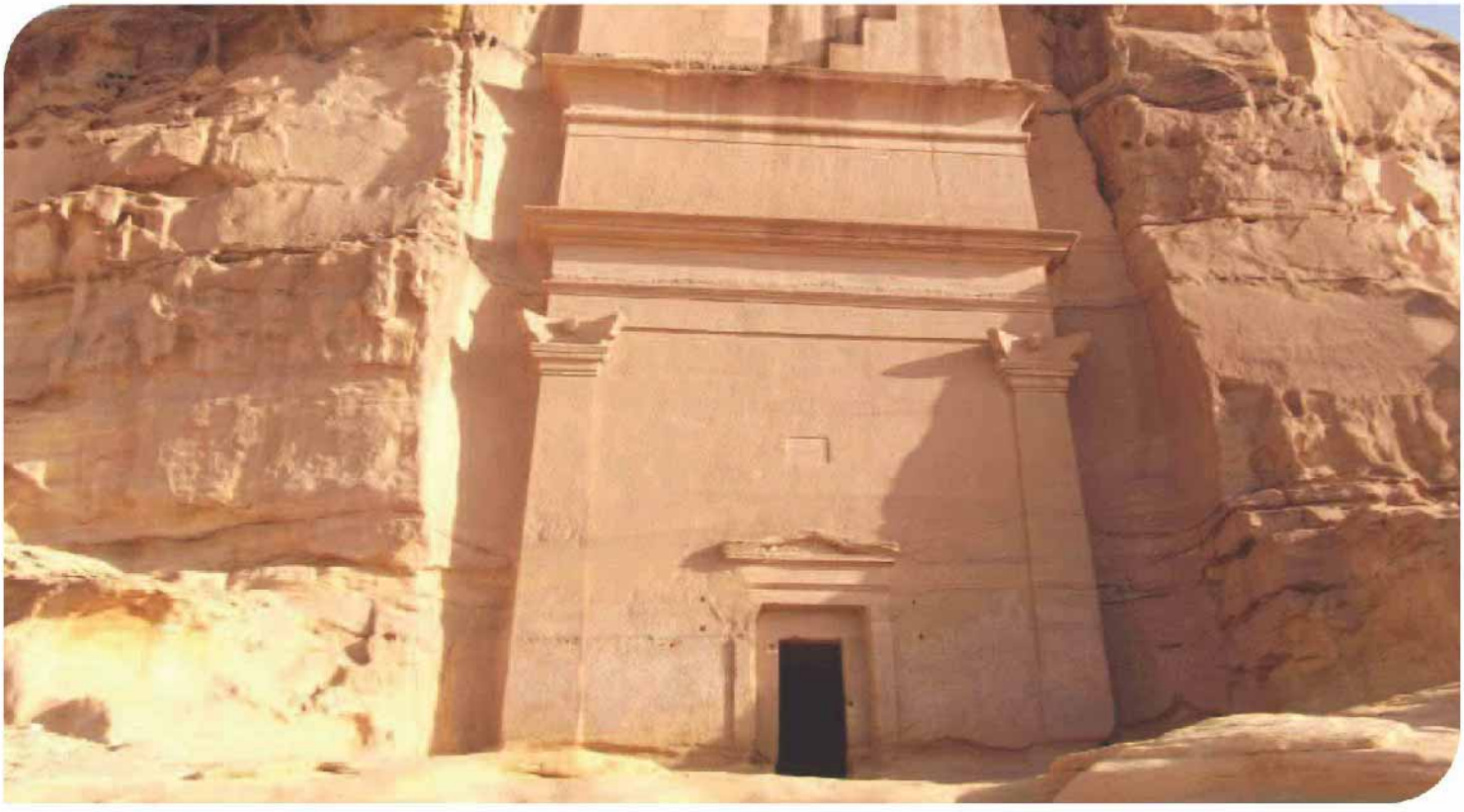

تهيئة المناطق السياحية التاريخية عالميًا

ورأى أحد الأعضاء، مناسبة أن تقوم الهيئة بتهيئة المناطق السياحية التاريخية للزوار من شتى أنحاء العالم، لأنه ليس هناك أي إخلال بالعقيدة بأن يأتي الإنسان إلى موقع تاريخي، مثل: (موقع معركة بدر)، ويقف على أرض المعركة)، ويترحم على شهدائها، ولاحظ أن هناك تحولاً في موقف الهيئة تجاه تطوير وتجهيز هذه المناطق وتأهيلها للزيارة.

وبين سموه في رده على ما طرحه العضو: "أن موقف الهيئة لا يُعد تحولاً بقدر ما هو تحول في المسميات. وقبل الدخول في الآثار، مررنا بمرحلة الاستيعاب، ومرحلة التهيئة، ومرحلة تغيير القناعات، حتى أننا عندما أعددنا إستراتيجية تطوير الآثار والمتاحف في المملكة، عقدنا اجتماعاً مع عدد من المختصين في القضايا الشرعية، وكان اجتماعًا مثمرًا، كما أن مسمى مواقع التاريخ الإسلامي أتى بعد توافق من قبل الجميع. وأؤكد أنه لولا الله، ثم مواقف خادم الحرمين الشريفين في استقبال هذه الآراء واعتمادها، والدفع بها إلى الأمام، لما كانت هذه الإنجازات على أرض الواقع. ومن ذلك اعتماد مشروع (واحة القرآن الكريم) في المدينة المنورة خارج منطقة الحرم، ليتمكن غير المسلمين من زيارتها، وأنا أرى أن أفضل دعوة لغير المسلمين للدخول في الإسلام، هي دعوتهم لزيارة المملكة العربية السعودية، ليروا بلد الإسلام، وأصل الإسلام والمسلمين في بلدهم، وذلك ما حدث في

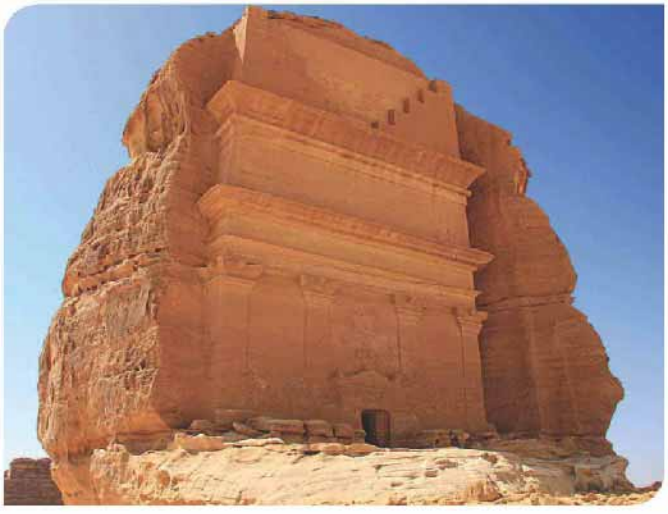

معرض البُعد الحضاري الذي يتجول الآن في أمريكا، فالناس لا يعرفون هذا البلد، والتطوير الحضاري الذي تشهده المملكة. فأفضل طريقة لمعرفة بلادنا هي بزيارتها، لاسيما أن الجزيرة العربية شهدت مراحل تاريخية مهمة جداً، تُوجت وتوحدت بالإسلام العظيم، والأماكن المقدسة في بلادنا، تأوي إليها أفئدة جميع المسلمين من كل أصقاع الأرض".

المشروع المتكامل للجمعيات المهنية

وأشار عضو آخر إلى ما ذكره سموه في كلمته أثناء زيارته للمجلس عن أهمية مشاركة ومساهمة الجمعيات المهنية في قطاع السياحة، وقال: "لا

خلال سنتين لن تكون هناك محطات خدمات فردية على الطرق الرئيسة تقدم خدمات متدنية

يخفى على سموكم، أن مجلس الشورى أعد نظاماً للجمعيات والمؤسسات الأهلية منذ أكثر من ست سنوات، ومن المفترض بموجبه أن تندرج الجمعيات أو الهيئات المهنية تحته، لذا أرى أن زيارتكم فرصة مناسبة للتذكير بأهمية استصدار هذا النظام، لما له من فوائد اجتماعية واقتصادية هائلة".

وأجاب سمو رئيس الهيئة العامة للسياحة قائلاً: "إن الهيئة بدأت بطريقة منظمة ومختلفة تماماً، فقد بدأت بإستراتيجية مدروسة شارك فيها الآلاف من المواطنين والمؤسسات، بل، حتى الأطفال شاركوا فيها، وعند النظر إلى الإستراتيجية، نجد أن أرقامها الأولى كانت رصينة ودقيقة، لذا كان التحديث بالنسبة لنا سهلاً. إن كل شيء طلبته الهيئة بما في ذلك تنظيم الهيئة والجمعيات المهنية، خرج من صلب الإستراتيجية وخطتها التنفيذية، فالهيئة لم تخترع شيئاً جديداً سوى المبادرات التي أُنجز منها (مئة وسبعون) مبادرة. فنحن نرى أن الاقتصاد الوطني قد أصبح ناضجاً إلى حد نحتاج فيه إلى هيكلة القطاع الخاص؛ لكيفية عمله مع الدولة، فعلاقة القطاع الخاص مع الدولة مؤسسية وليست تعاونية، وقد قدمنا للدولة مشروعًا متكاملاً، مرّ على مجلس الشورى، وأُدخل تحت مظلة جديدة للنظر في شكل الجمعيات بشكل عام، ولا زال المشروع لم يُقرّ، وهو المشروع المتكامل للجمعيات المهنية.

وأشار إلى وجود جمعيات مهنية في نشاط يجمع أصحاب الصنعة، وتعمل الهيئة مع اللجان المتطوعة للإشراف على بعض القطاعات الرئيسة التي تتداول مئات المليارات سنوياً تحت إشراف الهيئة، وقد وجدت الهيئة عند توليها مهمة الإشراف على شركات السفر والسياحة، مشكلات استدعت إعادة تنظيمها بالكامل، ولازلنا في مرحلة تصنيفها. وسحب المتطفلين على هذا السوق. وقد رفعت الهيئة تطوير ثلاث جمعيات هي (الإيواء، السفر والسياحة، والمرشدين السياحيين)، وقد تنضم إليها جمعيات (المعارض والمؤتمرات)، وهذه الجمعيات قطاعات اقتصادية ضخمة جداً. ولابد أن تُنظم الجمعية جميع العاملين في هذا القطاع، كما أننا نريد أن نقابل مجلس إدارة – كممثلة – لجميع فنادق المملكة؛ لنعمل مع شريك قوي، وتدخل كافة الفنادق باشتراك، بل، وتتمحور كجمعية منظمة، وعلى ذلك يمكن القياس. إن كل تطوير في هذه الاتجاهات كافة سوف يعمل مع الجمعيات نفسها. لذا، فإن هناك متابعة لهذا الموضوع، وسوف نرى قرارًا بشأنه – بإذن الله –.

تخفيض التصنيف لمعظم الفنادق في المملكة ليتناسب مع مستوى خدماتها..والشقق المفروشة مقبلة على عمليات تصنيف وتطوير ضخمة

ولفت أحد الأعضاء النظر إلى ما يعانيه قطاع السياحة خاصة في مجال الشقق المفروشة، تساءل عن إمكانية إنشاء مجلس أعلى للبنية التحتية والنقل والسياحة، ويكون جهة إشرافية عليا لتحقيق التكامل نحو الرقي بالسياحة في المملكة؟.

وفي معرض إجابته نوه سموه إلى أن: "الهيئة لديها اتفاقيات تعاون مع وزارات (النقل، والمياه والكهرباء، والبلديات)، وبرنامج تحديث لطريقة إدارة اتفاقيات التعاون. كما أن الهيئة العامة للسياحة والآثار تمر الآن بمرحلة تطوير شاملة كافة قطاعاتها، وقد أنجزنا منها مرحلتين، ومن بينها مكتب إدارة المشروعات التي تتولى عملية إدارة البرامج. وتعمل الآن في مناطق التطوير الاستراتيجي، ونسميها محاور، حيث نعتبر ربط الطائف بعسير من خلال طريق الباحة محورًا كاملاً، وهذا يحتاج إلى تهيئة كاملة لعناصر المحور كافة، فنحن نريد للسائح أن يتوقف في المدن على الطريق مثل (تنومة والباحة وغيرها)، ويبقى فيها، ونهدف في تنظيم استراحات الطرق إلى أن تكون مشروعاً اقتصادياً، وتكون الرحلة السياحية مُريحة، وليتوقف في أكثر من منطقة سياحية. ونريد أن تكون موانئ البحر الأحمر، موانئ سياحية في جدة وجيزان وينبع. كما تهدف الهيئة إلى تطوير مدائن صالح وربط العلا مع الوجه على سواحل تبوك مع تيماء".

وقال سموه : "إن استثمار (مليون) ريال يُولد خمس فرص عمل مباشرة، واستثمار (مليار) ريال يولد خمسة آلاف فرصة عمل مباشرة، وقد يرى مجلس الشورى عمل مقارنات مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، ونأمل استضافة أعضاء مجلس الشورى سواء الحاليين أو السابقين للقيام بجولات منظمة في المناطق السياحية والأثرية".

السائح السعودي

وتساءل عدد من الأعضاء عن رأي الهيئة في إصدار قرار من الجهات العليا بردم شاطئ البحر غير العميق وجعله مشاعاً للجميع، كما عملت الدولة في كورنيش جدة؟. واستغلال بعض الفنادق بالمملكة للسياح في سعر صرف الدولار؟. كما استفسر آخرون عن التداخل بين هيئة السياحة والجهات الأخرى، وعلى سبيل المثال: التأشيرات السياحية التي يُصعب الحصول عليها للسائحين ممن يرغبون في الوصول إلى المملكة حسب رأي أحد الأعضاء.

وفي معرض إجابته أبان سمو رئيس الهيئة العامة للسياح والآثار أن: "الهيئة رصدت أكثر من عشرة آلاف مخالفة للفنادق مثل عدم استخدام اللغة العربية في الرد على المكالمات، وطبقت العقوبات والغرامات حتى على فنادق تملكها الدولة، والهيئة حريصة على قوائم الطعام في الفنادق، وعلى المعاملات والتعاملات، وتتعامل بحزم في الأمور الأساسية خاصة. أما بالنسبة لما أشير إليه بشأن الصرف، فلا أستطيع الإجابة عليه الآن، وسوف يتم التأكد من ذلك بالتواصل مع مؤسسة النقد في هذا الشأن، وبالنسبة للتأشيرات، فقد صدر بشأنها قرار من الدولة قبل مدة قصيرة، وهو مبني على عدة معطيات، منها: أننا تأخرنا إلى حد كبير في تطوير المرافق السياحية، ولذلك فإن هناك تدفقات كبيرة، وضغط على الخدمات السياحية، وللدولة رؤية في وجود سوق محلي كبير جداً لم يخدم بعد، لذا، لا يمكن أن نستقطب السواح من الخارج، ونحن لا زلنا نبني ثقافة السياحة في بلادنا. إن أهم سائح أجنبي نستهدفه، هو السائح السعودي الذي يذهب إلى خارج بلادنا، لقد عملت الهيئة على تطوير برامج الشركات التي تقوم بتنظيم الرحلات السياحية للتركيز على السياحة الداخلية، وسياحة المجموعات، وسياحة خاصة للوافدين الذين يعيشون في بلادنا، حيث يوجد في إحصائيات هيئة السياحة من (نصف مليون إلى مليون) من الوافدين يستطيعون السياحة في بلادنا، وهذا سوق ضخم جدًا، وغير مستهدف إلى الآن، وهو سوق ناضج

استثمار مليار ريال في القطاع السياحي يولد (٥) آلاف فرصة عمل مباشرة

وجاهز. إن الهيئة تُركز الآن على سياحة المجموعات للشباب والمتقاعدين. فقد وجدت رغبة من المتقاعدين في السياحة الداخلية من خلال المجموعات، وتعمل الهيئة هذا العام على تطوير هذه البرامج وإطلاقها من خلال مسارات قوية جداً، كما نقوم بالتفاوض مع الفنادق، وتنظيم رحلات سياحية تكون بمستويات سعرية للمجموعات التي أشرنا إليها".

السياحة الثقافية

وتساءل أحد الأعضاء عن رأي سموه بإمكانية تنظيم قطاعي الثقافة والسياحة في جهاز واحد.

وأجاب سموه بأن: "السياحة الثقافية اليوم من أكبر مسارات السياحة على مستوى العالم، فالسياحة العالمية تعتمدها كمسار. نحن معنيون بالتراث الوطني بشكله المادي، والثقافة من منظورها المادي: (الآثار، والتراث العمراني والحرف، والصناعات التقليدية). وسوف تسمعون في القريب عن كثير من المسارات التي سوف تنقل قطاع الحرف والصناعات التقليدية إلى قطاع اقتصادي أكبر بكثير من مفهومنا الحرفي، أو المهرجانات إلى مسار اقتصادي، حيث سيكون هناك منظمون، كما ستدخل فيه الشركات، إضافة إلى مسار لفرص العمل الصغيرة والمتوسطة؛ لاحتضان الأسواق الجديدة. إن حُلمي كمواطن أو كمسؤول أن أرى الحرفة السعودية في كل بيت في العالم، فلدينا في المملكة تراث حضاري وثقافي هائل، ولازلنا في بداية استكشافه وتعريف المواطن به قبل غيره. كما يوجد لدينا تعاون مع وزارة الثقافة والإعلام، التي نجد منها تعاوناً من خلال الاتفاقية، وخارج الاتفاقية في إنتاج البرامج التلفزيونية والإذاعية، أو حتى في حضور المواقع، لذا يوجد بيننا ترابط وتضامن كبير. إن كلمة (التراث الوطني) أكثر شمولية من كلمة (الآثار) بالنسبة إلى الهيئة، ولذلك فنحن ننظر إلى هذه التطورات، ونرفعها إلى الدولة بشكل مستمر، والمهم هو النتائج. ولقطاع الثقافة تقاطعات كثيرة جدًا. لذا فإنني أرى أن تُترك لوزارة الثقافة والإعلام لتتعامل معها".

الآثار الغارقة

وفي جانب التنقيب عن السفن التي غرقت في المياه الإقليمية للمملكة، خاصة أن المملكة تُطل على أقدم واجهتين بحريتين يقترب طولهما من أربعة آلاف كيلو متر، وقد شهدت أقدم الخطوط الملاحية في العالم، أجاب سمو رئيس الهيئة العامة للسياحة الآثار على تساؤل لأحد الأعضاء عن ما إذا كان لدى الهيئة توجه نحو التنقيب عن الآثار الغارقة في مياهنا الإقليمية؟ وما خطط الهيئة المستقبلية في هذا الصدد؟. فقال سموه: "إن الهيئة بدأت بالفعل في عملية التنقيب عن الآثار الغارقة، وقامت على تدريب مجموعة من الغواصين، كما تعمل مع مجموعة أخرى منهم، بعضهم يعملون في السلك العسكري، بل، وبدأت برنامجاً متكاملاً مع جامعتين على مستوى العالم، وتعمل مع جامعة أكسفورد في جز فرسان، وقامت الهيئة باستخراج بعض البواخر الغارقة من عصور قديمة، وهي قريبة من القنفذة، وقريبة من تبوك، لذا، فهذا المسار متطور بالنسبة للهيئة". وأشار سموه إلى أن الهيئة كانت تعاني في السابق من عدم التنسيق معها من قبل بعض البلديات بشأن الطرق التي يتم إنشاؤها في المدن التاريخية، وقد تم تدارك هذا الوضع ومعالجته، وأصبح هناك تنسيق بين الجانبين بغية الحفاظ على الآثار التاريخية.

وأضاف سموه أن الهيئة وقعت اتفاقية مع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد؛ لاستكمال عمل تقوم به مؤسسة التراث الخيرية لتطوير المساجد التاريخية، كما تعمل الهيئة مع الوزارة في المحافظة على المساجد التاريخية والأوقاف. وقد تم حل مشكلات أوقاف بينبع بتوافق ممتاز. ونستشرف الآن توقيع اتفاقية مع رئاسة الحرمين الشريفين في قضايا تكاملية. لأن هذه النقلات أصبحت الآن أمراً واقعاً، وقد اقتنع الناس بأن عمل الهيئة عمل منهجي متوافق مع ما نعتقده ونعتز به، وهذه نتيجة توجيهات سامية من قيادة الدولة.

المملكة لديها تراث حضاري وثقافي هائل .. لازلنا في بداية استكشافه

دعا المؤسسة لتهيئة فروعها الرئيسة لافتتاح أقسام نسائية

الشورى يطالب بالسياسة الاستثمارية العامة لمؤسسة التقاعد

طالب مجلس الشورى خلال جلسته "التاسعة والأربعين" التي عقدها يوم الاثنين ١٤٣٤/١٢/١٦هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور/ عبد الله بن محمد ابن إبراهيم آل الشيخ، المؤسسة العامة للتقاعد تضمين تقاريرها السنوية سياساتها الاستثمارية العامة مع ربطها بمؤشرات قياس للأداء.

كما طالب المجلس في قراره مؤسسة التقاعد بتهيئة فروعها الرئيسة لافتتاح أقسام نسائية مع مراعاة تحقيق الخصوصية في ذلك، والعمل مع الجهات الحكومية لاستكمال بناء قاعدة البيانات الخاصة بالحسابات الإفرادية للموظفين في القطاعات المدنية والعسكرية ممن هم على رأس العمل.

جاء ذلك، بعد أن استمع المجلس لوجهة نظر لجنة الإدارة والموارد البشرية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتقاعد للعام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ، تلاها رئيس اللجنة الدكتور/ محمد آل ناجي، حيث أوضح: "أن اللجنة طالبت في توصيتها "الأولى"، أن تضمن المؤسسة العامة للتقاعد في تقاريرها السنوية سياساتها الاستثمارية العامة مع ربطها بمؤشرات قياس الأداء، وسبق وأن أصدر المجلس قراره رقم (٨٥/١٣٧) بتاريخ ١٤٣٣/١١/٢٢هـ الذي طالب فيه المؤسسة بتوسيع استثماراتها ذات الجدوى الاقتصادية لتشمل مختلف مناطق المملكة، واللجنة استضافت معالي محافظ المؤسسة، وأرفقت ما دار معه من حوار ضمن تقريرها الذي عرض على المجلس، علمًا بأن المؤسسة أفادت بأن العجز في التقاعد العسكري يتم تمويله من إيرادات الاستثمار، وكذلك أصول الحساب العسكري، كما أن المؤسسة تقوم بمراجعة إستراتيجيتها الاستثمارية كل عام".

وأضاف رئيس اللجنة: "أن المجلس سبق وأصدر عدداً من القرارات تُطالب بالاستعجال في إنهاء دراسة مشروع النظام الجديد للتقاعد، كان أخرها القرار رقم (٧٢/٩٠) في ١٤٣٢/٢/١هـ، وقد أوضحت المؤسسة في إجاباتها الملحقة بالتقرير الذي عرض على المجلس المراحل التي وصل إليها النظام الجديد".

وتابع الدكتور/ آل ناجي: "أن اللجنة طالبت في توصيتها "الثالثة" المؤسسة والجهات الحكومية باستكمال بناء قاعدة البيانات الخاصة بالحسابات الإفرادية للموظفين في القطاعات المدنية والعسكرية. وسبق أن أصدر المجلس قراره رقم (٧٢/٩٠) وتاريخ ١٤٣٣/٢/١هـ الذي طالب فيه برفع الحد الأدنى لمعاشات المتقاعدين ليصل إلى "أربعة آلاف ريال"، وقد أفادت المؤسسة بأنه يتم التنسيق مع الضمان الاجتماعي بوزارة الشؤون الاجتماعية لشمول المتقاعدين الذين تقل معاشاتهم التقاعدية عن (٣٠٠٠) ريال بمظلة الضمان الاجتماعي وفقاً للنظام، وذلك من خلال تغطية الفرق. كما توضح اللجنة أن نظام التقاعد مبني على مبادئ التكافل الاجتماعي بين المتقاعدين والمشتركين، وأنه ممول تمويلاً جزئيا، وأي زيادة في المعاشات بشكل دوري تخضع إلى الإمكانات المالية والتوازن المالي

د. محمد بن عبدالله آل ناجي
رئيس لجنة الإدارة والموارد البشرية

والاشتراكات والمنافع، وحسب إفادة المؤسسة فإن أي إضافات في المعاشات سيترتب عليها كلفة مالية عالية تؤدي إلى إرهاق النظام وزيادة العجز، كما تذكر المؤسسة أن جميع الزيادات التي تمت على رواتب موظفي الدولة والتي تم تثبيتها مؤخراً استفاد منها جميع المتقاعدين. وأفادت المؤسسة كذلك أنها تقدم عدداً من الخدمات للمتقاعدين مثل: إصدار البطاقات التعريفية بالتنسيق مع وزارة الداخلية والغرف التجارية، واعتماد الميزات التجارية الخاصة بكل فئة من المتقاعدين لمنحهم التسهيلات والتخفيضات الممكنة، كما قامت بالتنسيق مع وزارة النقل بشأن تأجير السيارات بدون اشتراط بطاقة العمل".

وأضاف آل ناجي: "أن المؤسسة قامت كذلك بتنفيذ برنامج للاستفادة من خدمات وخبرات المتقاعدين من خلال الموقع الإلكتروني للمؤسسة، وقد أثمر ذلك عن توظيف عدد من المتقاعدين والاستفادة من خبراتهم، كما أفادت المؤسسة أنها تُقدم أكثر من (١٠٠) خدمة آمنة للمتقاعدين من خلال بوابة خاصة بالخدمات الإلكترونية، وإتاحة جميع خدماتها من خلال الهواتف الذكية ومن خلال الرسائل القصيرة إضافة إلى إمكانية التواصل مع المؤسسة من خلال الهاتف المجاني ونظام الرد التفاعلي، أما توسيع مشاركة المرأة ودعم الفروع النسائية فقد طالبت توصية اللجنة "الثانية" بأن تقوم المؤسسة بتهيئة فروعها الرئيسة لافتتاح أقسام نسائية".

الشورى يطالب بإنشاء شركة وطنية تكون ذراعاً فنياً وتخطيطيًا لوزارة الإسكان

طالب مجلس الشورى خلال جلسته "الحادية والخمسين" التي عقدها يوم الاثنين ١٤٣٤/١٢/٢٣هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور/ عبد الله بن محمد ابن إبراهيم آل الشيخ وزارة الإسكان بالإسراع في وضع آلية الاستحقاق للحصول على الوحدات السكنية والأراضي والقروض، لتكون جاهزة خلال ثلاثة أشهر.

كما طالب المجلس في قراره وزارة الإسكان بالعمل على إنشاء شركة وطنية من خلال صندوق الاستثمارات العامة، تساهم فيها الصناديق الاستثمارية، لتكون ذراعاً فنياً وتخطيطياً في تطوير الأراضي وتنفيذ البنية التحتية، وتقديم الحلول الحديثة في التصميم والبناء.

ودعا الوزارة إلى العمل مع وزارة الشؤون البلدية والقروية لوضع برنامج زمني لتسليم أراضي المنح البلدية، ووضع إطار تنظيمي لتخطيط أحياء سكنية مكتملة المرافق تراعي الابتعاد عن التصميم الشبكي للمخططات السكنية، واعتماد مبادئ السلامة والصحة، وتعزيز الروابط الأسرية، ووضع معايير لجودة التصميم والبناء، لمعالجة المشكلات الناجمة عن البناء الفردي، وتحقيق مبدأ الاستدامة لترشيد استهلاك المياه، والطاقة، واعتماد مبدأ تعدد الكثافات السكانية في الحي السكني، ومتطلبات المسكن المُيسر لشرائح السكان المختلفة.

الإسراع في وضع آلية استحقاق (الوحدات السكنية، والأراضي، والقروض العقارية).

جاء ذلك بعد أن استمع المجلس لوجهة نظر لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة الإسكان للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ، تلاها رئيس اللجنة المهندس/ محمد النقادي.

وأشار النقادي إلى أن: "(الإستراتيجية الوطنية للإسكان) التي وردت إلى اللجنة مؤخراً، تضمنت رؤية لقطاع الإسكان، وخصائص عناصره وقضاياه، وما يواجهه من تحديات، وحددت غايات وأهداف لتحقيق هذه الرؤية، إضافة إلى برامج ومنها: (النظام الوطني للإسكان، والمركز الوطني لبحوث وبيانات الإسكان)، كما تضمنت مؤشرات أداء لقياس مدى نجاح تنفيذ الإستراتيجية".

وعبر عن أمل اللجنة، أن تزيل تلك الإستراتيجية - بعد إقرارها - أي غموض أو ضبابية، لتسير الوزارة بخطى ثابتة دون إرباك على طريق واضح المعالم لتحقيق تطلعات ولاة الأمر، وما يطمح إليه المواطنون من ضمان سكن ملائم كاف، مُنوهاً إلى أن اللجنة ستُنظم ورشة عمل لمناقشة الإستراتيجية قبل عرضها على المجلس.

وتابع المهندس/ النقادي: "أن التوصية الأولى للجنة تُحقق ما طالب به بعض الأعضاء بضرورة الإسراع في وضع آلية الاستحقاق للوحدات السكنية".

وعن اقتراح أحد الأعضاء إنشاء مجلس أعلى للإسكان، أوضح: "أن هذا الموضوع

م. محمد النقادي
رئيس لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة

محل دراسة في اللجنة، وستُناقش أبعاده مع مندوبي الوزارة. ثم بَيَّنَ أن تطوير الأحياء الشعبية القديمة خارج اختصاصات وزارة الإسكان".

كما بين أن: "التوصية "الثانية" للجنة، نابعة من الرغبة في معالجة عوائق تواجهها الوزارة حالياً في القيام بأهدافها، والتغلب على معوقات التطوير والتشييد، أما التوصية "الرابعة" في الأساس، هي المطالبة بوضع إطار تنظيمي لتخطيط أحياء سكنية مكتملة المرافق، وقد رأت اللجنة ضرورة إضافة بعض المعايير للتوصية لتضمن الارتقاء بالبيئة العمرانية بجميع مستوياتها، وألا تطغى سرعة تنفيذ برامج الإسكان الطموحة على جودة العمران، والتأكيد على مبادئ الاستدامة والعمارة الخضراء، وتعزيز الروابط الأسرية".

لجنة الإسكان، ستنظم ورشة عمل لمناقشة الإستراتيجية الوطنية للإسكان قبل عرضها على المجلس.

وضع إطار تنظيمي لتخطيط الأحياء السكنية بمعايير تضمن جودة التصميم والبناء؛ لمعالجة المشكلات الناجمة عن البناء الفردي.

قدمه القويحص والشمري والسلمي بموجب المادة " ٢٣ " من نظام المجلس

مجلس الشورى يدرس إقتراح مشروع نظام الهيئة العامة للعقار

وافق مجلس الشورى بالأغلبية على دراسة مقترح مشروع نظام الهيئة العامة للعقار المقدم للمجلس، من كل من عضو المجلس السابق المهندس/ محمد بن عبدالله القويحص، وعضوي المجلس الدكتور/ مفلح بن دغيمان الرشيدي، والدكتور/ مشعل بن فهم السلمي، وذلك بموجب المادة "الثالثة والعشرين" من نظام مجلس الشورى، حيث قرر المجلس إعادة المُقترح إلى لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة؛ لدراسته بشكل أوسع وأعمق، ومن ثم، عرضه على المجلس لمناقشته.

جاء ذلك بعد أن ناقش المجلس خلال جلسته العادية "السادسة والأربعين" التي عقدها يوم الثلاثاء ١٤٣٤/١١/٢٥هـ، برئاسة معالي مساعد رئيس المجلس الدكتور/ فهاد بن معتاد الحمد، تقرير لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة، بشان مقترح مشروع النظام، تلاه نائب رئيس اللجنة الدكتور/ علي بن سعد الطخيس.

د. علي بن سعد الطخيس
نائب رئيس لجنة الإسكان
والمياه والخدمات العامة

مشروع النظام يجمع شتات الأنظمة والقرارات واللوائح المتعلقة بالقطاع

وتباينت أراء الأعضاء خلال مداخلاتهم بين مؤيد لمشروع النظام، ومعارض له، ولكل ساق مبررات تؤيده، أو ترفضه.

وفي مستهل مناقشة مشروع النظام، قال أحد الأعضاء: "إن العقار في الوقت الراهن يُعاني من التشتت في الأنظمة والقرارات واللوائح المتعلقة بتنظيم العقار بين الأجهزة الحكومية المختلفة، مما أدى إلى عدم الترابط في الاستفادة من القيمة المضافة للسوق العقاري على اقتصاد المملكة".

وعارض عضو آخر مشروع النظام المقترح، مشيراً إلى التبرير لمقترح إنشاء الهيئة بوجود غياب المرجعية النظامية لإدارة العقار والإشراف عليه، ليس مبرراً مقنعاً ولا دقيقاً، لاسيما أنه لا يوجد لدينا مشكلة في المرجعية النظامية أو التنظيمية، بل، المشكلة في تطبيق الأنظمة، بالإضافة إلى الوزارات والأجهزة القائمة. لذا من المناسب التركيز على رفع كفاءة الأجهزة القائمة على تطبيق الأنظمة الحالية، وليس إنشاء هيئات جديدة.

وأيده عضو آخر بقوله: "إن عدم تملك المواطنين لمسكن، كمبرر لإنشاء الهيئة لا موضوعية له، لا سيما، أن المملكة أنشأت وزارة للإسكان، فإنشاء هذه الهيئة، سيقضي تماماً على دور وزارة الإسكان، وكذلك سيتعارض دورهما مع بعضهما البعض".

وزاد آخر: "بأن إنشاء مثل هذه الهيئة سيشكل مشكلة اقتصادية واجتماعية، ففي ما سبق سمعنا مداخلات من الأخوة الأعضاء على هيئة سوق المال، بأنها هي التي توجه سوق المال لصالح فئة محددة من المستفيدين، والشيء نفسه سوف يكون للهيئة العامة للعقار.

في المقابل أبدى أحد الأعضاء تأييده لمشروع النظام، فقال: "إن المملكة تأخرت كثيراً في تنظيم هذا القطاع المهم، لاسيما، أن القطاع يشكو من سلبيات كثيرة، وإذا نظرنا إلى القطاع بصورته الإجمالية، نجد أن هذا القطاع شبه احتكاري، ومعنى ذلك أن هناك فئات قليلة تتحكم حقيقة في هذا القطاع، وهذا ظلم لعموم المواطنين.

وأضاف آخر: "أن من الأهمية بمكان إنشاء هيئة عامة للعقار، تُعنى بتنظيمه، والإشراف عليه، وكذلك تصبح الهيئة مرجعية للأنظمة العقارية".

وأيد عضو آخر المقترح قائلاً: أن مثل هذه الأنظمة تُعالج مشكلة قائمة مع عدم وجود جهة واحدة محددة تُعنى بمعالجة ذلك.

وشرح أحد الأعضاء، بأن القطاع العقاري يتجاذبه كثير من الوزارات والهيئات، ومن ذلك، وزارة الإسكان، ووزارة البلديات، ووزارة العدل، وهو قطاع يُوظف أكبر رؤوس الأموال للمواطنين. لذلك فإن إنشاء هيئة عامة للعقار فيه منفعة للجميع.

ورأى آخر أن: "إنشاء هيئة عامة للعقار، سيكون سبيلاً إلى حل بعض الإشكالات القائمة، ومنها: (غلاء الأسعار، وعدم توفر الأراضي المطورة)، لاسيما، أن القطاع العقاري له ارتباط مباشر مع جميع القطاعات لأهميته".

ولم يتفق أحد الأعضاء مع هذه الرؤية، وقال: "ليس صحيحاً أنه في حال توحيد الجهة المسؤولة عن العقار، نستطيع تنظيم الاستثمار، والسيطرة على الأسعار، كذلك في حال إنشاء هيئة عامة للعقار، سيؤدي ذلك إلى تضارب، وتشعب في المهام الرئيسة في بعض القطاعات، ومن ذلك وزارتي الشؤون البلدية، والقروي، والإسكان".

تقرير وزارة العمل لم يحدد التخصصات التي انخفضت فيها نسبة البطالة

الوزارة مطالبة بـ"الصبر" على قراراتها

ناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية السابعة والأربعين التي عقدها يوم الاثنين ١٤٣٤/١٢/٢هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور/ عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية، بشأن التقرير السنوي لوزارة العمل للعام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ، الذي تلاه رئيس اللجنة الدكتور/ محمد آل ناجي.

وقال أحد الأعضاء في بداية المناقشة: "إن التقرير لم يُشر إلى أهمية أخلاقيات العمل في قطاع الأعمال وتنميتها وتطويرها لميثاق وزارة العمل، لاسيما، أنها تُعد من المبادئ الأساسية، فالجميع يعاني من عدم وجود هذا المبدأ في قطاعات الأعمال الذي يشتمل على: (النزاهة، والمسؤولية والانضباط، والإتقان، وروح العمل الجماعي)، وشدد على ضرورة إيجاد نظام لأخلاقيات العمل من قبل وزارة العمل، والتأكد من تطبيقه في جميع قطاعات الأعمال".

وأشار عضو آخر إلى ما تضمنه التقرير من أن نسبة البطالة انخفضت بمقدار (٨٪)، وقال: "إن هذه النسبة ضعيفة، كما أنه لم تحدد التخصصات والمجالات التي انخفضت فيها نسبة البطالة".

ولاحظ العضو ارتفاع نسبة البطالة بين الإناث؛ بحسب ما ورد في التقرير، كما أن نسبة توطين الوظائف في القطاع الخاص بالنسبة للإناث ما زالت متدنية. وطالب بتضافر جهود جميع الجهات الحكومية ذات العلاقة، وبخاصة وزارات الاقتصاد والتخطيط، والتجارة والصناعة، والعمل لبحث فرص أخرى لأنشطة جديدة مناسبة لعمل الكفاءات والكوادر النسوية، والتي يمكن من خلالها توظيف أعداد أكبر مع رفع نسبة التوطين بين الإناث.

ضرورة إيداع أجور الموظفين والعمال في البنوك لمواجهة "التوظيف الوهمي"

نسبة توطين الوظائف النسائية في القطاع الخاص لا زالت متدنية

من جانبه أكد أحد الأعضاء على ضرورة تطبيق المعاينة الميدانية لطلبات الاستقدام، بحيث تكون شرطاً أساسياً لمسوغات الطلب، وتقرير الاحتياجات الفعلية لأعداد العمالة الوافدة، وبحيث لا يُعتمد الطلب إلا بتحقق هذا الشرط.

وشدد عضو آخر على أن الحاجة ماسة لإعادة النظر في تطبيق نظام "نطاقات" الذي تُصنف فيه المنشآت بحسب حجمها، بحيث يكون تصنيفها بحسب نشاطاتها، كما ينبغي التوصية بإلزام وزارة العمل التنسيق مع الوزارات المسؤولة لإيجاد آلية واضحة تجعل نشاطي النقل والركاب جاذبين للمواطنين للعمل بهما بدلاً من العمالة الوافدة.

ضرورة تطبيق المعاينة الميدانية لطلبات الاستقدام

وقال أحد الأعضاء: "إننا اعتمدنا بشكل كبير منذ الطفرة السابقة، على العمالة الوافدة، مما أنتج مشكلات في البطالة والتستر وتجارة التأشيرات، واتخذت وزارة العمل عدداً من القرارات في الاتجاه الصحيح لمعالجة المشكلة، كما عملت برامج لتحفيز القطاع الخاص على توطين الوظائف، ولكن على الوزارة ألا تستعجل نتائج قراراتها وبرامجها، وأن تعطيها الوقت الكافي لترى تأثيرها على القطاعات.

في المقابل دعا وزارة العمل إلى عقد ورش عمل مع رجال الأعمال والوزارات المعنية وصولاً إلى القرارات التي لا تؤثر على أعمال الشركات والمؤسسات.

واستحسن أحد الأعضاء أن تقوم لجنة الإدارة والموارد البشرية بالتنسيق مع وزارة العمل لتزويد المجلس بنسبة الموظفين السعوديين في القطاع الخاص الذين يتقاضون راتباً قدره (٢٠٠٠) ألفا ريال فما دون ذلك، وتساءل عما إذا تمت مراجعة أسماء من تم توطينهم مع قواعد البيانات الخاصة بالطلاب في التعليم العام والجامعي بالداخل والخارج؟.

الحاجة ماسة لإعادة النظر في تطبيق نظام نطاقات

وأشار عضو آخر إلى أن وزارة العمل اعتمدت على تقرير مصلحة الإحصاءات العامة بشأن انخفاض نسبة البطالة، وتساءل قائلاً: "من المسؤول الأول عن تزويدنا بذلك المؤشر أليست وزارة العمل؟".

ونبه عضو آخر إلى أن التستر والتوظيف الوهمي يكون في المؤسسات والشركات الصغيرة، ويكون في الشركات الكبيرة بشكل أكبر، كما شدد على أهمية تطبيق نظام إيداع الأجور في البنوك على الجميع لمعالجة تلك المشكلة، بما في ذلك النطاق الأبيض، كما ينبغي للجنة أن تبحث مع الوزارة موضوع الارتفاع الهائل في تكاليف استقدام العمالة المنزلية بما يساوي الضعف في دول مجلس التعاون الخليجي، ووضع الحلول اللازمة لخفض هذا الارتفاع.

مطالب بإيجاد آلية واضحة تجعل نشاطي النقل والركاب جاذبين للمواطنين

د. بالغنيم تحت «قبة الشورى»:

الزراعة ليست "عدواً للمياه".. وأتمنى توقف الرعي

الدولة لم تمنع زراعة القمح لكنها لن تشتريه.. والأولوية للأمن المائي

القمح مستهلك رئيس للمياه

أكد معالي وزير الزراعة الدكتور/ فهد بالغنيم أن حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود – يحفظه الله –، وضعت الأمن المائي في أولى أولوياتها، ولذلك اتخذت قرارها بالخفض التدريجي لشراء القمح من المزارعين لأن القمح مستهلك رئيس للمياه.

ودحض ما يتردد من أن الدولة منعت زراعة القمح، وقال: "إن القرار الذي اتخذته حكومة خادم الحرمين الشريفين، هو الخفض التدريجي لشراء القمح من المزارعين، وبذلك فالدولة لم تمنع زراعة القمح، فالمزارع له الحق بزراعة القمح، وإنما قررت خفضاً تدريجياً لشراء القمح من المزارعين بشكل تدريجي، وبنسبة ١٢،٥٪ سنوياً، وفي عام ٢٠١٧م، لن تشتري الدولة القمح من المزارعين المحليين".

جاء ذلك في معرض إجابة معاليه على أسئلة المواطنين، وأعضاء مجلس الشورى، خلال حضوره الجلسة العادية "الثانية والخمسين" التي عقدها مجلس الشورى يوم الثلاثاء ١٤٣٤/١٢/٢٤هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور/ عبد الله بن محمد ابن إبراهيم آل الشيخ.

وفي مستهل الجلسة رحب معالي رئيس المجلس بمعالي وزير الزراعة، وعُد حضور معاليه فرصة للمجلس للاستيضاح عن بعض الموضوعات التي تدخل في اختصاص الوزارة، وسماع ما يعرضه معاليه عن نشاط الوزارة والجهات التابعة لها، ومستوى تنفيذ خططها وبرامجها، واستكمال

الصندوق الزراعي يدرس دعم استيراد الأعلاف

إنجازاتها في سياق السعي نحو تحقيق آمال المواطنين، وطموحاتهم، وتطلعات خادم الحرمين الشريفين، وسمو ولي عهده الأمين، وسمو النائب الثاني - يحفظهم الله -، وذلك للرقي بالوطن والمواطن، وتحقيق الحياة الكريمة الآمنة المطمئنة له.

الوزير بالغنيم لم يُدلي بأي بيان لأداء وزارته، بل اكتفى بالإشادة بدور المجلس المحوري في دعم القطاع الزراعي، سواء أكان مُمثلاً بالوزارة، أو المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق، أو هيئة الري والصرف بالأحساء، متمنياً استمرار هذا الدعم؛ ليتيح بذلك كل وقت الجلسة لأعضاء مجلس الشورى لطرح هموم المواطنين، وبخاصة المزارعين أمام معاليه، والاستفسار عن مهام الوزارة وأدائها، فكانت الجرأة والصراحة

والشفافية سمة الطرح من قبل الأعضاء، قابلها الوزير بالإجابات الواضحة والصريحة المدعمة بالقرارات التي صدرت بشأن بعض المحاصيل الزراعية ومهن الصيد.

واستهل رئيس لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة – المهندس/ محمد النقادي – النقاش بعرض أسئلة المواطنين التي تلقاها المجلس، حيث قال: "إن اللجنة تلقت من المواطنين قبيل اللقاء بنحو يومين مئات الرسائل، الأبرز منها كانت تدور حول القمح، والسير تجاه التوقف الكلي عن زراعته محلياً حتى عام ٢٠١٦م، وكثير من هذه الرسائل كانت تقارن بين تكلفة زراعة القمح، وتكلفة زراعة الأعلاف، والتوسع غير المدروس لزراعة النخيل، وإنتاج الألبان، ومن المواطنين من يطالب بدراسة تكاملية بين استيراد القمح من الخارج، وزراعته محليا؛ لضمان تحقيق الأمن الغذائي، والحماية من أي ضغوط خارجية سياسية، أو اقتصادية محتملة".

وبين معالي الدكتور/ فهد بالغنيم: "أن القرارات التي اتخذتها الدولة تجاه زراعة القمح واضحة، ولا تحتاج إلى إيضاح، أما ما نسمعه من البعض أن زراعة الأعلاف الخضراء تستهلك أضعاف ما تستهلكه زراعة القمح من المياه، فلماذا لا تمنع زراعة الأعلاف، كما منعت زراعة القمح؟".

وقف إصدار رخص صيد الأسماك يستهدف مواجهة خطر انهيار الكتلة الحيوية

الدولة لا تشجع زراعة الأعلاف محلياً

وقال: "إن هذا استنتاج خاطئ؛ لأن الدولة لم تمنع زراعة القمح، وإنما توقفت عن شرائه، والدولة تعلم جيداً أن زراعة الأعلاف، والتوسع في زراعة النخيل يؤثران سلبًا على مصادر المياه المتاحة، وهي لا تشجع زراعة الأعلاف محلياً؛ ووضعت لها إستراتيجية لدعم الأعلاف المستوردة، والتخلص تدريجياً من الاعتماد على الشعير والأعلاف الخضراء، ففي السبعينيات الميلادية مرت سنوات عجاف على البلاد، وتضرر الكثير من أهل البادية، وتدخلت الدولة بشراء كميات كبيرة من الشعير ووفرته بسعر مدعوم، وأصبح استخدام الشعير لتعليف الماشية شيئاً رئيساً، ونحتاج لفترة طويلة لكي نزيل الأثر الكبير للقناعة بالشعير؛ لأن الشعير غير متكامل العناصر. والدولة قد وضعت خطة للأعلاف، صدرت من مجلس الوزراء، حيث تُركز على أن الأعلاف (علم، وليس اجتهادًا) من قِبَل صاحب الماشية، فالشعير به نسبة بروتين، والبرسيم به نسبة ألياف، والألياف عنصر رئيس في تغذية الحيوانات المجترّة، ونحن نعمل على تصحيح هذا المسار، ولدينا قناعة بأن التوجه صحيح، وقد تحول نسبة

البحر الأحمر والخليج العربي من أفقر المياه في الثروة السمكية

كبيرة من أصحاب المواشي لاستخدام الأعلاف المركبة، ولذلك زاد إنتاج الأعلاف المركبة".

واستدرك قائلاً: "لكن لا زال هناك إشكال، وهو في حال زيادة قيمة الأعلاف في السوق العالمي، فإن ذلك يؤثر على أسعار الأعلاف المركبة عندنا، ويُصبح من المُجدي زراعة الأعلاف الخضراء، وهناك زيادة في عدد منتجي الأعلاف الخضراء لمقابلة زيادة ارتفاع مُدخلات الأعلاف في السوق العالمي، وهذه مشكلة نتعايش معها الآن، وسبق أن صدر توجيه من المقام السامي لصندوق التنمية الزراعية لدراسة موضوع الأعلاف، ودعم مستوردات الأعلاف من الخارج، ويقوم الصندوق الآن بدراسته، فالدولة تعمل الآن على الحد من زراعة الأعلاف الخضراء، ولكن السؤال هو، هل سنصل إلى النتائج بسرعة؟. أعتقد أننا لن نستطيع الوصول للنتائج بسرعة ونحتاج لوقت، حيث أن الجهد الذي تقوم به وزارة العمل في الحد من العمالة السائبة، سوف يكون له الأثر الإيجابي في الحد من زراعة الأعلاف الخضراء، لأن الكثير من هذه العمالة تستأجر المزارع؛ لتزرع الأعلاف الخضراء، ومن ثَمَ، بيعها".

الوزارة أوقفت تراخيص صيد الأسماك

ورداً على أسئلة بعض صيادي الأسماك، حول تضررهم من التضييق عليهم ببعض التعليمات والتنظيمات التي اتخذتها الوزارة، وأثر بالسلب عليهم؛ ومن ذلك حظر صيد بعض أنواع الأسماك في بعض الأوقات من السنة، وأن هناك دولاً أخرى تستفيد من هذا الحظر، كما يطالبون بإعادة النظر في منع الصيادين من استخدام أو حمل الدقيق؛ لأنه من أهم المواد الغذائية للصيادين في البحر.

قال معالي وزير الزراعة: "أما ما يخص الثروة السمكية، فهناك من يقول أن المملكة تقع بين بحرين؛ فلذلك نحن دولة غنية بالثروة السمكية، وهذا غير صحيح، فالخليج العربي من أفقر المياه في الثروة السمكية، وكذلك البحر الأحمر؛ فهذا الأخير غني جداً بالتنوع، لكن إذا تكلمنا عن إنتاج غذائي، أو الكتلة الحيوية التي تُستخدم لقياس قدرات المُجمعات المائية للإنتاج، فالبحران فقيران، ولذلك يجب أن تكون الدولة حريصة في عدم التوسع في إصدار رخص الصيد، فكل كتلة حيوية في البحر لها معدل استخراج يضمن لها الديمومة، ولو تعدينا هذا المعدل سوف تنهار الكتلة الحيوية تدريجياً، وقد سبق أن حدث هذا في الخليج العربي فيما يتعلق (بالربيان)؛ والمملكة كانت سباقة في حظر صيد (الربيان) وتبعتها دول مجلس التعاون الخليجي، وهناك فترة حظر تمتد إلى ستة أشهر؛ نتج عنها زيادة أعداد (الربيان)، كما عُمل حظراً لصيد بعض الأسماك المهددة مثل "التناجل"، وذلك للحفاظ على الكتلة الحيوية لهذه النوعية من الأسماك التي يعتمد عليها نسبة كبيرة من أبناء الوطن؛ فلذلك وضعت الوزارة قيوداً على رخص الصيد، ولن تُصدر رخصاً جديدة، حيث وجد نسبة كبيرة من الصيادين الفائدة من الحظر".

وأوضح معاليه: "أن الصياد إذا توقف عن الصيد لمدة ثمان سنوات، فهذا يعني أنه توقف عن الصيد نهائياً، وبحكم إيقاف إصدار رخص جديدة للصيادين، فإن بعض الراغبين في الاستثمار في صيد الأسماك، يلجأون إلى من يملك رخصة صيد؛ ومتوقف عن ممارسة المهنة منذ (ثمان) سنوات، فيعرضون عليه شراء الرخصة بعد تجديدها، ولذلك، فإن الوزارة لا تُجدد الرُخص التي مضى عليها، مثل هذه المدة؛ لأنها تعلمُ أن الصياد الذي يتوقف عن ممارسة المهنة لمدة (ثمان) سنوات، فهو لا يرغب في امتهان الصيد".

وفيما يتعلق بالجمعيات التعاونية، لفت معاليه النظر إلى الجهود التي تبذلها وزارة الشؤون الاجتماعية، والعاملين في وزارة الزراعة؛ لبث روح العمل التعاوني، مشيراً إلى وجود مجلس للجمعيات التعاونية.

وأكد معاليه دعم عمل الجمعيات فيما يتعلق بالعمل بالقطاع الزراعي، وقال: "أعتقد أننا راضون عن عمل الجمعيات، ولو كان بطيئًا؛ فمحاولة تغيير الفكرة لدى الإنسان تحتاج إلى وقت، وما زال العمل الزراعي الفردي منغلق على نفسه؛ ونحن نعمل الآن على العمل التعاوني المشترك".

ورداً على سؤال لأحد الأعضاء عن البحوث الزراعية، أجاب معاليه: "بأن الأجهزة الحكومية، ليست حاضنًا جيدًا للأعمال البحثية، لعدم توفر

نعمل على تشجيع العمل التعاوني رغم تحدي العمل الفردي "المنغلق على نفسه"

المرونة المطلوبة في الجهات البحثية، وقد حاولنا مع وزارة الخدمة المدنية عمل كادر بحثي للوزارة، فلم يحالفنا التوفيق، ونحن مُكلفون بتنمية وتطوير الأبحاث في القطاع الزراعي، ومقيدون بالأنظمة الموجودة في الأجهزة الحكومية، والمخرج الوحيد للوزارة، هي الاتفاقية مع منظمة الأغذية والزراعة، حيث تُستخدم الآن لخدمة مراكز أبحاث متعددة كل مركز متخصص في عمل مُعين، مثال: (نجران في الحمضيات، وجازان في الفواكه الاستوائية، وجدة في المزارع السمكية، والجوف في المراعي والزيتون، والقصيم في الزراعة العضوية، والأحساء في النخيل)".

وأشار إلى أن: "وزارة الزراعة بحثت عن أسلوب؛ لتعزيز وتقوية الأعمال البحثية في قطاع الزراعة، حيث وجدنا أفضل جهة ممكن التعاون معها، إما (مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، أو جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية)، فتم التوقيع مع الجامعة على اتفاقية إطارية جيدة في الثروة السمكية، ونعمل معهم على تنمية الأبحاث المتعلقة بالأمن الغذائي، واستنباط المحاصيل التي تتحمل الملوحة العالية، كما أنشأت وزارة الزراعة مركز أبحاث الزراعة المستدامة، والذي سيُقام في جامعة الملك سعود في وادي الرياض للتقنية، ونحن الآن في مرحلة الإنشاء".

وفيما يتعلق بتنمية الكوادر، أوضح الدكتور/ بالغنيم أن: "الوزارة تعمل

على ذلك مع عدة جهات عن طريق الابتعاث الداخلي والخارجي عن طريق وزارة الخدمة المدنية وأنظمة الابتعاث، كما تعمل على تنمية وتطوير الكوادر البشرية عن طريق الاتفاقية مع منظمة الأغذية والزراعة".

وفي إجابته على سؤال الإرشاد الزراعي، وصف هذا المجال بالمهم جداً؛ إلا أنه قال: "الوزارة تواجه حرجاً في مسألة الإرشاد، خاصة فيما يتعلق بتوجيههم نحو زراعة محاصيل لا تستهلك المياه، فالكثير من المزارعين الذين تأثروا، هم الذين كانوا معتمدين على زراعة القمح، ومع ذلك تعمل الوازرة على تبليغ المزارعين بالفرص الأخرى المتاحة للتحول من زراعة القمح والمحاصيل الأخرى التي تستهلك المياه إلى محاصيل لا تستهلك المياه".

وفي شأن الأمن الغذائي قال معاليه: "إن ذلك يعتمد على ثلاث ركائز: الأولى الإنتاج المحلي، والثانية الاستيراد من الخارج، والثالثة الاستثمار الزراعي السعودي في الخارج، فنحن حاولنا أن نُحسن من كفاءة الإنتاج المحلي، وهدفنا إنتاج أكثر بمياه أقل، وهو هدف قابل للتحقيق، ونحن نسير عليه، أما الهدف الثاني، وهو الاستيراد من الخارج، ويتعلق بمعرفة مصادر المواد، والتنسيق مع الجهات الحكومية المختلفة؛ لتسهيل استيراد الغذاء".

توقيع اتفاقيات للاستثمار الزراعي مع فيتنام، وأثيوبيا، والسودان، وقريباً مع أوكرانيا

وتابع القول: "أما الاستثمار الزراعي في الخارج، فهذا يعتمد على فكرة أن المملكة خلال الطفرة الزراعية، بنت خبرة وأسلوباً إدارياً جيداً، فيما يتعلق بالإنتاج الزراعي على المستوى الكبير، فلذلك عند تقليص زراعة القمح والمحاصيل الأخرى التي تستهلك المياه، فمن باب أولى أن نستفيد من هذه التجربة التي بُنيت على عقود من الزمن، حيث صدر من مجلس الوزراء القرار بالموافقة على مبادرة الملك عبد الله للاستثمار الزراعي في الخارج، وهذا يُعد بناءً لفكرٍ جديد في تبني الدولة له، ويعتمد على أربع جهات حكومية مختلفة، هي: (وزارة الخارجية، ووزارة المالية، ووزارة التجارة والصناعة، ووزارة الزراعة)، وقد وضعت هذه الوزارات الفكر الرئيس، فوُجد أن تكون هناك آلية من الدولة لدعم الاستثمار الزراعي، وتم إنشاء الشركة الحكومية للاستثمار الزراعي في الخارج برأس مال قدره "ثلاثة مليارات" ريال، وتمارس عملها منذ سنتين تقريباً، وقد رؤي أنه من الأفضل تحديد دول مستهدفة في هذا الاستثمار وفق عدة معايير، وتتم محاولة صوغ اتفاقية لحماية وتشجيع الاستثمار الزراعي السعودي في تلك الدول، ووقعت هذه الاتفاقية مع عدة دول؛ منها: (فيتنام، وأثيوبيا، والسودان)، كما سيتم توقيع اتفاقية مماثلة مع (أوكرانيا) قريباً، كما نتباحث مع عدة دول أخرى؛ لأن هناك دولاً ترغب بالاستثمار السعودي لثقتها فيه، كما رؤي في الاستثمار الزراعي في الخارج أهمية الزراعة التمويلية (الإقراض)، فدُرِس الموضوع، وصدر قرار من مجلس الوزراء بأن يتولى صندوق التنمية الزراعية الإقراض للمشروعات الزراعية الاستثمارية في الخارج".

وجواباً على سؤال أحد الأعضاء عن عدم وجود استراتيجية لوزارة الزراعة، نفى معاليه صحة ذلك، وقال: "إن لدى الوزارة إستراتيجية زراعية، لكنها

الأجهزة الحكومية ليست حاضناً جيداً لـ "الأعمال البحثية"

مرتبطة بمخرجات الخطة الوطنية للمياه في تحديث الإستراتيجية، فنحن ننتظر الإعلان عن الخطة الوطنية للمياه في المملكة، لكي نتولى إنهاء الإستراتيجية".

وفيما يتعلق بالقصور في تحقيق أهداف الوزارة، وهو محور سؤال لأحد الأعضاء، بين معالي وزير الزراعة أن القصور، هو سمة ابن آدم، والإشكالية في عدم الاعتراف بالقصور، وقال: "إننا في الوزارة لا نستغني عن النقد الهادف للتنبيه على القصور الموجود في الوزارة، فإذا كان هناك قصور في التصدي للأمراض الحيوانية، فالأمراض التي تُصيب الحيوان، أو الآفات التي تصيب المنتجات الزراعية كثيرة، لكن إذا كان معيار الكمال والقصور هو القضاء على الأمراض، فالعلم يؤكد أن القضاء على بعض الأمراض شبه مستحيل، لكن نحن نحاول أن نصل بها إلى مستوى يمكن التحكم فيه، فالوزارة تؤدي عملاً جيداً في قطاع الثروة الحيوانية، ولدينا كفاءات بشرية سعودية وغير سعودية تعمل بجد واجتهاد".

وزارة الزراعة لديها قصوراً في الكفاءات البشرية لمراقبة الغابات

وفيما يخص الغابات، أكد معاليه: "أن الغابات تتعرض إلى انتهاك وهجوم من أبناء الوطن والمقيمين، والوزارة تحاول أن تتبنى فكراً تنموياً للمواقع المؤهلة؛ لكي تصبح منتزهات طبيعية، وتتسق في ذلك مع الهيئة

في الكفاءات البشرية المطلوبة للمراقبة، وتنسق مع وزارة المالية لزيادة عدد الأفراد المطلوبين لحماية الغابات".

وعن دور وزارة الزراعة في دعم الأبحاث التي تركز على الزراعة ولا تستهلك المياه بشكل كبير، وكذلك الأبحاث التي تتناول إمكانية استخدام المياه المالحة في الزراعة قال معاليه: "إن الوزارة الآن تُنشئ مركز أبحاث جديد بلغت قيمته (٥٠ مليون) دولار بمسمى (مركز أبحاث الزراعة المستدامة)، ويرتكز على أربعة أعمدة رئيسة؛ هي: (توفير استهلاك المياه، واستخدام المبيدات العضوية، والتخلص من المبيدات الكيميائية، وكذلك توفير الطاقة)، ونحن الآن في مرحلة البناء لهذا المركز، ولدينا كذلك جهود تتعلق بالإرشاد، ونقوم بترشيد الاستهلاك للمياه في المزارع، فنأتي إلى جزء من مزرعة أي مُزارع، ونزودها بأنظمة الري الحديثة المُرشدة لاستهلاك المياه، وقد أثبت هذا الأسلوب جدواه، وأصبح بعض المزارعين يتسابقون لتبني أساليب الري المرشدة للاستهلاك المائي".

وعن مدى إمكانية استخدام المياه المالحة، بين الدكتور/ فهد بالغنيم أن هذا الموضوع واحد من الموضوعات التي تدرسها الوزارة مع جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية.

وعن انحصار الغطاء النباتي في المملكة وآثاره السلبية، أفاد معاليه: "بأن هناك انحصارًا للغطاء النباتي، وأن الرعي أحد الأسباب الرئيسة في التأثير على الغطاء النباتي، غير أنه تمنى كمواطن ألا يكون لدينا رعي في المملكة، فهذه أمنية؛ لكن، هل من الممكن تحقيق ذلك؟".

وأشار إلى أن لدى وزارة الزراعة جهوداً لحماية مناطق المراعي بالتنسيق مع وزارة الداخلية والهيئة السعودية لحماية الحياة الفطرية، لكنه أكد أن

الوزارة لا تملك المقومات المطلوبة لإنشاء قطاع بحثي يُعولُ عليه

الاستثمار الزراعي في الخارج استثمار لخبراتنا المتراكمة

تنظيم الرعي يتطلب قوة أمنية تتمثل في دور وزارة الداخلية، وبين أن الوزارة بدأت قبل ثلاث سنوات تنظيم الرعي في "الدهناء"، وكانت المؤشرات في ذلك إيجابية، حيث نتوقع - بإذن الله - حماية الغطاء النباتي عن طريق التوسع في تنظيم الرعي في المملكة؛ بحيث تكون هناك جدولة للرعي من منطقة إلى أخرى، بالإضافة إلى ذلك فلدى الوزارة مركز أبحاث في الجوف، ولديها قناعة أن جزءًا رئيسًا من عمل المركز، يجب أن يتخصص في الغطاء النباتي والمراعي.

وأكد أن إعانة الشعير ليست الأسلوب الأمثل في المحافظة على الغطاء النباتي، وتمنى وقف استيراد الحيوانات الحية؛ غير أنه رأى صعوبة تحقيق ذلك على أرض الواقع؛ لوجود الرغبة لدى أفراد المجتمع في أكل اللحم الطازج، إلا أنه أكد أن لدى الوزارة توجه لتقليص استيراد الحيوانات الحية، لأنها قد تجلب الأمراض معها.

الاستراتيجية الزراعية تنتظر إقرار الخطة الوطنية للمياه

نحتاج إلى زيادة التنسيق مع وزارة المياه والكهرباء بشأن السدود

وحول بناء السدود وتوجُّه وزارة المياه والكهرباء عن بنائها في بعض المناطق، أكد وزير الزراعة أن هذا المجال يحتاج إلى التنسيق أكثر مما هو قائم الآن بين وزارتي "المياه والكهرباء، ووزارة الزراعة" فيما يخص السدود، وهناك حاجة لإظهار الوزن الذي تستحقه بعض المعايير في منظومة السدود في المملكة، وبالذات فيما يتعلق بأسفل الوادي وتأثره من السدود، وهذا يُدمر الوادي تدريجياً، ويُسبب دخول مياه البحر على الوادي، ونحن في وزارة الزراعة في موقف محرج، وسنقوم بدورنا في الوزارة في حماية حقوق المزارعين، ولكن بتأني وليس بتهور.

وأضاف معاليه: "إن القطاع الزراعي يعتمد على المياه، وقطاع المياه يُدار الآن من جهة حكومية أخرى، هي وزارة المياه والكهرباء، وهذا يستوجب وجود تنسيق مُستمر بين الوزارتين لخدمة القطاع الزراعي. وذلك لا يعني التعدي على ضرورة حماية مصادر المياه في المملكة، فيجب علينا بأن نكون على حذر من أن يتهجم القطاع الزراعي على مصادر المياه المحدودة في المملكة، وهذا لا يعني أن نعتبر الزراعة عدواً للمياه. ونحكم عليها بالإعدام، بل: يُمكن إيجاد توازن بين الزراعة ومصادر المياه، حيث أننا نحرص على تحقيق هذا التوازن، على الرغم من اختلاف وجهات النظر والاختلاف في الرأي، فإن الجهد ينصب على خدمة الصالح العام".

وبشأن التسويق الزراعي قال معاليه: "إن التسويق الزراعي عُنصر رئيس في نجاح الجهد الزراعي أو فشله، وتوجد الآن مبادرة مهمة ضمن المبادرات السبع التي أنشأها صندوق التنمية الزراعية؛ وهي مبادرة تسويق الخضار والفاكهة، ومن المتوقع بأن ينتج عن هذه المبادرة تحسين في عملية التسويق الزراعي، تشترك فيه جهات حكومية مختلفة، وهذه الجهات موجودة في فريق العمل الذي تبناه صندوق التنمية الزراعي لدراسة التسويق الزراعي للخضار والفاكهة. وهناك مبادرة أخرى لتسويق التمور، وكلها -ولله الحمد- تمضي بشكل جيد، ودُرست من قبل استشاريين مؤهلين".

وعن دعم المنتجات الزراعية المتميزة في الطائف، قال معاليه: "إن المُعوق الرئيس، هو عدم وفرة المياه، فالطائف مرت في سنوات سابقة بجفاف أثر على منسوب المياه الجوفية، وتأثر الكثير من المزارعين. منوهاً إلى اختفاء بعض المحاصيل الزراعية من مناطق عديدة في المملكة؛ والسبب الرئيس، وجود البديل الأرخص والأفضل مذاقاً. وقد يكون البقاء للأصلح والأقوى، فهناك عاملان رئيسان أثرا على الزراعة في الطائف، كما أثرا على مناطق أخرى، وهما (محدودية المياه، وتناقص الرقعة الزراعية)".

وقال: "إن مما يؤثر على الإنتاج الزراعي في بعض المناطق، هو تحول الأراضي الزراعية إلى أراضي سكنية ومشروعات استثمارية. ووزارة الزراعة تجد حرجاً في منع صاحب الأرض الزراعية من أن يتصرف فيها بمنعه من تحويل أرضه الزراعية إلى أرض سكنية، فتقوم الوزارة بنقل المسؤولية إلى الجهة التخطيطية في الدولة، وهي وزارة الشؤون البلدية والقروية، بحيث إذا عملت وزارة الشؤون البلدية والقروية مخططاً، هيكليًا، تنظيميا، عمرانيا للمنطقة؛ يجعل تلك المنطقة سكنية، نوافق له على تحويل أرضه".

وعن دور وزارة الزراعة في توظيف التقنيات الحديثة في الزراعة. مثل: (تقنية استنبات الشعير. كعلف للحيوانات)، قال معاليه: "إن كمية المياه المطلوبة للاستنبات قليلة جداً، وهذه التقنية موجودة؛ لكن استنبات الشعير يحتاج إلى توفر الشعير نفسه لاستنباته، وقد تمت تجربة ذلك، والوزارة تترك الخيار للجهة المستفيدة من هذه التقنية. وقد عملت الوزارة مع صندوق التنمية الزراعية لتشجيع دعم إقراض مثل هذه المشروعات. لأن الوزارة مقتنعة بأنها تُعطي مادة الألياف للحيوانات المجترَّة لتساعدها على تحسين إنتاج الحليب، وقد عمل عليها القطاع البحثي في الوزارة مع بعض المستثمرين، أما توجيه المزارعين ببناء الكونتيرات الخاصة بالاستنبات في مزارعهم، فلن يغنيهم عن استيراد الأعلاف. فمستنبت الشعير غير كاف

إطلاقاً، حيث لا يُمثل سوى جزء واحد من عليقة علفية، وهذه التقنية تحسن من كفاءة التغذية دون أن تُغني عن بقية الأعلاف، أما فيما يتعلق بالزراعة المائية، فهي استنبات محاصيل بدون تربة على مياه فحسب، وهناك تعريف آخر يشمل استزراع سمكي بالتوازي مع الاستزراع المائي، ولدينا أعمال وتوجه في هذا الأمر، حيث سهلت الوزارة على المستثمرين للقيام بتجربة ذلك".

وفي رده على سؤال عن عدم وجود مخزون استراتيجي للتمور، لاسيما أنها غذاء مهم يُلجأ إليه عند الحاجة، أوضح معالي وزير الزراعة أن التمور تخزن في جميع البيوت على مدار السنة.

وبشأن مسببات تقليص الإنتاج، وتقليص المساحة الزراعية، قال د. بالفنيم: "إن الابتعاد عن القطاع الزراعي موجود في جميع دول العالم، كما أن المملكة تعاني من محدودية مصادر المياه، حيث جفت مصادر المياه في بعض المناطق، فالأزمة أزمة مياه، ولا يمكن حث المواطنين على شيء غير مستدام".

نقوم ببناء كفاءات بشرية متخصصة في مجال الإرشاد.. وارتباطنا بالمزارعين مباشر

وعن وجود وسيلة مبتكرة لمنع تهريب الدقيق خارج الحدود، أو تصديره على شكل بسكويت وحلويات؟، وكيف يتم منع تعليفه للحيوانات عندما يرتفع سعر الشعير مقارنة بسعر الدقيق؟. أجاب معاليه: "بأن الدولة تدعم أسعار الدقيق، حيث تبيع الدقيق بسعر يعادل (٢٥٪) من التكلفة، وهذا يشجع على تهريبه للدول المجاورة. وهناك تنسيق مع الجهات المعنية لتقليص التهريب بقدر المستطاع، وهو مسيطر عليه، أما استخدامه كعلف فهو مسيطر عليه، وذلك بتوفير الأعلاف بأسعار مناسبة".

وعن مرض (الكورونا) قال معاليه: "أنه بدأ كإصابات بشرية، وهو من اختصاص وزارة الصحة، واحتراماً للتخصص فوزارة الزراعة؛ لم تقم بأي تصريح يختص بمرض (الكورونا). لأن وزارة الصحة هي المسؤولة، وعندما تناولت الجهات العلمية احتمالية أن يكون فيه ناقل أو خازن حيواني، تم التنسيق مع وزارة الصحة، وقد استعانت وزارة الزراعة بخبراء من منظمة الأغذية والزراعة في روما، وعملت مع اللجنة المشتركة بين الوزارتين، بالإضافة إلى الجهات الأخرى، وهناك تقرير في ذلك".

المبيدات شر لابد منه ويجب التعامل معه بحكمة

وعن استخدام المبيدات الزراعية ونظامها، أوضح معالي الدكتور/ بالفنيم أن المبيدات شر؛ لكن لابد منه، ومن الأهمية التعامل معها بحكمة، ففي الغالب يتم استخدام المبيدات لمكافحة الجراد، حيث إن أسراب الجراد تأتي بكميات كبيرة من القارة الإفريقية بالذات، لذا فالوزارة تُصدر القرارات بمنع المبيدات الشديدة السُمية، وقد أصبح هناك ضغط على الوزارة من الشركات المنتجة لتلك المبيدات؛ لكن الوزارة -ولله الحمد- صمدت واستطاعت إيقافها، وهناك مبيدات لا يوجد لها بديل، ومنها «الفوستك سيم»، وهو شديد السمية واستعماله مقيد، والوزارة أكدت على عدم استخدامه من قبل الأفراد، كذلك يمنع منعاً باتاً بيعه، ومن أراد استخدامه فعليه التعاقد مع الشركة، وتتولى الشركة استخدام هذا المبيد، لاسيما أن الحوادث والأخطاء التي تقع سببها الجهل والمصالح الشخصية، وقد واجهت الوزارة ذلك، وأوقعت العقوبات على المخالفين، كما أنها تدرس تغليظ العقوبة".

وفيما يتعلق بمصانع التمور في الأحساء، وطول الانتظار وسوء المعاملة التي يلقاها المزارعون من بعض العاملين في المصنع، قدم معاليه اعتذار الوزارة لأي مواطن واجه معاملة سيئة من بعض أفراد مصنع التمور بالأحساء، مُناشداً إياهم إبلاغ الوزارة بأي تعامل غير مُرض، وذلك للأخذ به ومعالجته، مشيراً إلى وجود إدارة في الوزارة تُعنى بذلك تحت مُسمى: «إدارة المتابعة والمراجعة الداخلية».

الغابات تتعرض لانتهاكات.. ولا نستطيع حمايتها بالكفاءات البشرية القليلة

أما ما يتعلق بطول الانتظار فهذه مشكلة قائمة؛ وذلك لأن التمور تأتي من جميع مناطق المملكة، وتُسلم تمورها لمصنع التمور بالأحساء، وقد حاولت الوزارة التنسيق مع جمعيات تعاونية؛ بحيث تتولى تجميع التمور من المواطنين في كل منطقة، ومن ثم، يتم إرسالها للأحساء، وقد نجحت الوزارة في ذلك مع جمعية "البطين الزراعية التعاونية" في بريدة، بحيث يقوم المزارع بتسليم التمور للجمعية، وبعدها تقوم الجمعية بجمع التمور من كافة المزارعين وإرسالها لمصنع التمور بالأحساء.

وفيما يتعلق بالأمراض الحيوانية، أوضح أن: "هذه المسألة تُشكل معضلة لوزارة الزراعة، حيث تسعى جاهدة لبذل الجهود لمعالجة الوضع والقضاء على الكثير منها، وقد قامت الوزارة بإنشاء مختبر يُعنى باللقاحات البكتيرية وإنتاجها، وقد نجحت الوزارة -ولله الحمد- في ذلك، وتم تسليمها للقطاع الخاص بفرصة استثمارية، كما تسعى الوزارة في التوسع في إنتاج اللقاحات البكتيرية المحلية بالتعاون مع القطاع الخاص. أما ما يتعلق بمرض «الحمى المالطية»، فالوزارة تسعى جاهدة لانتشال هذا المرض من الخارطة المرضية. لكن هناك أمراض أصبحت مستوطنة، فنجد الكثير من الدول المتقدمة لا تزال لديها أمراض «الحمى المالطية»، و«البروسلا» وغيرها، ومع ذلك هذا ليس عُذرًا للوزارة؛ وإنما هناك جهود كبيرة للقضاء على الأمراض؛ وأهمها «الحمى المالطية»".

وعودة للتسويق الزراعي أجاب معاليه: "بأن وزارة الزراعة تعطي أهمية للتسويق الزراعي، ولا تفضل إدارة على إدارة، وهي تعول على الجهود التي تتم في مجال التسويق الزراعي للخضار والفواكه بقيادة صندوق التنمية الزراعية ومشاركة جميع الجهات الحكومية، لاسيما أن إدارة التسويق الزراعي، هي جزء من الإدارة العامة للتنمية الزراعية. وهذه الإدارة تقوم بجهد محدود مقارنة بالتطلعات فالوزارة في تطلعها ترى مشاركة الجهات الحكومية في مبادرة التسويق الزراعي للخضار والفواكه ومبادرة تسويق التمور، كذلك تنتهج الوزارة أسلوب الاستفادة من الجمعيات التعاونية الزراعية، لكن مع الأسف نجد إقبالاً ضعيفًا جدًا على العمل التعاوني بخلاف تطلعات الوزارة، وهناك تجارب جيدة وناجحة في العمل التعاوني، قد حققت فوائد كبيرة ورائعة".

إعانة الشعير ليست الأسلوب الأمثل للمحافظة على الغطاء النباتي

ودعا معاليه، المزارعين إلى التركيز على العمل التعاوني وبناء الكيانات مع الجمعيات التعاونية.

وقال: "إن الوزارة حريصة كل الحرص على الدعم السخي للجمعيات التعاونية، مع التأكيد على أن الجمعيات التعاونية الزراعية تمثل حلقة في سلسلة التسويق الزراعي".

وعن الدور الذي تقوم به وزارة الزراعة في الترخيص والمراقبة والتنظيم للقطاع الزراعي مع تنامي ظاهرة المزارع الصغيرة التي تنتج الخضروات وتربي المواشي، وقد تستخدم مياه صرف صحي في ذلك، أوضح معاليه بأنه يوجد في جميع مناطق المملكة الإدارية لجان تتولى الكشف عن مستخدمي مياه الصرف الصحي الغير صالحة للزراعة، فمياه الصرف الصحي على نوعين: (مياه معالجة من الدرجة الثانية، ومياه معالجة من الدرجة الثالثة). فالمعالجة من الدرجة الثالثة، يُمكن استخدامها للزراعة غير المقيدة، وذلك في المحاصيل التي لا تلامس الثمر؛ مثل: (النخيل، وأشجار الفواكه)، ولا تستخدم في زراعة الخس والطماطم وغيرها. وتلك اللجان الموجودة في هذه المناطق تتابع المزارع، وتكشف عليها للتأكد من ذلك، بل، وتقوم بإيقاع العقوبة وإتلاف المحاصيل وردمها بالآليات. أما ما يتعلق بالمبيدات واستخدامها، فقد حرصت الوزارة على تثقيف المزارعين سواء سعوديين، أو غيرهم، وترشيدهم بالاستخدام الأمثل، مع تشجيع القطاع الخاص في إقامة المختبرات في الأسواق، وذلك لأن المختبرات في الأسواق، هي الطريقة الوحيدة للكشف على المحاصيل الزراعية، والتأكد من عدم سقيها بمياه الصرف الصحي، وقد أوكل للهيئة العامة للغذاء والدواء التأكد من سلامة الأغذية للاستهلاك الآدمي، وحتى للاستهلاك الحيواني

استيراد الحيوانات الحية تجلب الأمراض؛ لكن لا نستطيع منعها

في الأعلاف، فالهيئة بدأت بممارسة دورها تدريجياً، - وبإذن الله - قريباً سنجد تواجداً للهيئة في الأسواق العامة للخضار والفواكه، كما أن هناك جهد مشترك ما بين وزارة الزراعة ووزارة الشؤون البلدية والقروية في متابعة الأسواق، وأخذ عينات للتأكد من سلامة الأغذية".

وطرح معالي رئيس المجلس مقترحاً، وصله من أحد مُلاك مزرعة ألبان بمحافظة السليل، تَمثل في رغبته بأن تُساند وزارة الزراعة المزارع الخاصة بالألبان مباشرة؛ لأن الدعم يذهب إلى الأعلاف، فيستفيد منه تجار الأعلاف وتبقى استفادة مزارع الألبان من دعم الأعلاف محدودة، كما طرح معالي الرئيس أسئلة مكتوبة من عدد من الأعضاء، ومنها الرغبة في إعداد أطلس للمنتجات الزراعية، واستحسان دعم الجمعيات الزراعية، والاعتماد عليها في استيراد الشعير والأعلاف، إلى جانب حظر المملكة استيراد المواد الزراعية من اليمن، والأردن؛ لأنهما يستخدمان مياه الصرف الصحي في الزراعة، بينما نجد منتجاتهم في أسواقنا؟، وسؤال آخر عن إحصائية عن الثروة السمكية في البحر الأحمر والخليج العربي مع الانخفاض الملحوظ في الثروة السمكية. وتساؤل آخر جاء على شكل ملحوظات على اللقاء، وهي: (الوزارة لا تشجع على زراعة النخيل، ولا تشجع على زراعة القمح، ولا على الرعي، ولا رخص لصيد الأسماك جديدة، ولا رغبة في زراعة الأعلاف، وتقليص الاستيراد الحيواني؛ إذاً، كانت الوزارة عليها الحد والمنع، فما دورها؟).

واكتفى وزير الزراعة بالإجابة على الاستفسار الأخير، نظراً لضيق الوقت، فقال: "إننا في المملكة العربية السعودية لا نَدعي أننا دولة زراعية، لكن بكل فخر واعتزاز، نقول أن الزراعة جزء من الحياة لدينا في المملكة، ويوجد لدينا بيئات زراعية موجودة في المملكة، فنرى خروج الرجل والزوجة والأبناء والبنات يعملون في الحقل، وهو ليس كلام إنشائي بل حقيقة وواقع، فيجب علينا ألا تأخذنا الحياة المدنية، وننسى أن لنا أقارب يعيشون في بيئات زراعية، لذا، علينا أن نحمي المواطنين الذين يمتهنون الزراعة، وتربية الماشية، والصيد من البحر، وتدر عليهم دخلاً، فوزارة الزراعة تقوم بدور محوري في خدمة قطاع لا يُستهان به من المواطنين في المملكة العربية السعودية، وللوزارة الفخر في ذلك، لكن القطاع الزراعي بسبب أن مكونه الرئيس في نموه من المياه، والمياه شحيحة في المملكة، فأصبح عليه نظرة تشاؤمية لدى الكثير من الناس، ومما لا شك فيه أن هناك سلبيات، ووزارة الزراعة، هي أول من يعترف بوجود السلبيات، وهي أول من تُمد يديها للتعاون لمن يرغب في ذلك، فالعلاج بحكمة مطلب للجميع. وبشأن التسويق الزراعي قال معاليه: "إن التسويق الزراعي عُنصر رئيس في نجاح الجهد الزراعي أو فشله، وتوجد الآن مبادرة مهمة ضمن المبادرات السبع التي أنشأها صندوق التنمية الزراعية؛ وهي مبادرة تسويق الخضار والفاكهة، ومن المتوقع بأن ينتج عن هذه المبادرة تحسين في عملية التسويق الزراعي، تشترك فيه جهات حكومية مختلفة، وهذه الجهات موجودة في فريق العمل الذي تبناه صندوق التنمية الزراعي لدراسة التسويق الزراعي للخضار والفاكهة، وهناك مبادرة أخرى لتسويق التمور، وكلها -ولله الحمد- تمضي بشكل جيد، ودُرست من قبل استشاريين مؤهلين".

نقوم ببناء كفاءات بشرية متخصصة في مجال الإرشاد.. وارتباطنا بالمزارعين مباشر

ملف السدود يحتاج إلى مزيد من التنسيق مع وزارة المياه والكهرباء

إدارة التسويق الزراعي بلا ميزانية.. والمبيدات الزراعية شر لابد منه!

السبب وراء اختفاء بعض المنتجات الزراعية وجود البديل الأرخص والأفضل مذاقاً

عضو يتساءل عن دور الهيئة تجاه حماية موظفي شركات الاتصالات

تقرير هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.. الخدمات لازالت ضعيفة!

د. سعدون السعدون
رئيس لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات

ناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية السابعة والأربعين التي عقدها يوم الاثنين ١٤٣٤/١٢/٢هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور/ عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، بشأن التقرير السنوي لهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات للعام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ الذي تلاه رئيس اللجنة الدكتور/ سعدون السعدون.

ورأى أحد الأعضاء في بداية المناقشة: "أنه ينبغي للجان ألا تضعف توصيات المجلس، لاسيما أنها تُصدر في شكل قرار يُرفع لمقام خادم الحرمين الشريفين؛ لذا، يجب أن تكون محكّمة، وتنسجم مع المتطلبات الموضوعية والشكلية للقرار الذي يصدر من المجلس، كما يحسن تعديل نص التوصية "الرابعة" للجنة؛ لأنها أقرب ما تكون إلى النصيحة والإرشاد للهيئة، والتوصية يجب أن تكون قابلة للتنفيذ في شكل قرار إداري".

ولاحظ عضو آخر: "أن عدد الاشتراكات في الاتصالات المتنقلة بلغ (٥٣) مليون اشتراك في نهاية العام ٢٠١٢م، وبلغت الاشتراكات المسبقة الدفع (٨٦٪) منها بحسب ما ورد في التقرير، وتساءل عما إذا كان ذلك مؤشراً إيجابياً أو سلبياً وفق معايير الأداء في مثل هذا النشاط؟!، كما لاحظ النمو السنوي في حجم الإنفاق في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، ورأى أنه مرتفع جداً؛ مؤكداً أهمية قيام الهيئة بتخفيض الإنفاق وتعزيز العائد".

وطالب أحد الأعضاء اللجنة بالتوصية، بإيصال خدمات الإنترنت لجميع المحافظات والمراكز في المملكة، لاسيما أن العديد من الخدمات المقدمة للمواطنين تتم عبر الإنترنت، مثل،(التسجيل في الجامعات، وكذلك الاختبارت)، وغيرها".

عضو: نمو الإنفاق في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات مرتفع جداً

وأضاف آخر: "بأنه ورد في التقرير أن الهيئة تقوم بالعديد من الدراسات، لكن يلحظ عدم تحديد الوقت الذي تستغرقه تلك الدراسات".

وتابع أحد الأعضاء: "بأن التقرير لم يتضمن الدور الذي يجب أن تلتزم به الهيئة في سبيل حماية موظفي شركات الاتصالات، لاسيما أن هناك إجراءات فصل تعسفية جماعية طالت أعداداً كبيرة من الموظفين، وكذلك سلبت حقوقهم المادية والمعنوية والوظيفية".

واقترح عضو آخر، إلزام الجهات الحكومية والخاصة بالتسجيل في خدمات المركز الوطني الإرشادي لأمن المعلومات التابع للهيئة، لاسيما أن البنى التحتية الحساسة وحمايتها وأمن المعلومات، تُشكل أساساً للنظم التي تمس حياة المواطنين الاجتماعية والاقتصادية، ورأى مناسبة إيجاد شراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام مع المركز الوطني الإرشادي لأمن المعلومات، لاسيما أنه يقوم بجهود مشتركة لتحسين أمن البني التحتية".

وانتقد أحد الأعضاء جودة الخدمات المقدمة من قبل شركات الاتصالات، وقال: "إنها لازالت ضعيفة، بل، وهناك ضعف في الأبراج، وتداخل في الاتصالات؛ بسبب الطيف الترددي".

ودعا هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات إلى الاهتمام بهذا الجانب، وأن يتضمن التقرير القادم الإجراءات المطلوب اتخاذها.

المطالبة بإيصال خدمات الإنترنت لجميع المحافظات والمراكز

عضو يطالب بحل مشكلة تدني كفاءة موظفي الدولة

تقرير "الخدمة المدنية".. لم يتطرق للإستراتيجية الوطنية للتوظيف

نظام التوظف، والترقيات، ومكافأة نهاية الخدمة لموظفي الدولة، وتوظيف الخريجات اللاتي مضى على تخرجهن عشر سنوات، كانت الشغل الشاغل لعدد من أعضاء مجلس الشورى، وعبروا عنها، وطرحوها أمام المجلس أثناء مناقشته التقرير السنوي لوزارة الخدمة المدنية للعام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ، خلال الجلسة العادية "السادسة والأربعين" التي عقدها مجلس الشورى يوم الثلاثاء ١٤٣٤/١١/٢٥هـ، برئاسة معالي مساعد رئيس المجلس الدكتور/ فهاد بن معتاد الحمد، وذلك في ضوء تقرير لجنة الإدارة، والموارد البشرية الذي تلاه رئيس اللجنة الدكتور/ محمد بن عبدالله آل ناجي.

المطالبة بمراجعة دورية للتصنيفات.. وآلية واضحة للتوظيف والترقيات

وفي بداية المناقشة، لاحظ أحد الأعضاء، أن التقرير لم يتضمن أية معلومات عن الصعوبات والمعوّقات، على الرغم من إشارة اللجنة إلى ذلك في رأيها، ولم يتضمن التقرير أية معلومات، أو بيانات عن إجراءات التحديث والتطوير للأنظمة واللوائح في الوزارة، كما أنه لم يتطرق إلى الإستراتيجية الوطنية للتوظيف.

وأضاف: "أنه من الأنسب أن تتواصل اللجنة مع وزارة الخدمة المدنية من أجل التحقق من هذه الأمور، خصوصاً أن اللجنة لم تستدع مندوبين من الوزارة لمناقشتهم حول ما ورد في التقرير، ومن الأنسب أن تقوم وزارة الخدمة المدنية بإجراء دراسة للتحقق من مدى قدرة أنظمة، ولوائح الخدمة المدنية على تحقيق العدالة في مجالات التوظيف، والتأكد من مدى سلامة هذه الأنظمة واللوائح في مختلف قطاعات الخدمة المدنية، وخلوها

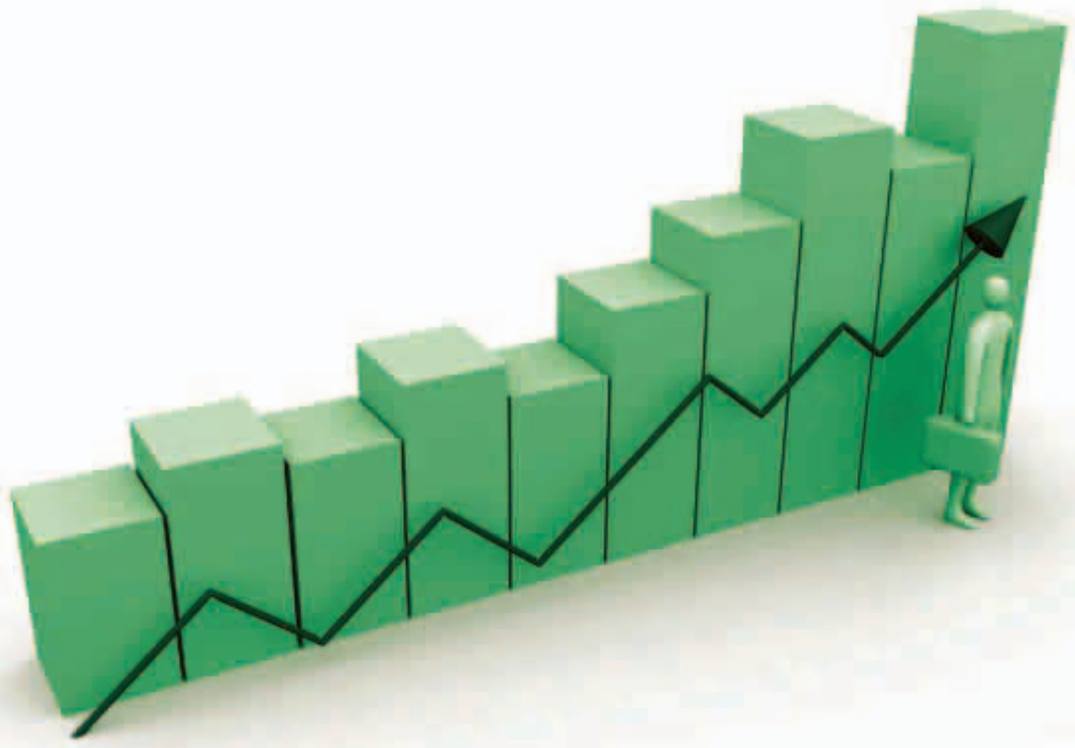

من التمييز ضد بعض الفئات المتقدمة للتوظيف، حيث توجد بعض العبارات التي تستبعد بعض الفئات، مثل: (شرط سلامة الحواس، وشرط اكتمال الأبدان والأعضاء...إلخ)، خصوصاً إذا كانت هذه الوظائف لا تتطلب مثل تلك الشروط".

ورأى أن: "الوقت قد حان بأن تكثف وزارة الخدمة المدنية جهودها من أجل التوسع في توظيف المرأة في مختلف المجالات، طالما أن ذلك يأتي في إطار الضوابط الشرعية التي تحفظ عليها دينها، وتكفل لها كرامتها".

وتابع أحد الأعضاء أن: "المجلس أصدر أكثر من قرار لمعالجة الوظائف الشاغرة، والعمل على إشغالها، كما أن الوظائف الشاغرة لدى الوزارة، يمكن شغلها بخريجي الكليات والجامعات، ومنها وظيفة (معيد في الجامعة، ووظائف القضاة، وهيئة التحقيق والإدعاء العام، وغيرها)، كما أنه من المستغرب عدم وجود من هو مؤهل لوظيفة مُستخدم ليشغل هذه الوظيفة الشاغرة، ومن الأنسب إضافة توصية تطلب فيها اللجنة من وزارة الخدمة المدنية، أن ترفع تقريراً خاصاً لرئيس مجلس الوزراء يتضمن اسم الجهات الحكومية التي لديها وظائف شاغرة، وعدد، ونوع تلك الوظائف".

ونوه عضو آخر إلى وجود مشكلة في وزارتي الخدمة المدنية والمالية في رفع كفاءة موظفي الدولة، وإذا استمرت هذه المشكلة فإن كفاءة موظفي الدولة ستبقى على ما هي عليه، ولن يكون هناك تجديد وإضافة دماء جديدة، فكثير من الوزارات تعاني من قلة الموظفين المبتعثين، ومن الأنسب إيجاد برنامج بين هاتين الوزارتين؛ لإحلال الوظائف الشاغرة عن طريق برنامج خادم الحرمين الشريفين، فعدد الخريجين من هذا البرنامج كبير.

في حين أشار أحد الأعضاء إلى وجود تخصصات جامعية، لم تُصنف بعد، أو أنها صنفت خطأً، ومنها (خريجو العلوم السياسية، وتوجيههم لوظائف وزارة الخارجية، والمنظمات الدولية، فقط)، ورأى مناسبة أن توصي اللجنة بضرورة إجراء مراجعة دورية للتصنيفات التي تقوم بها الوزارة في هذا الشأن، وتصحيح ما يجب تصحيحه، ومن الأنسب حذف توصية اللجنة "الثانية"، فهو تدخل في الشأن الداخلي للوزارة.

وانتقد عضو آخر خلو التقرير من أساسيات التقارير، وهي مؤشرات الأداء، لاسيما أن هذه الوزارة معنية بالموارد البشرية، وهي من صلب مهامها، والوزارة، هي المعنية في شغل الوظائف الشاغرة، وتجهيز الكوادر البشرية لها، والتواصل مع الوزارات لشغل الوظائف، ومن الأنسب، أن ترجع

وآخر يدعو الوزارة لإيجاد حلول عاجلة للمعلمات عبر توظيفهن وتأهيلهن

عضو: يطالب بإعادة النظر في مكافأة نهاية الخدمة لموظفي الدولة

اللجنة إلى تساؤلات الأعضاء في لقاء وزير الخدمة المدنية الأخير، وأن يكون تقرير اللجنة، وتوصياتها متضمناً لتلك التساؤلات.

واقترح أحد الأعضاء: "إيراد أمثلة على التحوير وبيان سببه، ومن ثم تعمل الجهات الحكومية على اختيار الموظفين بناءً على المعطيات الجديدة. وتساءل عن مرجعية تقييم، واعتماد البرامج الدراسية، هل هي من اختصاص وزارة الخدمة المدنية، أم وزارة التعليم العالي؟".

وحتى لا يكون هناك تضارب، أو ازدواجية في العمل، أكد العضو على ضرورة تحديد الجهة المخولة بذلك من التقييم والاعتماد، ومن ثم إشعار وزارة الخدمة المدنية بالبرنامج المعتمد من قبل وزارة التعليم العالي؛ لإدراج الخريجين ضمن تصنيف الوظائف، أو تحوير الوظائف الملائمة لهؤلاء الخريجين.

ولاحظ أن تقرير الوزارة لم يذكر الحيثيات، أو المعايير التي يتم بناءً عليها صرف البدلات في الوزارة، وتساءل عن عدم صرف مثل تلك البدلات لموظفين في قطاعات أخرى؟. ودعا الوزارة إلى متابعة جهودها للقضاء على البطالة المقنعة.

وقال أحد الأعضاء: "إن هناك خلل في نظام الترقيات المعمول به للوظائف الحكومية، وفي تطبيقه اختلاف لا يخدم الموظفين، فهو لا ينسجم أحياناً مع لوائح الخدمة المدنية، ولا يلبي الاحتياجات النظامية لها، ومن الأنسب أن يكون للوزارة دور في إعادة دراسة اللوائح والأنظمة الخاصة بالتوظيف والترقيات في بعض المنشآت".

خلل في نظام الترقيات .. لا ينسجم حتى مع لوائح الخدمة المدنية

وتساءل عن دور وزارة الخدمة المدنية في الحد من العراقيل، والشروط المجحفة التي تضعها بعض الوزارات للتوظيف، مثل: (اختبارات القياس للخريجات العاطلات، واللاتي مضى على تخرج بعضهن أكثر من عشر سنوات؟)، وأضاف إنه من الأنسب أن لا تكون الوزارة حاميةً لمثل هذه الشروط، وعليها إيجاد حلول عاجلة للمعلمات بشكل خاص عبر توظيفهن مباشرة مع دورات إعادة تأهيل لهن، أسوة بخريجي المعاهد الصحية.

ونوه أحد الأعضاء إلى وجود أكثر من (٤) أربعة آلاف مواطن من حملة شهادات الماجستير والدكتوراه، ولا يجدون وظائف في الجامعات، لاسيما، مع استمرار الجامعات في التعاقد مع غير السعوديين، بل، إن إحدى الجامعات تعاقدت مؤخراً مع أربعين أستاذاً، وأستاذ مساعد، من كندا لتدريس اللغة العربية، ورأى أن هذا يمثل عجزاً في وزارتي الخدمة المدنية، والتعليم العالي، لاستيعاب الكوادر التعليمية السعودية. وطالب بوضع الحلول اللازمة؛ لتفادي تفاقم العدد، وإحلال حملة الشهادات العليا من المواطنين مكان الكوادر غير السعودية في الجامعات الحكومية والأهلية.

ورأى أحد الأعضاء: "أن مكافأة نهاية الخدمة بالنسبة للموظف الحكومي، لا تتماثل مع مكافأة نهاية الخدمة بالنسبة لموظفي الشركات. ودعا الوزارة إلى إعادة النظر في مكافأة نهاية الخدمة ودراستها".

وأشار عضو آخر إلى الوظائف الشاغرة التي تبلغ (٤٢) ألف وظيفة، تمحورت بين المجال الصحي، والمجال الهندسي؛ وفق ما تضمنه التقرير، حيث ذُكر أن هناك (٣٠) ثلاثين ألف وظيفة شاغرة في المجال الصحي، ولا تستطيع وزارة الصحة شغلها في سنة واحدة، لاسيما، مع قلة أعداد الكليات الصحية، ودعا وزارة الخدمة المدنية إلى مناقشة وزارة الصحة في ذلك، ومحاولة تحوير بعض الوظائف الموجودة في قطاعات أخرى.

وتطرق أحد الأعضاء في مداخلته إلى إجراءات التوظيف، ورأى أنها طويلة جداً، لاسيما، إذا كانت بعض الجهات هي التي تقوم بعملية التوظيف، فقد تصل من سبعة إلى ثمانية أشهر، وكذلك موضوع الترقية، نجده أمراً معقداً، وبنقاط معقدة. وطالب بوضع آلية واضحة المعالم للتوظيف والترقية.

وانتقد عضو آخر خلو التقرير من التقنية الحديثة، مثل: (تفعيل النظام الإلكتروني، وتطبيقات نظام الحكومة الإلكترونية)، وطالب آخر، بتحديث نظام الخدمة المدنية، موضحاً، أن ذلك مطلب مُلح، ويجب أن يحظى بأولويات عمل مجلس الخدمة المدنية، وهذا النظام حين يكتب له النور، سيُصلح حال الخدمة المدنية.

٤ آلاف مواطن من حملة الماجستير والدكتوراه لا يجدون وظائف في الجامعات

مدونة الأسرة

د. سعود بن حميد السبيعي

تمثل الأسرة ركنًا مهمًا بمكوناتها الطبيعية، (الرجل، والمرأة، والطفل) في التركيبة الاجتماعية للمجتمع، وتعزيزًا لما جاء في المادة السابعة من النظام الأساسي للحكم، ولأهمية الحقوق المتنوعة، والواجبات المنتظر تقديمها في الأسرة بكل مكوناتها، ولاسيما، في المرحلة الراهنة التي شهدت تحولات اجتماعية كبيرة في حياة الرجل والمرأة والطفل، وحتي يتحقق تحسين أوضاع الأسرة السعودية، فلا بد من وضع "مدونة الأسرة"، هذه المدونة تنظم قضايا وحقوق وواجبات الزوجين في العشرة بالمعروف، وكذلك تنظم نفس الحقوق والواجبات في حال التسريح بإحسان، مشتملاً على: (الحضانة، والنفقة، والعضل، والإجبار على الزواج، أو الطلاق، وتزويج القاصر)، وذلك بالنهوض بحقوق الإنسان في صلب المشروع الإصلاحي الذي يقوده خادم الحرمين الشريفين - يحفظه الله -، ومن ذلك (إنصاف المرأة، وحماية حقوق الطفل، وصيانة كرامة الرجل)، في التشبث بمقاصد الإسلام السمحة في العدل، والمساواة، والتضامن باجتهاد وانفتاح على روح العصر، ومتطلبات التطور والتقدم.

فخادم الحرمين الشريفين يسهر على بناء صرح دولة المؤسسات والنظام وتوحيد الأحكام في هذا المجال مولياً - يحفظه الله -، قضايا الأسرة عناية فائقة، تجلت بوضوح في كافة ميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكان من نتائجها مشروع إنشاء (المجلس الأعلى للأسرة والمرأة)، وكذلك تبوء المرأة السعودية مكانها في مجلس الشورى والمجالس البلدية، مما يُتيح لها المشاركة الفاعلة في شتى مناحي الحياة العامة.

وتجسيداً لاهتمام خادم الحرمين الشريفين - يحفظه الله -، في مشاركة المواطن في عملية القرار، وتجاوبًا مع التطلعات المشروعة للمواطن، وتأكيداً للإرادة المشتركة بين (المواطن، والقائد)، والتواصل بين (القمة، والقاعدة) على درب الإصلاح الشامل، وتقوية الإشعاع الحضاري للمملكة العربية السعودية.
فإن هذه المدونة، تكون قائمة على (المسؤلية المشتركة، والمودة، والمساواة، والعدل، والمعاشرة بالمعروف، والتنشئة السليمة للأطفال)؛ لبناء مجتمع سوي باعتبار الأسرة نواته الأساسية.

هذه المدونة يجب أن يقوم بها لجنة استشارية من أفاضل العلماء والخبراء من الرجال والنساء، متعددة المشارب، ومتنوعة التخصصات، مُلتزمة بأحكام الشرع الحنيف، ومقاصد الإسلام السمحة مع الاستهداء بما تقتضيه روح العصر والتطور، وصياغتها بإسلوب فقهي قانوني حديث، متطابقة مع أحكام الإسلام السمحة ومقاصده المُثلى، واضعة حلولاً متوازنة ومُنصفة، تنم عن الاجتهاد المُستنير المتفتح، وحري بمجلس الشورى أن يُصدر هذه المدونة لتجسد الدور الحيوي الذي يضطلع به المجلس في بناء

دولة المؤسسات لحرصه على إيجاد قضاء أُسري (متخصص، مُنصف، مُؤهل وفعال) بإيجاد منظومة تشريعية مُتكاملة، ومنسجمة، خدمةً لتماسك الأسرة، وتآزر المجتمع.

إن هذه المدونة، لا ينبغي أن ينظر إليها على أنها انتصار لفئة على أخرى، بل هي مكاسب للمواطنين أجمعين، وعدم اعتبار المدونة تشريعًا للمرأة وحدها، بل، مدونة للأسرة (أبًا وأمًا وأطفالاً)، والحرص على أن تجمع بين رفع الحيف عن النساء، وحماية حقوق الأطفال، وصيانة كرامة الرجل؛ لتكون مرجعية تنظيمية تقويمية لكافة شؤون الأسرة.

عضو مجلس الشورى

مناقشة التقرير السنوي للتأمينات الاجتماعية..
معاش التقاعد لا يكفي

الحد الأدنى للمعاش التقاعدي لمنسوبي القطاع الخاص واستثمارات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وعدم تطبيق فرع الأخطار المهنية على المشتركين من منسوبي القطاع الحكومي، والتعسف في ضم خدمات التقاعد بين المؤسسة والمؤسسة العامة للتقاعد، كانت محل اهتمام أعضاء مجلس الشورى خلال مناقشة المجلس في جلسته "الثامنة والأربعين" التي عقدها يوم الثلاثاء ٣/١٢/١٤٣٤هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور/ عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية، بشأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية للعام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ، الذي تلاه رئيس اللجنة الدكتور/ محمد آل ناجي.

وقال أحد الأعضاء في بداية المداخلات: "أن توصية اللجنة "الأولى"، تهُم شريحة كبيرة من مشتركي المؤسسة، فمعاش التقاعد لا يكفي، والحد الأدنى فيه يقل عن ألفي ريال، وهذه الفئة بحاجة ماسة لدعمها والأخذ بيدها، لذا، من الأفضل إعادة صياغة التوصية "الأولى"، بأن تكون بالنص الآتي: "على المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية زيادة الحد الأدنى لمعاشات المتقاعدين، تبعاً لارتفاع مستوى المعيشة في المملكة والبدائل الممكنة للتمويل".

عضو: خصومة بين المؤسسة ووزارة المالية ضحيتها المواطن

ورأى عضو آخر: "أن هناك تعسف في ضم الخدمات، ففي الفقرة "السادسة" من المادة "الثانية" من شروط ضم الخدمات: (أن لا تكون مدد الاشتراط المضمومة مددًا مكملة لاستحقاق المعاش قبل بلوغ سن "الستين")، فمن عمل تبعاً لنظام المصلحة العامة للتقاعد، ورغب في نقل خدماته للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، لن يستفيد من خدماته إلا بعد بلوغ سن الستين، وفي هذا إجحاف، حيث لن يستفيد منه إذا تقاعد تقاعُدًا مبكرًا".

وأضاف أحد الأعضاء: "يبدوا أن بين المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ووزارة المالية خصومة كبيرة ضحيتها المواطن، لذا، يُفترض باللجنة استضافة مندوب وزارة المالية والبحث معه في سبب عدم دفع مستحقات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية".

وزاد أحد الأعضاء: "أنه وفق بيانات مصلحة الإحصاءات العامة، والتي

تم نشرها، قد ارتفع معدل البطالة عام ٢٠١٢م إلى (١٢)٪ مقارنة بـ (١٠,٥)٪ عام ٢٠٠٩م، وارتفع عدد العاطلين إلى (٦٣٠,٠٠٠) مقارنة بـ (٤٦٣,٠٠٠)، وبلغ عدد المستقدمين عام ٢٠١٢م في القطاع الخاص "مليون وسبعمائة ألف" تقريبا بزيادة (٢٣)٪ مقارنة بعام ٢٠١١م. وتعتمد وزارة العمل على بيانات برنامج نطاقات الذي يعتمد على بيانات قاعدة المعلومات في التأمينات، والتي تشير في أحد أرقامها إلى عمل ما يُقارب (مئة وأربعة آلاف) امرأة في قطاع التشييد والبناء، فكيف تم توظيف (٧٠٠) ألف سعودي وسعودية؟. إن الواقع يؤكد أن ذلك أمر وهمي، وهنا تكمن الخطورة في اعتماد وزارة العمل والجهات العُليا في الدولة على أرقام أغلبها وهمية تؤدي إلى قرارات خطيرة وإرجاء قرارات مهمة، ثم طالب اللجنة بالرجوع لوزارة العمل بخصوص التوظيف الوهمي، وقال: "إن برنامج نطاقات، هو من أوجد ذلك، ويجب تصحيحه، والتأمينات متلقي لهذه المشكلة التي تضر بصندوقها ضرراً كبيراً، علاوة على ضررها في اتخاذ القرارات في الدولة".

التأمينات تدفع ثمن "التوظيف الوهمي" ولا بد من تحرك لتصحيح " نطاقات"

استمرار حرمان (١١٨) ألف مشترك من الاستفادة من "فرع الأخطار المهنية"

من جهته قال عضو آخر: "إن مجلس الوزراء أصدر قراراً بالتأكيد على جميع الأجهزة الحكومية، وهو تطبيق فرع الأخطار المهنية من نظام التأمينات الاجتماعية على جميع العاملين لديها من الخاضعين لنظام العمل والعمال، على أن يُدفع الاشتراك إلى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عن كل عام، وفقاً لما حدده نظام التأمينات الاجتماعية ولوائحه التنفيذية، فهذا القرار لم يطبق، وعدم تطبيقه، يُعد أحد المعوقات التي تواجه المؤسسة خلال المدة الماضية".

وأضاف: "أدى الاستمرار في عدم تطبيق قرار مجلس الوزراء المتعلق بالتأكيد على جميع الأجهزة الحكومية، (تطبيق فرع الأخطار المهنية) من نظام التأمينات الاجتماعية إلى حرمان أكثر من (١١٨) ألف مشترك سعودي يعملون في القطاع الحكومي من الاشتراك في فرع الأخطار المهنية والاستفادة من مزايا الفرع، ودعا اللجنة إلى مناقشة هذا الأمر مع مندوبي تلك الجهات، كما طالبه بالتوصية بتطبيق ذلك القرار في تقارير الهيئات والمؤسسات الحكومية".

ورأى عضو آخر: "أن هناك ضبابية وعدم شفافية للقائمة المالية لمؤسسة التأمينات الاجتماعية واستثماراتها، وبخاصة الخارجية منها، ولكون تلك الأموال حقوق للعاملين والمشتركين، فيجب الإفصاح عن كل الاستثمارات الداخلية والخارجية منها على حد سواء".

كما رأى أحد الأعضاء: "أن تركز المؤسسة على الاستثمارات الداخلية أكثر من الخارجية لما يتمتع به اقتصاد المملكة من قوة، حيث يمكن المؤسسة الاستثمار في العديد من المجالات التي ينخفض فيها عنصر المخاطرة مثل: (مجالات المعرفة، والمجالات الصحية، والتعليم)، وبحيث تدخل المؤسسة كمستثمر فحسب، وليس كمشغل للاستثمار، وطالب بالإفصاح عن القائمة المالية للمؤسسة وجميع استثماراتها بالتفصيل عملاً بمبدأ الشفافية".

ونوه عضو آخر إلى أهمية دراسة إمكانية تخصيص نسبة من عوائد استثمارات المؤسسة السنوية حسب نسبة الأرباح المحصلة سنوياً، وتوزيعها ضمن مخصصات المشتركين سنوياً، حيث إن العوائد الاستثمارية تعتبر حقاً أصيلاً للمشتركين، كونها تمثل محصلة استثمارات اشتراكاتهم، فهذا سيساعد على رفع المستوى المعيشي للمشتركين، وتفاعل المشتركين إيجابياً مع مشروعات المؤسسة الاستثمارية، وتحسين النظرة العامة لدى المشتركين تجاه المؤسسة، وزيادة تفاعل المؤسسات والشركات مع التأمينات الاجتماعية.

واقترح عضو آخر، تبني فكرة استمرار التأمين الصحي للمشتركين، ومن يعولونهم بعد انقطاع عملهم بالشركات أو المؤسسات، ونقل العبء المالي الخاص بالتأمين الصحي للمشترك وعائلته من المؤسسة أو الشركة التي يعمل بها إلى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

من جهته قال أحد الأعضاء: "إن تقييم التقرير السنوي للمؤسسة يعتمد على التحليل المالي للمؤسسة، ومن الأهمية التركيز على التقييم ومناقشة المؤسسة في أدائها المالي ومساءلتها عن حساب الموجودات والمطلوبات، فمن المعلومات المتوفرة في التقرير، أن إجمالي الإيرادات بلغ (٢٨) مليار ريال للعام في عام ٢٠١٢م، وبلغت النفقات (١٣،٨) مليار ريال للعام نفسه، وقد تجاوزت الإيرادات ضعفي النفقات، وبلغ الفائض (١٥) مليار ريال، فهناك فوائض مالية كبيرة للعامين (٢٠١١-٢٠١٢م)، وبالتالي تراكمت الفوائض المالية السنوية، لذا لابد من التأكيد على أهمية معرفة الحجم الإجمالي للموجودات المالية لتحليل وضع المؤسسة المالي، إلى جانب استثماراتها وعوائدها، وتزويد المجلس بالأداء المالي وحساب المطلوبات والموجودات للمؤسسة، وصندوق التقاعد في التقارير السنوية للاطمئنان على الوضع المالي وسلامة الاستثمارات، والقدرة في المستقبل على الوفاء بالالتزامات وفق أحكام النظام".

وأضاف: "إن بيانات المؤسسة، وأرقامها، وميزانياتها، وحساباتها، وكشوفاتها المالية "مقتضبة، وعامة"، وليس بها تفاصيل حول طبيعة الاستثمار، ولا المخاطر المتوقعة، ولا الخطط المستقبلية حول الاستثمار". وطالب المؤسسة بإعداد التقرير بمهنية أكثر.

ولفت أحد الأعضاء إلى المعوقات التي تكررت في التقارير "الثمانية" الأخيرة للمؤسسة حول التأمين والأخطار المهنية للبحث عن مخرج لها بالتنسيق مع وزارة المالية بصفة عاجلة، فقد تكررت البرقيات من المقام السامي في هذا الخصوص، وقد طلبت وزارة المالية عام (١٤٢٢هـ) بتأجيل هذا الموضوع لحين تحسن الظروف المالية، وقد تحسنت الظروف المالية، ولا يوجد مبرر لتأخر ذلك، وطالب اللجنة بمعالجة ذلك بالنص عليه في توصياتها.

ودعا عضو آخر المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية إلى العمل وفق الأساليب الحديثة لمواجهة التحديات التي تتعرض لها.

عضو يقترح: "استمرار التأمين الصحي للمشتركين وتحميل التأمينات التكاليف"

تقرير الرئاسة العامة لرعاية الشباب تحت مجهر الأعضاء

ناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية السابعة والأربعين التي عقدها يوم الاثنين ٢/١٢/١٤٣٤هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور/ عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب، بشأن التقرير السنوي للرئاسة العامة لرعاية الشباب للعام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ، الذي تلاه رئيس اللجنة الدكتور/ خالد العواد.

وفي بداية المناقشة لفت أحد الأعضاء إلى أن الرئاسة تعاني من نقص أعداد الموظفين المؤهلين العاملين فيها، مما لا يرقى إلى الطموح، ولا يتناسب مع مهام الرئاسة وانتشارها وتعدد برامجها، وعلى المستوى المالي هناك عجز كبير وواضح في مخصصات اللجنة الأولمبية السعودية، كما أن مخصصات الاتحادات الرياضية -ما عدا اتحاد كرة القدم- لا تتناسب مع تطلعات تلك الاتحادات والآمال المعقودة عليها. لذا، فإن الحاجة ماسة لإعادة دراسة تحويل الرئاسة العامة إلى وزارة؛ لأن ذلك سيحقق إيجابيات منها: (التمثيل الأفضل للرئاسة، وللشباب والرياضة في مجلس الوزراء)، وكذلك رفع تمثيل الشباب عندما يكون لدى الوزارة نائبان: (نائب للشباب، ونائب للرياضة)، وذلك لرفع الميزانية المخصصة لبرامج الشباب المختلفة، ومساعدة الرئاسة على استقطاب الموظفين المؤهلين في جميع المناطق.

عضو: تتساءل عن المسوغات التي تجعل الرئاسة تستغرق (١٠) سنوات لتطلب استحداث وظائف نسائية!!

ورأى عضو آخر: "أنه ينبغي الاستيضاح من الرئاسة عن سبب وجود (١٥٠) وظيفة شاغرة لديها، وأرى جمع هذه الوظائف مع الوظائف الشاغرة الأخرى الموجودة في تقارير الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى لحل مشكلات كثيرة تتعلق بالتوظيف والبطالة".

وأشار أحد الأعضاء إلى: "أن عدد المستفيدين من النشاط الرياضي بلغ (٣٨,٥٢٢) شاباً، بحسب ما ورد في التقرير، وهو رقم ضئيل، إذا ما قورن بعدد الشباب السعودي البالغ عددهم حوالي (٧) ملايين شاب".

وتساءل عضو آخر، عن ما ذكره التقرير بأن ما نسبته (٧٪) من الحالات التي تم الكشف عليها بواسطة لجنة المنشطات، تُعد حالات إيجابية، مما يدل على انتشار تناول المنشطات في الوسط الرياضي، لذا لابد من ضرورة معالجة ذلك وإفادة المجلس عما تم بشأن تلك الحالات، وطالب اللجنة بتوضيح الفرق بين النشاط الشبابي والنشاط الرياضي.

د. خالد العواد
رئيس لجنة الشؤون الإجتماعية والأسرة والشباب

وتساءل أحد الأعضاء عن أسباب تراجع مستوى النتائج الرياضية على مستوى الأندية والمنتخبات؟، وانتقد مطالب الرئاسة العامة لرعاية الشباب زيادة البنود المالية على الرغم من تردي النتائج.

وأشار أحد الأعضاء إلى: "أن الهدف العام لرعاية الشباب في نطاق عمل الرئاسة العامة لرعاية الشباب، هو نماء المواطن بدنياً وذهنياً وعاطفياً ونفسياً واجتماعياً، بحيث تُسهم جهود رعاية الشباب، في إعداد هذا المواطن الذي يتبنى قيم مجتمعه، ويعكسها سلوكاً، كما أن الرئاسة العامة لرعاية الشباب – من هذا المفهوم- تندرج أساساً في إطار العمل التربوي، وتتكامل مع جهود وزارة التربية والتعليم في حقل التعليم. وقد تطور مفهوم العمل مع الشباب واتسع ليصبح عملية تربوية كاملة تستهدف نماء الفرد. فأنشأت الدولة (المجلس الأعلى لرعاية الشباب) عام ١٣٩٤هـ؛ لينهض بالخدمات الشبابية نهضة شاملة في شتى أبعادها، وليعمل على رسم السياسة العليا لنشاطات الشباب في المملكة ويحدد أهدافها، ولينسق بين جهود الأجهزة المعنية في تلك الميادين".

وبعد أن تساءل عن قرارات هذا المجلس، ودوره في التنسيق بين الأجهزة والمؤسسات المختلفة ذات العلاقة، أوصي بتفعيل المجلس الأعلى لرعاية الشباب.

وذكر عضو آخر بأن لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب تدرس حالياً الاستراتيجية الوطنية للشباب، ولاحظ أن التوصية "الرابعة" متضمّنة في تلك الاستراتيجية، وطالب الجنة أن تُعيد النظر في توصياتها لتتناغم مع تلك الاستراتيجية، كما ينبغي لها أن تكون أداة رقابة فعالة في تنفيذ تلك الاستراتيجية.

ورأى آخر بأنه: "من المفيد أن يكون هناك تعاون وارتباط وثيق بين الرئاسة العامة لرعاية الشباب، والهيئة العامة للسياحة والآثار، وأن تكوّن لجنة مشتركة بينهما لكشف الآليات والسبل التي عن طريقها يُمكن لشباب وشابات الوطن أن

يتعرفوا على أنواع الثقافات في مناطق المملكة، وتشجيع قيام رحلات منظمة لمناطق السياحة والآثار".

ولفت عضو آخر النظر إلى بعض التحديات التي تواجه الشباب، ومنها عدم وجود أماكن لهم لقضاء أوقات فراغهم ، حتى المراكز والحدائق الموجودة لا يسمح للشباب بدخولها. وشدد على أهمية دراسة الآثار السلبية لهذا الجانب، ودمج الشباب في المجتمع، وأن تُطبق الأنظمة على من يخالف السلوك والآداب العامة، كما شدد على ضرورة أن تُحاصر الرئاسة العامة لرعاية الشباب التحديات التي تواجه الشباب بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم، والجامعات، وبخاصة أمراض السمنة والتدخين.

وآخر يتساءل عن تراجع مستويات الرياضة السعودية

وهذا لا يمكن أن يدفع بمستوى الرياضة السعودية إلى المستوى المأمول في المستقبل. وشدد على ضرورة أن يكون في الاستراتيجية التي تحدث عنها التقرير.

ونوهت إحدى العضوات إلى أنه سبق لمجلس الشورى أن أصدر قرارات في عامي (١٤٢٢هـ، ١٤٢٦هـ)، بإدخال النشاطات الثقافية والرياضية والاجتماعية للمرأة، وتساءلت عن المسوغات التي جعلت الرئاسة العامة لرعاية الشباب تتأخر عشر سنوات لتقديم طلب لوزارة المالية لإحداث وظائف نسائية في الرئاسة، ولماذا فشلت الرئاسة في إقناع الوزارة في ذلك؟. وتطرقت إلى التوصية "الثالثة" للجنة، متسائلة عن الكيفية التي يتم بها تطوير تواصل الرئاسة مع الفتيات في الوقت الذي لا يوجد أساساً تمثيل رسمي للنساء فيها؟، كما تساءلت عن الخطط المستقبلية التي تنوي الرئاسة انتهاجها لممارسة الفتيات للرياضة بمفهومها الاحترافي؟.

وطالبت بأن يتم وضع توصية تؤكد على السرعة في افتتاح مراكز للفتيات في مناطق المملكة، واستحداث وظائف نسائية للإشراف على النشاطات الرياضية والاجتماعية للفتيات.

من جانبه، أشار أحد الأعضاء إلى أن التعاون بينها وبين وزارة التربية والتعليم لايزال ضعيفاً، رغم مضي (٤٠) عاماً على إنشاء الرئاسة العامة لرعاية الشباب، وتساءل عن دور الرئاسة في البطولات الرياضية في المناطق، وبين المناطق بعضها البعض على مستوى المدارس والجامعات؟، كما تساءل عن الرياضة السعودية في المنافسات الدولية؟، وبرامج اكتشاف المواهب منذ الصغر؟.

وقال: "إن دور الرئاسة لا يزال بنفس منهجية عملها قبل (٢٠) سنة.

تغيير جذري في فكر الرئاسة، وأن تُضاف توصية تحث الرئاسة على التعاون الوثيق مع الجهات ذات العلاقة بالشباب".

ولفت آخر النظر إلى أن التوصية "الثانية" للجنة، أشارت إلى المطالبة بإنشاء مراكز للشباب، لتنمية الجانب الديني والثقافي، وتساءل عما إذا كان الإشكال في إنشاء مراكز؟، أم في عدم تفعيل الأنشطة الثقافية التي صدر بشأنها من مجلس الشورى عدة قرارات؟.

وأضاف: "إن تلك القرارات تُطالب بالبرامج التي تُعنى بالشباب، لاسيما، وأنه في هذا الوقت تتجاذب الشباب أمور ثقافية خطيرة جداً، في الوقت الذي تركز فيه الرئاسة على الجانب الرياضي فحسب، فإنشاء المراكز لا يأتي بجديد، لاسيما، أن هناك منشآت قائمة وضخمة من المناسب استخدامها في المجالات الثقافية، كما أنه من المهم أن تُعيد اللجنة النظر في هذه التوصية بحيث تُطالب بتفعيل المنشآت والمراكز القائمة حالياً، بحيث تستوعب الشباب، وتُقيم الفعاليات التي تتناسب مع وظيفة الرئاسة المنشودة".

ولاحظ أحد الأعضاء أن في التوصية "الثانية"، تدخل في ازدواجية بين الرئاسة ووزارة التربية والتعليم في برنامجها "نادي الحي" في المدارس، كما أنها تدخل في ازدواجية مع نشاط البلديات في المراكز التي تُنشئها في الحدائق العامة لترفيه الشباب، فمن المهم التنسيق مع كل من: (وزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي ووزارة الشؤون البلدية والقروية)؛ لتوحيد الجهود والاستفادة من الإمكانات المالية والبشرية والمباني التي تمتلكها تلك الجهات.

لا توجد آلية لتدريب أفراد المجتمع على الإسعافات الأولية

الهلال الأحمر.. تدريب أفراد المجتمع وثقافة التطوع لاتزال غائبة!

د. محسن الحازمي
رئيس لجنة الشؤون الصحية والبيئة

ناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية السادسة والأربعين التي عقدها يوم الثلاثاء ١٤٣٤/١١/٢٥هـ، برئاسة معالي مساعد رئيس المجلس الدكتور/ فهاد بن معتاد الحمد تقرير لجنة الشؤون الصحية والبيئة، بشأن التقرير السنوي لهيئة الهلال الأحمر السعودي للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ، الذي تلاه رئيس اللجنة الدكتور/ محسن الحازمي.

وبعد طرح تقرير اللجنة وتوصياتها للنقاش، لفت أحد الأعضاء إلى أنه سبق أن صدر قرار عن مجلس الوزراء، بأن تقوم هيئة الهلال الأحمر السعودي بمهمة نقل الموتى في الحوادث المرورية بدلاً من القوات الخاصة بأمن الطرق، وفق الترتيبات التي تضعها اللجنة الفنية المكونة من عدة جهات حكومية، وقد مرّ اثنا عشر شهراً على صدور ذلك القرار، ولم يصدر

وآخر يطالب بإنشاء طرق خاصة لسيارات الإسعاف في الطرق السريعة

عضو يطالب بالتوسع في الإسعاف الطائر وزيادة عدد الطائرات

ما يفيد عن آلية تنفيذ ذلك، مما يعني أن الهلال الأحمر لم يتولى بعد مهمة نقل موتى الحوادث المرورية. وطالب اللجنة بدراسة هذا الموضوع مع المسؤولين في الهيئة، وتزويد المجلس بنتائج تلك الدراسة. وتساءل عما إذا كان للجنة "الشؤون الصحية والبيئة" أن تقترح تطبيق نقل الموتى والمرضى والمصابين في الحوادث داخل المدن الكبرى؟.

من جانبه رأى عضو آخر أن: "الفقرة السادسة من مهام هيئة الهلال الأحمر، تنص على تدريب أفراد المجتمع على الإسعافات الأولية، ونشر الوعي والثقافة، (فقرة غير واضحة)، وأنه يجب وضع آلية تحدد كيفية وسائل تدريب أفراد المجتمع، وأن تُنشر في المدارس والجامعات بشكل علمي، وعبر وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة بشكل نظري".

وأشار أحد الأعضاء إلى أن: "الفقرة العاشرة من مهام الهلال الأحمر، تنص على: "تشجيع أفراد المجتمع على التطوع في نشاطات الهيئة"، وأن العمل التطوعي سُنّة إسلامية وسمة حضارية، لذا، ينبغي أن تحدد آلية لكيفية تشجيع أفراد المجتمع على العمل التطوعي ذكورًا وإناثًا".

وتساءل عضو آخر عن الفائدة الطبية التي يمكن أن يقدمها مَنْ هو بمستوى مساعد صحي، ولا يزيد تدريبه عن (سنة واحدة)، وبمؤهل الكفاءة المتوسطة لحالات تتطلب عناية فائقة، وحبذ التوسع في إحداث وظائف (أخصائي إسعاف، وفني إسعاف) عند الضرورة، وتحويل وظائف المساعد الصحي إلى أخصائي إسعاف؛ بحيث يتكون طاقم هيئة الإسعاف من فنيين فقط، كما تساءل عن عدد الحالات التي باشرتها الهيئة في مجال الإسعاف المتقدم الذي يقوم على سرعة الوصول للحادث، وتقديم خدمة متقدمة، ومعدل الوقت الذي يستغرقه إسعاف الحالة من لحظة الاتصال إلى وصول سيارة الإسعاف.

وتساءل عضو آخر عن مدى علاقة الهيئة بالنشاط الإغاثي؟، ورأى أنه: "من الأنسب أن يسند هذا الأمر إلى اللجنة الوطنية للإغاثة، حسب الاختصاص؟ ولاحظ أن لجنة الشؤون الصحية والبيئة، لم تأخذ في الاعتبار أثناء دراستها للتقرير: الصعوبات التي تواجهها الهيئة مع الاتصالات، لا في الرأي، ولا في التوصيات؛ لاسيما أن تقرير الهيئة ركز عليها".

ورأى أحد الأعضاء أنه: "من المناسب التركيز على الصعوبات التي تواجهها الهيئة وتذليلها للنهوض بالهيئة إلى مستوى أفضل، ومن تلك الصعوبات المهمة: (قلة خبرة المسعفين، والاتصال بالمراكز، ووصول المسعف)".

كما لاحظ العضو على الهيئة، عدم تأهيل عربات الإسعاف، والمعدات المطلوبة لحالات الطوارئ، كذلك عدم ملاءمة مواقع المراكز الحالية في الطرق الرئيسة، كما أن مبانيها متهالكة لا تناسب العاملين فيها.

وتابع عضو آخر أنه: "من الأفضل توضيح أنواع الطائرات الإسعافية سواءً المستخدمة داخل المدن أو خارجها، ونسبة كل نوع منها في الخطة، والنظر في عدد المتدربين، والتثقيف في مجال التدريب على دعم الحياة الأساسي".

وأيد عضو آخر توصية اللجنة بالتوسع وزيادة تأمين عدد الطائرات، أما بالنسبة للعمل التطوعي، فقد حث عليه الإسلام، لذا فإنه من الأنسب أن تُروج هذه المعاني، وهذه القيم، وأن تُقدم لشبابنا، وأن يُحث الناس على ذلك.

وأكد أحد الأعضاء، أنه: "يجب أن تُطالب الهيئة الجهات المختصة بإنشاء الطرق الخاصة لسيارات الإسعاف في الطرق السريعة، وأن تكون هناك عقوبات رادعة لكل من يستخدم هذا الطريق من قائدي المركبات الأخرى".

إحداث وظائف أخصائي إسعاف وفني إسعاف

١٢ شهراً على قرار مجلس الوزراء .. ولازال الهلال الأحمر لا ينقل موتى الحوادث المرورية

تكلفة الحوادث المرورية الناتجة عن تلوث الهواء

تلوّث الهواء خطر أكبر

إن أكبر خطر يواجه الشخص في الطريق، ويؤدي إلى الوفاة، ليست القيادة المتهوّرة، أو الأعطال الفنية للسيارة، بل في الواقع إن الخطر الأكبر هو تلوّث الهواء.

ففي عدد سابق من المجلة تحدثنا عن العناصر، والمكونات الأساسية للأضرار الناتجة عن التكلفة التقديرية لحوادث المركبات، المتمثلة في كُلفة الحوادث – كُلفة (الاختناقات المرورية) – كُلفة (التلوث البيئي) الناتج عن عوادم المركبات. كما أشرنا إلى مراحل تطوير دراسات تلك التقديرات، حيث كانت بدايتها عام ١٤٠٠هـ، حسب دراسة الدكتور "الخواشكي"، وذكرنا أن التكلفة التقديرية للأضرار البيئية الناتجة عن عوادم المركبات البالغ مجموعها قرابة (١٠) عشرة ملايين مركبة، هي: (٦) ستة مليار ريال من أصل (٨١) إحدى وثمانين مليار؛ لمجمل كلفة العناصر الثلاثة. أما الكُلفة السنوية العالمية للحوادث مجتمعة، كما قدرتها المنظمات الصحية العالمية، ومراكز الأبحاث الأمريكية في معظمها تصل إلى (٣٪ : ٤٪) من الناتج القومي لتلك الدول، وهي مرشحة للإرتفاع لتصل إلى (٤٪ : ٥٪) في عام ٢٠١٥ م. وتزداد خطورة هذا الأمر، خاصة أن التقديرات تشير إلى زيادة عالمية في أعداد تلك المركبات التي قد تصل عام ٢٠٢٠م إلى مليار مركبة.

والمتابع لتطور حركة المرور يلاحظ أن هناك تطوراً غير مدروس أو محسوب لأعداد المركبات التي تدخل المملكة كل عام، حيث تشير الأرقام إلى أن المعدل السنوي يتراوح بين(٢٥٠,٠٠٠:٤٥٠,٠٠٠) ثلاثمائة وخمسين ألف إلى أربعمائة وخمسين ألف مركبة، مُرشح للزيادة ليصل إلى مليون مركبة في عام ٢٠١٥م. على الرغم من القرارات التي صدرت عن أصحاب السمو، والمعالي وزراء الداخلية، وقيادات المرور بدول مجلس التعاون في مجال المرور، في فقرته: (تاسعاً) لعام ١٤١٣هـ، والتي تتكرر كل عام تؤكد على عنصرين مُهمين:

الأول: هو منع استيراد المركبات المستعملة التي مضى على صنعها أكثر من خمس سنوات، والحد من استيراد المركبات الجديدة والقديمة.

ثانياً: التأكيد على أهمية إجراء الفحص الدوري من جهات متخصصة.

د / عبدالجليل السيف

هذه النسب التي سبق ذكرها واستمرارها، تفوق القدرة الاستيعابية لمعظم مُدن المملكة وطُرقها؛ لأنها في الأساس، لم تُصمم لاستيعاب هذه الأعداد من المركبات، خاصة، وأن الاستعمال الأحادي الجانب في استخدام المركبات على مستوى مُدن المملكة، وصل قرابة (٩٢٪). في حين لا يتوفر في المقابل بديل للنقل العام بأي شكل من الأشكال، مما أدى إلى الزيادة في كثافة المركبات على الطرق، لتصبح الأعلى من بين دول العالم، حيث وصلت إلى (٦٠) ستين مركبة للكيلو المتر الواحد، وهي تفوق معدل الكثافة لأمريكا وأوروبا. هذه الأرقام أكدتها دراسة هيئة تطوير مدينة الرياض، ومراكز أبحاث أخرى، أوضحت أنه من المتوقع أن يصل عدد الرحلات اليومية في مدينة الرياض عام ١٤٤٢هـ، إلى قرابة عشرين مليون رحلة يومياً. هذه الزيادة الكبيرة في أعداد المركبات يقابلها، عدم قدرة الطرق على استيعابها، مما يسهم في المزيد من الحوادث، والإصابات، والوفيات.

تلوث الهواء الناتج عن السيارات أخطر من حوادث السير

وهذا ما أشار إليه التقرير الإحصائي الصادر عن الإدارة العامة للمرور لعام ١٤٣٣هـ.

تُجمع الدراسات على أن المركبة، تُعتبر العنصر الثالث، المسبب لحوادث المرور، فهي تُسهم بنسبة (٧٪ : ١٠٪) من الأسباب المباشرة للحوادث، وأن ما يُقارب (٩٠٪) من تلوث الهواء، تسببه عوادم تلك المركبات. وتأكيداً على ذلك تُشير معظم الدراسات إلى أن رحلة قصيرة لمسافة (٥٠ كم) خمسين كيلو/ متر تنفث المركبة العادية، ما بين (٠,٦ : ٠,٨ كجم) من الغازات السامة والملوثات الأخرى، حيث تحتوي على أربعة أنواع من السموم الخطيرة، كأول أكسيد الكربون (CO)، غاز

ثاني أكسيد الكربون (CO_2)، والهيدروكربون (HC)، أكسيد النيتروجين (Nox) ، وثاني أكسيد الكبريت (SO_2).

يُعد أول أكسيد الكربون، وهو: "غاز لا لون له، ولا طعم، ولا رائحة، وهو سام جداً ويطلق عليه القاتل"، هذه الكمية تتضاعف مرتين، أو ثلاثة مرات عندما تحدث الاختناقات المرورية، كما هو الحال في معظم مدن المملكة. وما هو أخطر من ذلك أن بعض الدراسات أشارت أن المركبة الواحدة تطلق خلال العام الواحد، ما متوسطه (١,٥٠٠كجم). هذه الغازات السامة تُسبب أضرار صحية متعددة منها: (أمراض الجهاز التنفسي، وأمراض القلب، وبعض أمراض الجلد، وبعض أنواع السرطانات).

لا شك أن التخفيف من أضرار تلوث الهواء، لا يمكن حصره فقط في تلوث الهواء الناتج عن عوادم المركبات، وهناك إجراءات يمكن أن تخفف من تلك الأضرار، ونذكر منها على سبيل المثال:

١ ـ إيجاد بدائل للنقل العام، تكون على مستوى الوطن في داخل مدنها وخارجها، شريطة أن يكون منظماً، وفاعلاً، وفي متناول المحتاجين إليه.

٢ ـ البحث عن بدائل أفضل لوقود المركبات، كطاقة نظيفة مثل الكهرباء، شريطة، وضع تنظيمات صارمة، وإجراءات موحدة تُوجب مستعملي المركبات؛ للخضوع إليها، مما تضمن الحماية، والاهتمام بصحة المواطن.

الخطة الوطنية التنفيذية للسلامة المرورية

ولحسن الطالع أن تتزامن كتابتي هذه عن البيئة، وأهمية الحفاظ عليها نظيفة خالية من التلوث مع رعاية كريمة من لدن صاحب السمو الملكي الأمير/ مقرن بن عبد العزيز، النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، المستشار والمبعوث الخاص لخادم الحرمين الشريفين؛ لبرنامج تقنين وتحسين البيئة، ودعم سموه الكبير لمشاريع البيئة، وخططها بشكل خاص. هذا الاهتمام تُرجم على الواقع الميداني بإصدار قرار ملكي كريم، بتعيين قيادة جديدة للأمانة العامة لهيئة الأرصاد، وحماية البيئة. وكان ذلك القرار رقم (٢٣٢/١) بتاريخ ١٤٣٤/١٠/١٠هـ. ونصه: "نأمل، ونتطلع أن تكون المهام، وأولويات الهيئة بقيادتها الجديدة، إجراء دراسة ميدانية تكشف عن الملوثات في المدن، خاصةً، وأن الدراسات تشير أن (٩٠٪) من ملوثات الهواء تسببه عوادم المركبات".

هذه الخطوات بلا شك، أرسلت رسائل اطمئنان عن القيادة، مؤكدةً على أهمية إعطاء البيئة ما تستحق من اهتمام، بعد أن دب اليأس، والإحباط لدى شريحة لا يستهان بها من المواطنين والمهتمين من ناحية، والوقوف أمام الاحتياجات، والمتطلبات اللازمة؛ لتحديث المرور من ناحية أخرى، مما يؤكد على ضرورة القيام بالمزيد من الجهد، والاهتمام بالبيئة، وفقاً للأنظمة النافذة (المحلية والإقليمية).

هذا الاهتمام من القيادة للدولة، جاء ليؤكد على أهمية ما صدر من برامج، ومعالجات من القطاعين العام والخاص، وفي مقدمتها ما صدر عن الخطة الوطنية التنفيذية للسلامة المرورية، الصادرة عن مجلس الشورى رقم (٣٩/٥٩) بتاريخ ١٤٣٠/٠٧/١٩هـ. تم التأكيد على ذلك ضمن المهام الموكلة للهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس في بنودها (١-٢-٣-٤)، كما تم التأكيد على هذا التوجه للنتائج والأرقام الصادرة عن تقرير الفحص الدوري الصادر عن الإدارة العامة للمرور، حيث أشارت نسبة المركبات التي تم فحصها خلال الفترة بين ١٤١٧-١٤٢٧هـ، لم تتجاوز نسبتها (١٢٪) فقط، من إجمالي المركبات البالغ عددها قرابة العشرة ملايين مركبة.

وقد أظهرت نتائج هذا الفحص الفني، مخالفات فنية تجاوزت قرابة (١٩,٧) مليون، بمعدل (٣,٥٩٪) مخالفة لكل مركبة، وذلك يتجاوز المعدلات المقبولة، ولنأخذ على سبيل المثال نتائج تلك الفحوصات الفنية لمحطات الفحص في دول أوربية وأمريكية، ففي ألمانيا الديمقراطية مثلاً، نجد أن معدل تلك الفحوصات الفنية، لم تتجاوز (١,١٨٪) مخالفة لكل مركبة، ولو فرضنا أن العدد المشار إليه من المركبات، البالغ (١٠) عشرة ملايين، خضع للفحص الفني، فربما قد يصل عدد المخالفات إلى أكثر من مائة وخمسون مليون مخالفة، علما بأنه، وحسب علمنا لا توجد إحصائيات دقيقة معتمدة، ومعلن عنها عن الأعداد الحقيقية العاملة في الميدان. وأن التقارير الإحصائية السنوية الصادرة عن الإدارة العامة للمرور، لم تُشر إلى ذلك، واختصرت الإحصائيات في تلك التقارير، ذكر رخص السير الجديدة الصادرة في كل عام.

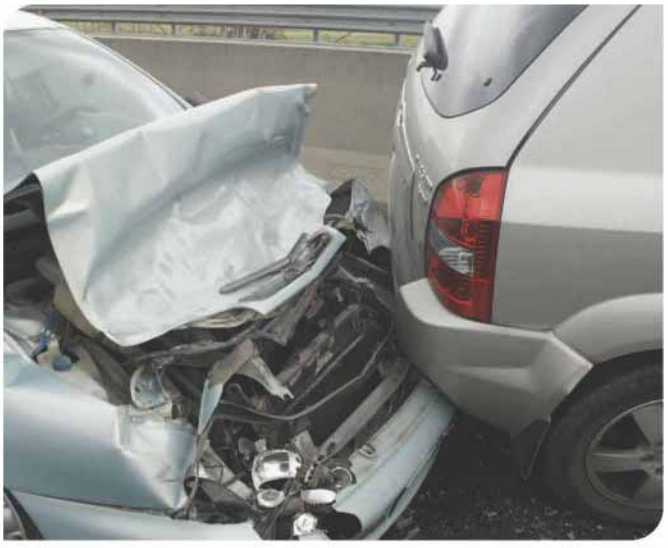

التكلفة التقديرية للأضرار البيئية الناتجة عن عوادم عشر مركبات هي (٦) مليارات ريال من أصل (٨١) مليار ريال

تقرير الفحص: نسبة المركبات التي تم فحصها بين ١٤١٧-١٤٢٧هـ لم تتجاوز (١٢٪) فقط من إجمالي عشرة ملايين مركبة

تقييم الإنجازات

تأسس برنامج الفحص الدوري الذي صدرت عنه تلك الأرقام عام ١٤٠٤هـ، وجاءت لائحته الصادرة بقرار سمو وزير الداخلية رقم (٧٠٠٤٣٢)، بتاريخ ١٤٠٦هـ، حيث أشارت إلى ضرورة تقييم الإنجازات بعد مرور ستة أشهر من تشغيله، وتؤكد على الأهداف الحقيقية المأمول تحقيقها، وجاءت في مجملها تؤكد على ضرورة توافر جميع الشروط، والمعايير؛ لسلامة المركبات، وذلك باستمرار الفحص الدوري، وإصلاح جميع المخالفات، ومن بينها تلك المخالفات التي تتعلق بالأضرار الناتجة عن تلوث الهواء من خلال ما تنفثه المركبات؛ لتحقيق معيار قياسي لنسبة أول أكسيد الكربون، الناتج عن عودام المركبات، بما لا يتجاوز (٢,٨٪)، وهو المعدل المقبول، والمتعارف عليه دولياً.

وعلى الرغم من تلك الأخطار، والقرارات، والتوصيات الصادرة في هذا الشأن، إلا أن استمرار النتائج على ما كانت عليه سابقاً وخصوصاً، ما يتعلق بسيارات (النقل، والشاحنات، والحافلات)، وهي الأكثر خطورة من حيث حجمها، واستعمالاتها، وكذلك أنواع الأحمال التي تنقلها، وما يمكن أن تسببه من أضرار، كما أن هذه الأخطار تشير إلى أن هذه الإجراءات، لم تحظى بما تستحقه من الاهتمام، وهذا ما أشارت إليه الأرقام المتوفرة لدى إدارة الفحص للعام ١٤٣٣هـ، فإن ما يقارب من (٤٨:٢٦٪) من الشاحنات بمختلف أنواعها على طرق المملكة، ما زالت تعمل على الرغم من انتهاء عمرها الافتراضي، كما أن نسبة استيراد الشاحنات بمختلف أنواعها، هي الأخرى تجاوزت الحد المسموح به؛ حيث وصلت إلى ما يقارب (٧٩٪). هذه الأرقام والمؤشرات، لازالت تمثل أخطاراً محتملة، وتعمل في شوارع مُدننا في الداخل والخارج. وعلى الرغم من نظام الفحص الدوري الشامل للسيارات من الأنظمة التي أشرفت عليها،

أعداد المركبات تفوق القدرة الاستيعابية للمملكة وطُرقها مما يسهم في المزيد من الحوادث والإصابات، والوفيات

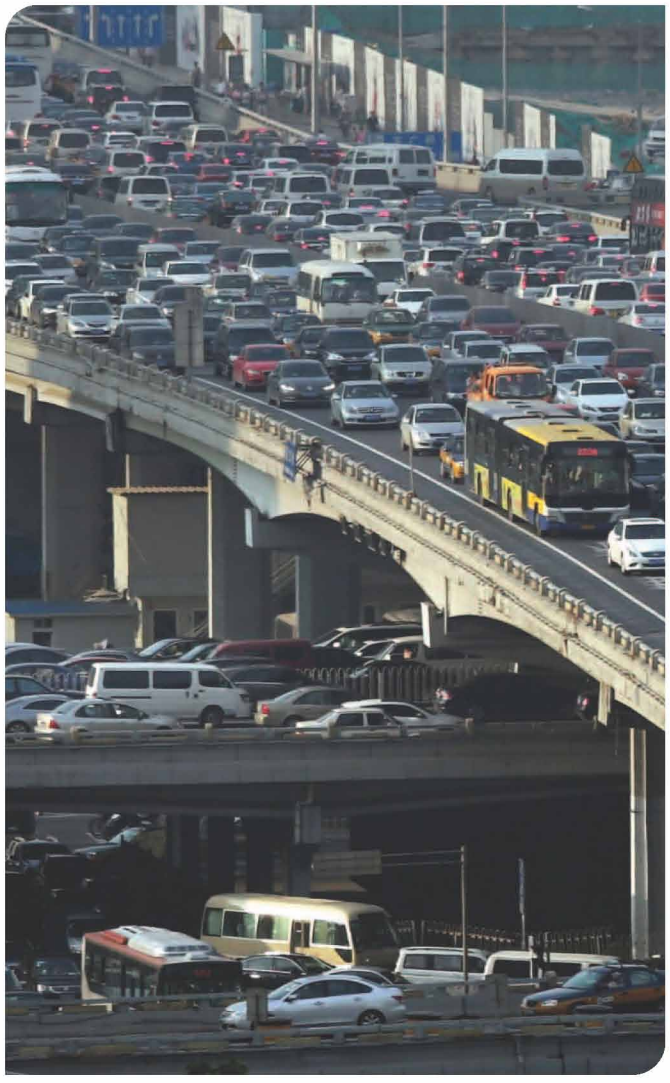

ووضعت أسسها اللجنة الوطنية لسلامة المرور بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، والذي يُعد أحد الإنجازات الحضارية التي تحققت بفضل الله، ثم، بفضل اهتمام القيادة؛ لتوفير الأمن، والسلامة للمواطن، والمقيم، إلا أن مراكز الفحص الدوري الفني للمركبات، لم تستطع أن تحد من التلوث البيئي لتلك المركبات، ولا من نسبتها المتصاعدة تباعاً، جراء زيادة عدد المركبات العامل في الطريق، والتي لا تعمل بها أجهزة الاحتراق بشكل منظم، مما يجعلها تنفث كميات أكثر من الغازات السامة التي تؤثر بشكل مباشر على صحة الإنسان.

نسبة استيراد الشاحنات بمختلف أنواعها تجاوزت الحد المسموح به فوصلت إلى ما يقارب (٧٩٪)

إعادة تنظيم الفحص الدوري الشامل للمركبات

وقد توجت القيادة اهتمامها، وكذا مؤسسات الدولة الفاعلة، والخاصة بصدور موافقة مجلس الوزراء ذات الرقم (١٦٩)، بتاريخ ١٤٣١/٠٥/١٩هـ، المبني على قرار مجلس الشورى رقم (١٠٣/٧٣) بتاريخ ١٤٣١/٠٢/١٦هـ، والقرار الوزاري بشأن إعادة تنظيم الفحص الدوري الشامل للمركبات؛ ليتحول إلى تنظيم الفحص الدوري الفني للمركبات، وفتح المجال للشركات، والمؤسسات، والورش الفنية، بما فيها الشركة القائمة لتقديم خدمات الفحص الدوري الشامل للمركبات، وتوسيع أعماله، بحيث تكون قادرة على تقديم خدماتها إلى قرابة (١٠٧) مئة وسبع جهة حكومية وأهلية، تقوم باستخراج رخص السير الجديدة بمختلف أنواعها، وفقاً للتنظيم الصادر في هذا القرار، حيث استمر هذا الدعم الكريم للجهود المرورية الملموسة بصدور موافقة مجلس الوزراء يوم الاثنين ٣ ذو القعدة ١٤٢٤هـ، بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للسلامة المرورية، حيث حُددت فترة التنفيذ بعشر سنوات، وتكلفة تقديرية (٢٦) ست وعشرين مليار ريال، وتضمنت الخطوات الإجرائية لها، (٧٠) سبعين مشروعاً، تشترك فيها جميع القطاعات الحكومية ذات العلاقة، وتشكيل فريق عمل من وزارة الداخلية؛ ليقوم بمتابعة الإشراف على التنفيذ والتقييم.

المركبة تُعتبر العنصر الثالث المسبب لحوادث المرور وما يُقارب (٩٠٪) من تلوث الهواء تسببه عوادم تلك المركبات

هذا القرار، والقرار الذي سبقه حول الموافقة على الاستراتيجية الوطنية للنقل، والتي صدرت من مجلس الشورى، بقرار رقم (٣٢/٦٩) بتاريخ ١٤٣٤/٧/١هـ، يُعد من القرارات المهمة التي تمس حياة المواطن، والمقيم، بل، والسعي لتخفيض نسبة الحوادث المرورية وكان لنا شرف المشاركة كمنتدب لبعض الوقت لمجلس الشورى في هذه اللجنة التي شكلتها مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، التي أعدت، وصاغت الاستراتيجة الوطنية للسلامة المرورية؛ مؤكدين على أهمية الاستفادة من الخطة الوطنية التنفيذية للسلامة المرورية الصادرة عن مجلس الشورى، وما تضمنته من نتائج وتوصيات.

بعد استكمال هذه المنظومة المتكاملة، نأمل أن تحقق برامج المحافظة على البيئة ودعمها، تطلعات القيادة، وتلبي طموحات المواطنين، ومواجهة التحديات اللازمة؛ لتحديث المرور بما يؤكد نهوضه بواجباته، ومهامه تجاه البيئة؛ وفقاً للأنظمة المحلية والدولية، وأن يُسهم برنامج الفحص الدوري

لابد من إبراز وتفعيل دور كل من المجتمع المدني والمجتمعات ذات العلاقة ووسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية والتربوية

الفني للسيارات بهيكلته الجديدة في التخفيف من حدة التلوث للهواء الناتج عن الأبخرة، والغازات المتصاعدة، وتخفيف أضرارها على البيئة، جنباً إلى جنب مع إبراز وتفعيل دور كل من: (المجتمع المدني، والمجتمعات ذات العلاقة، ووسائل الإعلام، والمؤسسات التعليمية، والتربوية)؛ للمساهمة في التخفيف من آثار تلوث الهواء، والعمل بجدية على تحقيق تلك التطلعات والآمال، وقد يكون الإعلان، والاهتمام بما أُعلنته المنظمات العالمية، اعتبار يوم ١٩/ إبريل من كل عام، يوماً خال من المركبات، وعوادمها، وبذلك نكون قد قدمنا خدمة للوطن والمواطن.

عضو المجلس الدكتور: صدقه بن يحيى فاضل لـ «الشورى»:

نعتز كمواطنين بمجلس الشورى ونطمح أن يصبح سلطة تشريعية كاملة للمجلس إنجازات كبيرة، لا ينكرها إلا غير المنصفين

حاوره: منصور العساف:

ولد ونشأ في مكة المكرمة، وأكمل الدراسة الجامعية في جامعة الملك سعود بالرياض. وبعدها ابتعث إلى الولايات المتحدة؛ لإكمال دراسته العليا، هو ثالث سعودي يحصل على درجة الأستاذية في العلوم السياسية. الدكتور صدقه بن يحي فاضل عضو مجلس الشورى يعشق العمل في الجامعة، عمل مستشاراً غير متفرغ في مجلس الأمن الوطني، ومستشاراً في الملحقية الثقافية السعودية في الولايات المتحدة، ثم تشرف بالثقة الملكية باختياره عضواً في مجلس الشورى لثلاث دورات متتالية.

"الشورى"، حاورت الدكتور صدقه فاضل حول العديد من مراحل حياته العلمية والعملية.

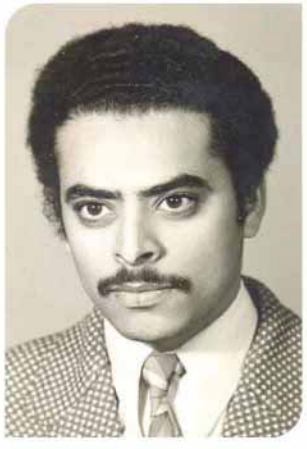

مرحلة النشأة

في البدء، هل تحدثوننا - باختصار - عن حياتكم ونشأتكم الأولى؟.

ولدت ونشأت في مدينة مكة المكرمة، في أسرة حجازية الأصل والجذور. توفي لأبي وأمي ولدان قبلي ولادتي بسبب مرض أصابهما، وبعد أن ولدت سميت محمدا. وعندما مرضت، خشيت والداي أن ألحق بشقيقي السابقين، فأخذاني إلى "شيخ" للرقية. فاقترح على والداي تسميتي " محمد صدقه "؟!، ثم جاءت بعدي أخت واحدة. فأصبحنا ابن وابنة فقط ... على غير عادة أسرنا العربية التي تعمل على إنجاب أكبر عدد ممكن من الأبناء والبنات.

غادرت مكة نهائياً منذ أن كنت في السابعة عشرة من عمري. أكملت الدراسة الجامعية بالرياض. وبعدها ابتعثت إلى الولايات المتحدة لإكمال الدراسة العليا، وعدت لأقيم بجدة، والآن أقضي ما لا يقل عن يومين في عاصمتنا العزيزة الرياض، وبقية أيام الأسبوع في جدة... حيث غالبية أقاربي وأصدقائي ومعارفي. أنا مواطن عادي في هذه البلاد الطيبة، مُحب جداً لوطنه، ولأمته، ولحكومته، وجل ما يأمله، هو أن يكون مواطناً صالحاً نافعاً... وأن يترك أثراً إيجابياً قبل رحيله عن هذه الدنيا.

أتمنى دائماً الالتزام بالشعار القائل: "أفضل الناس، أنفعهم للناس".

علم السياسة يقدم وصفات طبية لكل الأمراض السياسية الرئيسة

كيف تنظرون إلى تخصصكم العلمي، وما هي أهميته العملية؟ سيما وأن التخصص في العلوم السياسية يعتبر نادراً بين أبناء جيلك؟

أعشق العمل بالجامعة للثمالة. ففيها أجمل أيام عمري التي قضيتها في الجامعات، وإني لأعتبر وظيفة أستاذ بالجامعة من أروع الوظائف. ففي الجامعة أشعر – وألمس – أنني أُعلم وأتعلم، أو أفيد وأستفيد.

وكم يسعدني، أن أرى وأسمع معرفةً ما، نقلتُها إلى أذهان، وفكر طلابي، وقد تجلت في أقوالهم، وأفعالهم. وغالبا ما أعود إلى منزلي وقد أضفت لمعرفتي إضافة جديدة قيمة.... حصلت عليها من طلابي، وزملائي، وكتبي بالجامعة. وتلك ميزة، يحظى بها المُدرس بالجامعة.

إنني أحب تخصصي، لما له من أهمية بالغة في معظم أنحاء العالم، على الرغم من أنها أهمية محدودة جدا في عالمنا العربي، للأسف، فأنا ممن يعتقدون أن خلاص هذه الأمة – مما هي فيه من ضعف، وتخلف – يبدأ بـ"السياسة"، وينتهي بها؟!. علم السياسة والعلاقات الدولية يقدم تفسيرا علميا لـ "ما هو كائن" في المجال السياسي، (الداخلي، والخارجي)، ولا يكتفي بذلك، بل يُقدم أيضا، أفضل رؤى لـ "ما يجب أن يكون"، ممثلاً، فيما توصل إليه الفكر السياسي العالمي – في كل جوانب المجال السياسي الحيوي والخطير. فكل "مشاكل" العالم العربي، لها حلول عملية رصينة، يُقدمها علم السياسة. فهناك وصفات عامة، تنطبق على البشر في كل مكان، وزمان، بل، وتُراعى تفاصيلها خصوصية كل بلد، كأفضل ما تكون المراعاة، ولكن أي "حل" لأى مشكل في الشأن العام (السياسة) لأى بلد، لا يفعل نفسه بنفسه، بل، يحتاج إلى "إرادة عامة" (سياسية)؛ لتبنيه، والأخذ به في الواقع المعنى.

أجل، إن علم السياسة والعلاقات الدولية، يُقدم، وصفات طبية سياسية، سديدة، وناجعة، لكل الأمراض السياسية الرئيسة، ولكن "المريض"، لا يمكن أن يُشفى، إلا إذا تناول الدواء، أو أخذ ذووه باعطاءه إياه، كما يجب. قد لا يُصدق كثير من الناس أن "شفاء" معظم العالم العربي – المريض

علاج مشكلات العالم العربي يكمن في تطبيق ستة مبادئ

تخصصت في مجال له أهمية في أنحاء العالم ما عدا العالم العربي

سياسيا الآن – يُكمن في تطبيق ستة مبادئ كُبرى، يُمكن إيجازها في عدد من الكلمات، لا تتجاوز أصابع اليدين...؟، ولكن السؤال هنا هو: هل المعنيون الأهم جادون في علاج، وشفاء، مريضهم – أغلب عالمنا العربي؟!.

أهمية وثيقة "الدستور"

معظم العالم العربي مريض، وعلاجه في مبادئ ووثائق سياسية قانونية مدروسة وسليمة!، ماذا تعنى بهذا القول؟

عندما أقول إن معظم العالم العربي مريض سياسياً، فإننى أعنى ما أقول. ولابد، أن معظم هذا العالم مريض أيضا – بالتالي وبالضرورة – في أغلب مجالات الحياة الأخرى. فالمريض سياسيًا غالبًا ما يصبح مريضًا في شتى الجوانب، والصحيح سياسيًا، غالبًا ما يكون صحيحًا وسليمًا في بقية جوانب الحياة العامة. تلك هي المسألة، بمنتهى التبسيط.

ولعل من أهم الوثائق السياسية التي تُستخدم كـ "علاج" طويل الأمد – نسبيًا – للمشاكل، والعلل السياسية التي تُعانى منها أي بلد، هي وثيقة "الدستور"، الذي هو، (إن كان سليمًا)، بمثابة الوعاء الذي يُوضع فيه العلاج السليم؛ ليتجرعهُ البلد المعنى بشكل دائم؛ ليبقى صحيحًا مُعافى، وفق المضمون، والشكل الذي ترتضيه غالبية المعنيين فيه، ويتماشى مع المنطق العلمي، والفكري الانسانى المعاصر، الذي يتجسد في الفكر السياسي العالمي السوي، والذي يحظى - أي، هذا الفكر – بالقبول من قبل غالبية عُقلاء البشر.

"الدستور"، هو الوثيقة القانونية الأعلى في أي بلد، فمنه تستمد كل النُظم، والقوانين، واللوائح، ولابد من "مصدر" سام لنصوص أي دستور، كأن يكون هذا المصدر، هو الشريعة الإسلامية، مثلًا. ولا يجب اعتبار المصدر الأسمى دستورًا؛ لأن الأخير فقط، هو التقنين؛ لما ينص عليه المصدر الأسمى. والدستور، بالمعنى المُوضح، هو أهم القوانين التي تحكم – عمليًا – الشأن العام، حيث يُمكن لأى دستور أن يُهود، أو يُنصر، أو يُؤسلم، أو "يُعلمن" – إذاً لم يرتبط بدين مُعين، وأهم ما "يُؤسلم" أى دستور، هو أن يتضمن كَونَ: "الشريعة الإسلامية، هي مصدر التشريع في البلاد المعنية".

فالدستور، يحدد الأمور الهامة في الحياة العامة للبشر، إذ يوضح طبيعة الدولة المعنية وهويتها، ونظامها السياسي بسلطاته الثلاث، والواجبات التي يجب أن تقوم بها حكومة البلد، وحقوق وواجبات المواطنين... الخ. وصياغة، وكتابة، وصفة "الدستور" مهمة كبرى، لا يجيدُ وضع مبادئها، وأسسها، إلا علماء، وحكماء سياسيون - أطباء سياسيون واجتماعيون -، وخاصةً أولئك المتخصصين في دراسات النظم (الدساتير) المختلفة، والمتخصصين في ما يسمى بـ "هندسة وتصميم النظم". كما أن مهمة القانونيين، هي عمل الصياغة القانونية السليمة لهذه الوثيقة/ الوصفة، وغيرها من الوثائق التي تتفرع عن الدستور. وهذه الوصفة تُكتب لملايين البشر. ويُفترض أن تكون علاجًا دائماً لمعظم مشاكلهم الحالية، والمتوقعة مستقبلاً. إن كان العلاج ناجعا، يُشفى المريض وينتعش. وإن كان غير ذلك يحصل العكس.

اقرأ، وحلل، دستور أي بلد لتعرف كيف تسير الأمور في ذلك البلد، ومن يحكم، وكيف يحكم؟، وهذا، لا يعنى التركيز على قراءة الوثيقة الصماء فقط، بل، لا بد من دراسة وتحليل شكل، ومضمون "تطبيق" بنود هذه الوثيقة الأهم في حياة الشعوب؛ لتعرف "ما هو كائن"، ومن ثم، "ما ينبغي أن يكون".

وثيقة الدستور علاج طويل الأمد للمشكلات السياسية

الأستاذ الجامعي ودوره

رأيك في دور الأستاذ الجامعي، داخل الحرم الجامعي وخارجه؟

وظيفة الأستاذ الجامعي يجب – كما هو معروف - أن لا تنحصر في الحرم الجامعي، بل، لابد لهذا الأستاذ، أن يُقدم خدمةً لمجتمعه، إضافة إلى قيامه بالتدريس، والبحث العلمي، ويمكن أن تتجسد "خدمة المجتمع"، بالنسبة له، في عدة جوانب وأمور... يأتي في مقدمتها: (العمل على توعية المجتمع بأهم مُعطيات تخصص الأستاذ الجامعي). فأستاذ الكيمياء، مثلاً، يجب أن يعمل على نشر الوعي بأهم معطيات علم الكيمياء التي يُمكنُ أن تُبسطَ للناس، ويُبسط دورها في حياتهم، فأستاذ علم النفس، مثل آخر، يتوجب عليه أن يعمل على نشر الوعي النفسي لدى مواطنيه، وهكذا... والقيام بذلك، يتطلب أن يُهيىء الأستاذ نفسه لتبسيط أطروحاته، وجعلها سهلة الفهم، فلا يجب أن يخاطب الناس بمثل ما يخاطب به طلابه.

وتتعدد جوانب خدمة المجتمع، التي من ضمنها المشاركة بالرأي في

مازلت مقتنعاً بورقة العمل التي قدمتها للمجلس قبل ست سنوات

وسائل الإعلام، والاتصال المختلفة. ولعل، إيمانى بذلك، هو ما دفعني للكتابة في مجال تخصصي في وسائل إعلامية مختلفة. لأن الكتابة كانت – وما زالت – مهنة وهواية، حيث بدأت معي منذ أن كنت في مرحلة الدراسة العامة، وكانت لي مشاركات في الصحف المدرسية. بل، لقد كنت المذيع الرئيس في إذاعة إحدى المدارس التي انتظمت فيها في صغرى.

السياسة لم تحل بيني وبين الشعر والأدب ومشاهدة مباريات كرة القدم

مسيرتي العلمية والعملية

كيف تقيم أهم مراحل مسيرتك العلمية والعملية، حتى الآن؟

تُلخص سيرتي المتواضعة أبرز نقاط تحدد مسيرتي العلمية والعملية، والتي تنحصر في: (العمل بالتدريس الجامعي، والمشاركة بالرأي في وسائل الإعلام المحلية، والعمل مستشارًا في مجلس الأمن الوطني، ومستشارًا – مُلحقًا – بالملحقية الثقافية السعودية بأميركا، ثم عضوًا في مجلس الشورى).

لقد عملتُ مستشارًا، غير متفرغ في مجلس الأمن الوطني، لمدة خمس سنوات متواصلة، وكانت التجربة ثرية بالنسبة لي، ولاهتماماتي، إذ مارست الاستشارة السياسية على مدار هذه المدة، فكتبتُ ما لا يقل عن عشرين بحثاً عن بعض جوانب سياسات المملكة الداخلية والخارجية، وقد طبقت بعض نظريات، ومفاهيم علم السياسة في هذه البحوث، والتقارير، فكانت بحوثاً شبه علمية، ولكنها غير قابلة للنشر، وقد تمت الاستفادة من أغلبها عمليًا، علمًا بأنني نشرت حوالي أربعين بحثًا علميًا سياسيًا في دوريات علمية مختلفة تُصدر داخل وخارج المملكة.

وقد رُقيت، بفضل الأبحاث العلمية، إلى درجة "أستاذ"، في مجال تخصصي عام ١٤١٥هـ، حينما كنت في الأربعينيات من عُمري، وكنت ثالث مواطن سعودي يحصل على هذه المرتبة العلمية في علم السياسة.

العمل الدبلوماسي الثقافي

كما أتاحت لي تجربتي في الملحقية الثقافية السعودية بواشنطن، فرصة ممارسة العمل الدبلوماسي الثقافي في أميركا. إذ التقيت هناك بالكثير من علماء، وخبراء السياسة، بل، والساسة الأميركيين، وغيرهم، فكانت هناك أكثر من ندوة، أو محاضرة، أو لقاء علمي، أو ثقافي كل يوم تقريبًا. إضافة ذلك كان هناك نشاط سياسي يومي لساسة أميركا، وغيرها من بلاد العالم. كل ذلك أثرى معرفتي وخبرتي، فواشنطن هي العاصمة السياسية الأولى في العالم، ومن يُقيم فيها يعيش الجو السياسي العالمي بكل أبعاده.

كنت أتمنى لو طالت فترة إقامتي هناك، لأكثر من ثلاث سنوات. ولكن ظروفا عائلية اضطرتني للعودة، واستئناف عملي بالجامعة في نهاية عام

٢٠٠١م، وبعد أن شهدت هناك – مباشرة وعلى الطبيعة، حيث كنت أسكن على بعد ثلاثة أميال فقط من مبنى البنتاجون – أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م المعروفة، والتي كانت – بالنسبة لي – درسًا مهمًا مؤلمًا ومؤسفًا في العلاقات الدولية، وبخاصة العلاقات العربية – الأميركية.

مارست الاستشارة السياسية طيلة عملي مستشاراً بمجلس الأمن الوطني

ثقة ملكية كريمة

كان تعيينكم بمجلس الشورى، ثقة ملكية، فماذا قدمتم لها؟

وفي عام ١٤٢٦ هـ (٢٠٠٥ م) تشرفت بصدور الأمر السامي الكريم بتعييني، عضوًا بمجلس الشورى، وما زلت أحظى بشرف هذه العضوية، حيث مُدد لي للفترة الثالثة. مما أعتبره ثقة ملكية كريمة، وغالية، أعتز بها. وأسأل الله أن يجعلني دائمًا عند حسن ظن ولاة الأمر، وعلى رأسهم خادم الحرمين الشريفين الملك/ عبد الله بن عبد العزيز، وصاحب السمو الملكي الأمير/ سلمان بن عبد العزيز – يحفظهما الله، وأرجو الله أن يُمكنني من القيام بما تقتضيه هذه الثقة، من التفاني في خدمة هذا الوطن الغالي.

وبعد حوالي سنتين من انضمامي إلى مجلس الشورى الموقر، تقدمت بورقة عمل موسعة، أبديت فيها رأيّ في أهمية دور المجلس، وأداءه، وضرورة تطويره، بالتدرج وباستمرار، بما يجعله أكثر فاعلية في خدمة الوطن والمواطن، وما زلت على نفس الرأيّ الذي أبديته منذ أكثر من ست سنوات، علما بأنني كنت على شيء من الدراية بالمجلس حتى قبل التشرف بنيل عضويته، بحكم تخصصي.

كنت ثالث سعودي يحصل على درجة الأستاذية في العلوم السياسية

ما هي رؤيتكم لـ "البرلمان" وعلاقة ذلك بمجلس الشورى؟

الحكومة هي: السلطة الإدارية العليا للبلاد – أي بلد – بفروعها الثلاثة: (التشريع، التنفيذ، القضاء). وهي، إذاً، عبارة عن سلطات ثلاث... وكثيرا ما يقال عن السلطة التنفيذية (مجلس الوزراء، وما يتعلق به) بأنه: (الحكومة). ولكن هذا خطأ شائع، وقد أمسى مقبولاً. فالحكومة هي، السلطات الثلاث مجتمعة.

والسلطة التشريعية (البرلمان)، هي السلطة الأهم في أغلب الدول الحديثة، وهي السلطة التي تُمثل الشعب، وتضع القرارات والنظم، وتُصادق عليها؛ لتقوم السلطة التنفيذية بإنفاذها.

وبالإضافة إلى التشريع، يُمارس البرلمان الرقابة العليا، فهو مجلس وطني أعلى، يناقش كل شيء، ويراقب كل ما يجرى في الدولة، وما يدور من حولها، من أحداث، ووقائع، والبرلمان الحقيقي، هو صمام الأمن، والأمان، والاستقرار، الرئيس، في البلاد، وحارس القانون، والنظام، والنزاهة، وفيه تتم المُكاشفة، الهادفة لخدمة المصلحة العامة للبلد المعنى، وفق الدستور الذي ترتضيه غالبية أهلها.

وكمواطنين سعوديين، يجب أن نعتز بمجلس الشورى السعودي، ونُشيد بما ينجزه خدمة للوطن، والمواطن، ونتمنى أن يتطور ليُصبح سلطة تشريعية كاملة. ولمجلسنا انجازات كبيرة، لا ينكرها إلا غير المنصفين، وفي كل الأحوال، نطمح أن يتطور مجلسنا مع مرور الزمن، حتى يبلغ القمة التي نتمناها؛ ليقدم للوطن ما يصبو إليه المخلصين فيه.

لعل من أهم أعمال الأستاذ الجامعي هي التأليف، ماذا عن مؤلفاتك العلمية وغيرها؟

قالت لي والدتي ذات مرة: "يبدو أنك تعيش لتقرأ، فقلت لها: "هذا صحيح إلى حد كبير... ولكنني أيضا أقرأ لأعيش كما أتمنى"، وغالباً ما أقرأ في مجال تخصصي، وما يرتبط به، كما أقرأ في الشعر والأدب. وأحب "التحليل الكمي" للظواهر السياسية والاجتماعية، فذلك هو منهج حديث، يُتبع الآن في دراسة السلوك الإنساني بأنواعه المختلفة. وأصبح هذا المنهج هو "مختبر"

أحب تخصصي وأسعد بأي معلومة أحصل عليها من طلابي

الكتابة - بالنسبة لي - هواية قبل أن تكون مهنة، أستمتع بها، رغم أن الوضع السياسي العربي العام ينقِّم عليها

البحث في الظواهر الاجتماعية المختلفة، وهو يقوم على بعض معطيات علمي الرياضيات والإحصاء، محاولاً الخروج باستنتاجات دقيقة، وذات مصداقية علمية عالية.

كما أمارس الكتابة كهواية، وفي أوقات فراغي أمارس: (المشي، سماع الموسيقى الكلاسيكية، جمع الصور التذكارية)، وأحب لعبتي الشطرنج والبلوت، وأحياناً أحرص على مشاهدة مباريات كرة القدم الأميركية... فهي لعبة رياضية مثيرة، فيها الكثير من القوة والفن والاستراتيجيات المدروسة.

خمسة كتب وأربعين بحثاً

غالبية الإعلام المحلي السعودي تُسيئ فهم مجلس الشورى وتُخطيء في تغطية نشاطه

لي خمسة كتب منشورة، وأربعة كتب تحت النشر، وقد انتهيت لتوي من إكمال كتابي الجديد، وهو بعنوان " الربيع العربي: تعثر المتعسر ". وقد يرى النور قريبا، وهناك كتابان أنا على وشك الانتهاء منهما، هما: "النظم السياسية المختلفة"، وكتاب " النظام السياسي الإسلامي من منظور معاصر"، وأتطلع لنشرهما في أقرب فرصة ممكنة، ولي أكثر من أربعين بحثاً علمياً منشوراً – كما سبق أن ذكرت –، ومئات المقالات الصحفية المنشورة، كما شاركت في العديد من الندوات والمؤتمرات والتحكيم الأكاديمي في مجال اهتمامي.

وفي الختام، أشكر مجلة "الشورى" على إتاحة هذه الفرصة لي للإطلال على القراء الكرام، متحدثاً عن نفسي، وشخصي المتواضع... رغم أنني أعتقد أن الحديث عن الذات يعتبر نرجسية غير محمودة، لذلك، دعني الآن أتوارى... وأتمنى – بإلحاح – أن يكون فيما قلت بعض ما قد يفيد.

مركز الأمير محمد بن نايف للأمن الوطني ودوره الثقافي والاجتماعي

د. جبريل حسن العريشي

يُعد مركز الأمير محمد بن نايف، من المراكز القليلة في العالم. يقوم بدور كبير في تحقيق الأمن الفكري؛ المرتكز على وسطية الدين الإسلامي، وتعزيز روح الإنتماء الوطني، من أجل الإسهام في الوقاية، والعلاج من الأفكار المنحرفة، وإصلاح الفئات التي وقعت في أمور، ربما حاولت جرها إلى الخروج عن الفكر الإسلامي الصحيح، والشريعة الإسلامية السمحة. فقد ظهر التطرف والغلو من فجر الإسلام، ونشأت جماعة سميت بالخوارج، وأرقت الدولة الإسلامية، وأعاقتها في فتوحاتها فترة من الزمن، وهذه الأفعال النشاز، لهي امتداد لهذه الأفكار، والممارسات، اعتنقها شباب وأناس ينتهجون أفكارًا مضللة، قد تتعارض، وتتقاطع مع مبادئ الإسلام وأحكامه. يعتقدون ما يرونه صوابا، وما يراه الناس خطأ. ثم، بعد ذلك يجرى التكفير، ثم، التفجير، فتجد أعمالاً متوالية، كلها خطأ، والخطأ، يتبعها خطأ أكبر، مما أقلق المجتمعات. لذا، نأمل أن نتخلص من هذه الآفة، والأفكار الضالة. ولئن كانت الحاجة إلى الأمن ظاهرة في كل حين، فإن تلك الحاجة تزداد، وتستوجب الاهتمام، حين تكثر العوامل المؤدية إلى الإخلال بالأمن، التي تستهدف ذلك. وليس زمان عاشته الأمة كهذا الزمان. فتطور الاتصالات، والوسائل التي دخلت كل مكان، جعلت الأفكار تسري في الناس سريان الهواء، فليس ثمّ حواجز تمنع من وصولها، بل، أصبح السعي حثيثاً للتغير الثقافي والفكري، فالمجتمعات اليوم تعاني من موجة تستهدف التغيير؛ بسبب الإنفجار التقني والمعرفي، أدى ذلك إلى الإخلال بالأمن الفكري والثقافي.

ولا يمكن أن تحل هذه التغيرات عبر الحل الأمني وحده، إذ أنه وسيلة لوقاية المجتمع من شر هذه الأعمال. لكن الحل الحقيقي لقطع دابر هذا الفعل، هو الحوار حتى يُعاد تأهيل هؤلاء الشباب؛ ليعودوا إلى جادة الصواب عن طريق الحوار والعلم والاقناع، وذلك من خلال برامج علمية وعملية متخصصة، تهدف إلى الاسهام في نشر مفهوم الوسطية، والاعتدال، ونبذ التطرف، (فكراً وسلوكاً)، وتحقيق التوازن الفكري، والنفسي، والإجتماعي لدى الفئات المستهدفة.

إن قضايا الأمن الفكري، لم تلق بعد اهتماماً يناسب قدرها، حتى من الناحية العلمية والنظرية، فكان حقاً على الدولة، أن تتداعى؛ للعناية بهذا الجانب عناية كبيرة.

إذ أن المؤثرات الفكرية، وما تخلّفه من آثار سلبيّة على المجتمع وأفراده، تجعل من قضيّة الأمن الفكريّ ضرورة حتميّة ومُلحّة، فقد أشارت إحدى الدّراسات إلى أنّ الإنحراف الفكريّ، يُعد من أهمّ الدّوافع، والأسباب؛ للجنوح إلى العنف، والإرهاب، ولتعديل هذا الإنحراف، يجب العودة به، وبمن يحمله إلى جادة الوسطية.

فالوسطية في الإسلام، هي التي مثلت الأمان، والبعد عن الخطر، كما أن الوسطية دليل القوة، والوسط والاعتدال، هو طريق الوحدة الفكرية، ومركزها، ومنبعها، وهذا يؤدي إلى الأمن الفكري، والاستقرار الاجتماعي.

فالأمن الفكري إذاً، مسؤولية اجتماعية تقع على عاتق جميع المؤسسات المجتمعية المختلفة، وأي تقصير من أي من هذه المؤسسات، ستكون عاقبته وخيمة على المجتمع بأكمله.

ومن أهم وسائل الأمن الفكري: التركيز على الثقافة الأمنية، وهي تعني الحصانة الفكرية من خلال التوعية الأمنية لأفراد المجتمع.

فقد أدركت حكومتنا الرشيدة، أن مشكلة الإرهاب والتطرف، لا يمكن حلها بمبادرات، أو معالجات فردية. ومن هنا، فإن من الأساليب الناجعة في علاج مشكلة التطرف، والانحراف الفكري، والحد من آثاره الخطيرة على الدولة والأمة؛ إنشاء مراكز ومؤسسات تعنى بهؤلاء الجماعات والأفراد وترعاهم وتأخذ بأيديهم إلى جادة الصواب وإلى الطريق الصحيح والمنهج الواضح. وهنا تبرز أهمية تحقيق الأمن الفكري المؤسس على الوسطية والاعتدال ونبذ التطرف والغلو باعتبار تحقيقه والمحافظة عليه مسؤولية تضامنية يشترك في الاضطلاع بها جميع أفراد المجتمع ومؤسساته، فالجميع في سفينة واحدة، مما يحتم على كل منا القيام بدوره؛ لتحقيق الأمن الفكري لأفراد المجتمع عموماً، والشباب خصوصاً. ومن أهم المؤسسات المعنية بتلك المهمة، مركز الأمير محمد بن نايف، ليكون البذرة التي تساعد هؤلاء الشباب إلى الوصول إلى بر الأمان، لأن الفكر، لا يعالج إلا بالفكر.

وتعتمد فكرة، وهدف إنشاء مركز الرعاية على دمج المستفيدين بالمجتمع تدريجيًا، خصوصًا من لم تُلطّخ أيديهم بالدماء، ولا يزالون في طور الإصلاح، والهداية.

والوصول بالمستفيد لمستوى فكري آمن، ومتوازن له، ولمجتمعه، ومساعدته في مواجهة التحديات الفكرية، والاجتماعية التي قد تواجهه، بعد إكمال تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة بحقه، كما تساعد برامج المركز مَنْ غُرِّرَ بهم؛ لادراك أخطائهم والعودة لجادة الصواب، والاندماج بالمجتمع؛ ليصبحوا مواطنين صالحين، ومنتجين داخل مجتمعهم ووطنهم.

وتتبع خطط المناصحة على ثلاث مسارات، أولها: المسار الوقائي، ثم المسار الموجه إلى جميع فئات المجتمع من خارج السجن.

وأما المسار الأخير: فهو العلاجي، ويستهدف من هم داخل السجن.

ويهدف برنامج التأهيل في المركز إلى إعادة المستفيدين المُحالين من السجون، من خلال تقديم الإرشاد، والدعم الفكري، والنفسي، إضافة إلى الاجتماعي، وذلك باكتساب المهارات التي تُعينهم على التعايش الاجتماعي، إضافة إلى الرعاية اللاحقة، والتي تهدف إلى تقديم العون، والمساعدة للمستفيدين، فيما يُحقق لهم التواصل الداخلي.

مما سبق تتضح أهمية دور المركز وإسهاماته الفاعلة في تحقيق الأمن الفكري، والقضاء على الغلو، والتطرف، والانحراف الفكري بصوره المختلفة، وما يترتب على ذلك من أعمال إرهابية، ومن ثم، تحقيق الأمن بمفهومه الشامل، وذلك من خلال الاضطلاع بدور الإصلاح، والتأهيل الفكري، والاجتماعي المُستند إلى الشريعة الإسلامية السمحة، ودور هذا المركز الواضح في أداء دوره المنشود في المجتمع.

إن الأمن الفكري، يأتي في مقدمة أنواع الأمن وصوره، فمتى وُجدت الحماية للعقل الإنساني، والرعاية الفكرية للشباب الذي انحرف عن جادة الصواب، أدى ذلك إلى تحقيق الأمن الفكري الذي بدوره يؤدي إلى حماية الأمن بمفهومه الشامل، لتسود الطمأنينة، والاستقرار في الحياة الدينية، والسياسية، والاقتصادية، وغيرها من مقومات الأمن الوطني بجميع مقوماته.

عضو مجلس الشورى

"الشورى" تفتح ملف غلاء الأسعار

المؤسسات الحكومية المعنية والتجار والمستهلك شركاء في ارتفاع الأسعار

غلاء الأسعار، والارتفاع المتواصل لأسعار بعض السلع الاستهلاكية، أصبح ظاهرة تؤرق المواطن، وتثقل كاهله، خصوصاً ذوي الدخل المحدود ممن لا يستطيعون تأمين المستلزمات الأسرية الضرورية لأفراد أسرهم، وبالكاد يجمع قواهُ المالية لتأمين السلع الغذائية اليومية في حين يضطر إلى القروض لتأمين المستلزمات الأخرى، مثل: «إيجار المنزل، والمستلزمات المدرسية، وملابس الأبناء»، ويدخل المواطن في دوامة القروض، فما إن ينتهي من سداد قرض، إلا ويدخل في قرض آخر.

ولم تعد تقتصر ظاهرة ارتفاع الأسعار على ذوي الدخل المحدود، بل شملت كافة طبقات المجتمع من ميسورين ومحتاجين، بعد أن شملت ظاهرة الغلاء غالبية السلع وظهر أثرها الواضح على السلع الرئيسة والتي يعتمد عليها قوت المواطن اليومي.

وبالتأكيد هناك سلع تخضع لتغير أسعارها بين الارتفاع والانخفاض، تبعاً لمواسمها، وللظروف والمتغيرات الجوية، مثل الفواكه والخضروات فلا يمكن استقرار أسعارها وثباتها، لأنها موسمية.

وكشفت دراسة إحصائية نُشرت مؤخراً، تُقارن بين نسبة ارتفاع الأجور، وتكاليف المعيشة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الفترة الماضية، أن معدلات الرواتب في المملكة العربية السعودية قد ازدادت بنسبة (١٢)٪، بينما بلغت نسبة غلاء المعيشة (٢٠)٪. أي أن ارتفاع الرواتب، لم يكن كافياً، مقارنة بالغلاء الحاصل.

"الشورى"، سلطت الضوء على ظاهرة غلاء الأسعار، ومؤشر ارتفاعها في العديد من السلع الاستهلاكية وغير الاستهلاكية التي لها علاقة مباشرة بحياة المواطنين اليومية عبر هذا التحقيق الذي أجرته مع عدد من الاقتصاديين والإعلاميين والمواطنين.

المشيقح

المشيقح: إنشاء جمعيات تعاونية يسهم في الحد من ارتفاع الأسعار

من المسؤول؟!

في البداية أكد عضو مجلس الشورى السابق الدكتور/ عبد الرحمن بن عبد الله المشيقح، وجود ظاهرة ارتفاع الأسعار، محددًا مسبباتها بعاملين أساسيين خارجي، وآخر داخلي.

وقال في تصريح لمجلة مجلس الشورى: "ترتفع السلع وفقا لعوامل تحددها منها خارجية وداخلية عدة فنذكر من العوامل الخارجية تغير صرف العملات أو أحوال سياسية وكوارث طبيعية وموازين العرض والطلب".

وأفصح إلى لجوء بعض الشركات إلى إلقاء فائض السلع الغذائية في البحر: خوفا من انخفاض الأسعار".

أما أهم العوامل الداخلية المؤدية لارتفاع الأسعار، فمنها: (مستوى دخل الفرد، أو تنفيذ مشروعات كُبرى عديدة في وقت واحد، أو صدور أنظمة وتعليمات جديدة).

وأضاف: "تتميز دول مجلس التعاون، ومنها المملكة العربية السعودية بوفرة العمالة الوافدة، خاصة العمالة المرتبطة بالمهن والحرف والإنتاج اليدوي ومحلات البيع بالتجزئة التي أخذت تزحف بالتدريج على هذه القطاعات على مدى أربعين عاما، موضحًا، أن هذا الوضع صار مألوفًا وطبيعيًا".

وعرج عضو مجلس الشورى السابق الدكتور/ المشيقح إلى الحملة التصحيحية لأوضاع العمالة الوافدة التي أثرت على الأسعار، حيث قال: "جاءت الحملة التصحيحية لأوضاع العمالة ورغم أهميتها وفوائدها العديدة إلا أنها أثرت على الأسعار بشكل واضح لأن الحملة ينبغي أن تكون بشكل تدريجي ومستمر، حيث أن وضعًا كهذا له سنوات طويلة، فإن تغييره يحتاج إلى حلول وبدائل مناسبة، لا تؤثر على المواطن من حيث الأسعار، وتوفر الخدمات المناسبة".

المسئولية على الجميع

في حين رمى الكاتب الاقتصادي في جريدة الرياض الأستاذ/ خالد الربيش، المسئولية على الجميع، ولم يستثني أحدًا في هذا الجانب سواء كان من مؤسسات حكومية، أو من فئة التجار، أو المستهلك العادي.

وقال: "مسئولية ارتفاع الأسعار تقع على الجميع، من المؤسسات الحكومية المعنية، والتجار، والمستهلك، بل، إن الدائرة الأوسع تاثيرًا تقع على المستهلك الذي أسهم في توجيه الأسعار إلى نحو صاعد عبر الثقافة الاستهلاكية السائدة، أن شريحة المستهلك لها دور هام في هذه العملية، وإنني على يقين أننا كمستهلك، ونحن الأكبر على مستوى المنطقة، وأن شئت (الأكثر) لنا دور هام في توجيه الأسعار ارتفاعاً وانخفاضًا".

وفسر الكاتب الاقتصادي خالد الربيش، سبب ارتفاع الأسعار بالثقافة الاستهلاكية لدى الفرد وسلوكه الذي ينعكس على مفاهيم أخرى لدى التاجر، مشيرًا أن هذا السلوك الاستهلاكي، هو الذي يدفع البعض من التجار إلى الاستغلال.

وعاد للتأكيد مرة أخرى على قضية تحديد المشكلة بالضبط؛ لكشف ماهية الارتفاع، وتعيينها للقدرة على دراستها، وتفسيرها، وتعميق النظرة الاقتصادية؛ لكيفية التعامل مع هذه الظاهرة التي تستحق العناية، وهو ما خرج به للقول: "يجب أن نحدد أصلاً ماهية الارتفاع، بمعني، هل نعتمد على المقارنة مع الأسعار السابقة أم مع دول أخرى؟".

وأضاف: "في كل الأحوال فإن جميع المنتجات، أيًا كان نوعها: (غذائية، أو استهلاكية، أو كمالية، أو حتى عقارية)، فإن من يحددها أصلا، هو العرض والطلب".

واستدرك بأن دواعم الارتفاع أو الثبات في الأسعار غير واحد، إذ أن هناك محددات أخرى، مبينا أن العرض والطلب، هما الأبرز في هذا الجانب، مُستدلاً على ذلك بسلوك المستهلكين قبل الأعياد والمناسبات، وحينها تسأل عن حال الأسعار!

التضخم المستورد

في ذات السياق أفاد نائب رئيس التحرير للشؤون الاقتصادية بجريدة الجزيرة فهد عبد الله العجلان: "أن أسباب ارتفاع الأسعار متعددة، ولها عوامل لعبت دورًا بارتفاع الأسعار، ولكل عامل أثره، وطرق معالجتة مختلفة، ومن هذه العوامل زيادة الطلب المحلي مع النمو الاقتصادي، القائم بالمملكة نتيجة للإنفاق الحكومي الكبير، واعتماد المملكة على استيراد أغلب السلع، والذي تؤثر فيه عوامل مثل: (تراجع سعر صرف الدولار)، والذي يرتبط به الريال بسعر صرف ثابت منذ (٢٧) عام وهو ما سماه بـ "بالتضخم المستورد، كما أن تكاليف الإنتاج عالميًا، تأثرت بعد الأزمة المالية العالمية، وما تبعها من تضخم في أسعار السلع، نتيجة الضخ النقدي الهائل عالميًا؛ لتحفيز الاقتصاديات الكبرى، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الشحن الدولي، نتيجة ارتفاع أسعار النفط، بالاضافة إلى أن التأمين على الشحن الدولي لمنطقتنا ارتفع، نتيجة الأحداث (الجيوسياسية)، مثل: (الربيع العربي، وتوتر العلاقات الغربية الإيرانية، ودور رقابي ضعيف بالسوق المحلي".

ولاحظ العجلان في هذا الصدد، التحسن الملحوظ في الدور الرقابي، وهيكلية سوق التجزئة عامة، والتي تعتمد على محلات، أو موزعين صغار، مما يرفع التكلفة أكثر على المستهلك النهائي.

الدور الرقابي لوزارة التجارة

أما المحلل الاقتصادي فيصل ابن حميد، فيرى أن ارتفاع الأسعار بات شيئا ملحوظًا، خصوصًا في العقار من إيجارات وأراضي، وغيرها.. ولم يجد ابن حميد مبررًا للارتفاع، إلا فيما يتعلق بالمواد الغذائية، وتحديدًا الخضروات والفواكة التي ترتبط بعوامل أخرى مؤثرة، وفي الغالب خارجية.

وقال: "اعتقد أن اسعار الخضار والفواكه لها ما يبررها؛ بسبب اعتمادنا على المستورد، وحاليا أعتقد أنها تأتي بشكل متقطع وقليل".

وشدد على أهمية تكثيف الدور الرقابي لوزارة التجارة بوصفها الجهة المعنية في هذا الصدد تجاه ضبط الأسعار.

وأضاف: "مسؤولية الارتفاع، تقع على الوزارة المعنية، وهي وزارة التجارة، فضبط الأسعار شي مطلوب، ولا أعتقد أنه مستحيل".

تضخيم إعلامي

وبعيدًا عن وجهة النظر الاقتصادية، تُطل (مجلة الشورى) على الموضوع من جانب إعلامي، لما تردد كثيرًا من أن مسألة زيادة الأسعار، صاحبها تضخيم إعلامي.. فهل يكون الإعلام مسئولًا في هذه الحالة؟.

عن هذا يرى عضو هيئة التدريب في قطاع الإعلام بمعهد الإدارة العامة، الأستاذ/ منصور عبدالرحمن العتيبي: "أن الإعلام قد يُتهم من بعض التجار بأنه يُضخم الأمور في قضايا ارتفاع الأسعار للسلع والخدمات، وربما يذهب الأمر إلى أبعد من ذلك عندما يُمارس بعض التجار المتنفذين، لغة التهديد على بعض الصحف بوقف الحملات الإعلانية عنها، إذا استمرت في نقد شركاتهم، أو مشاريعهم".

الربيش

الربيش: الثقافة الاستهلاكية السائدة سبب في ارتفاع الأسعار وحماية المستهلك وجودها صوري

وقال: "ربما وصل الأمر في بعض الأحيان إلى أن صحفيين فُصلوا أو نُقلوا من أماكنهم، وهناك أيضا، كُتاب أُوقفوا عن الكتابة، والبعض تمت ممارسة ضغوط عليهم؛ لتغيير أسلوبهم في نقد بعض التجار والشركات".

وبحسب الأستاذ/ منصور العتيبي فإن كل هذه الممارسات - غير أخلاقية -، مشددًا إلى أهمية عدم الانصياع والرضوخ لها، من قبل الصحف والصحفيين، حتى لو أوقفوا إعلاناتهم، لأن المسألة هنا مسألة مبدأ، والمهنية تقتضي الموضوعية والصدق.

من يكبح الجماح ؟

في هذا المحور يعود الأستاذ/ خالد الربيش للتأكيد على مسألة الثقافة الاستهلاكية مرة أخرى حتى مع وجود ضوابط ومعايير من جهات حكومية منوها في هذا الإطار أن الاستهلاك هو المحدد للأسعار، داعياً على تطبيق سياسة الترغيب والترهيب في آن واحد.

وقال: "من وجهة نظري فإن تلك الجهات مدعوة إلى حفز التجار المنضبطين تماماً كما نعاقب المخالفين.. ذلك أن سياسية التشجيع والحفز غائبة عن مكونات القطاع الخاص الشريك الأهم في التنمية".

إلا أن الأستاذ/ فهد العجلان، فضّل دعم زيادة الانتاج المحلي لتقليل البضاعة المستوردة مع تشديد الرقابة وإعادة هيكلة سوق التجزئة بما يسمح لسيطرة أوسع للمحلات الضخمة كما هو معمول بأغلب الاسواق العالمية الكبرى.

وقال: "يتطلب الأمر إعادة النظر في توزيع المشاريع وهيكلتها على سنوات أطول لمنع زيادة وتيرة الطلب".

وكشف العجلان أن تصحيح أوضاع العمالة الوافدة، أظهر حجم المخالفين وأثرهم بالطلب وزيادة الأسعار، منوهًا إلى أنه ربما يتغير الوضع بعد تصحيح أوضاع العمالة الوافدة، و ترتيب سوق العمل وإعادة صياغته.

القروض المصرفية وجشع التجار.

ومن وجهة نظر بنكية أكد مدير موارد بشرية في القطاع المصرفي سعيد القحطاني: "أن زيادة الأسعار تؤثر بشكل مباشر على محدودي الدخل، مما يؤدي مباشرة إلى ضعف القوة الشرائية، وإنخفاض مستوى المعيشة بشكل عام؛ لأن قوة الشراء والإستهلاك، يتجهان أو ينحصران في مستلزمات الحياة الأساسية، لذا فإن الطلب يُضاعف على الكماليات بشكل عام، وارتفاع الأسعار من شأنه، رفع الطلب على القروض المصرفية، لسد الاحتياج الحاصل من غلاء الأسعار، لذا، فإن ذلك الارتفاع يؤثر على التعاملات المالية، بحيث يُكثر التعثر أو التأخير في الوفاء بالالتزامات المالية".

وعلق ابن حميد على ذلك بأن جشع التجار، كلمة متداولة في هذا الصدد، ولا يتفق معها، مفسرًا ذلك، أن التاجر يسعى بطبيعة عمله، إلى أن يُسوق بضاعته، بحثًا عن الربحية في الدرجة الأولى، وقال: "قد اختلف مع كلمة "جشع التجار"، فمن المنطقي أن يسعى التاجر أولًا، لتصريف البضاعة، ثم البحث عن الربح، وكلما ارتفع الطلب؛ ارتفع السعر، أما الطُرق المثلى لكبح ارتفاع الأسعار، فأهمها: (الاقتصاد بالاستهلاك)، وهذا من صميم ديننا الحنيف، حيث يقول تعالى **"وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ"**. (الأعراف:٣١).

ولخص ابن حميد قضية ضبط الأسعار في ثلاث نقاط هامة، تتركز حول «البعد عن الاسراف، وفك احتكار السلع، والتسعير الموحد للسلع».

وأبان أن كثيرًا من الناس بالغوا في الإسراف، التي تتجلى صوره في بعض المناسبات الاجتماعية، كالزواج وغيره، كما أن الإسراف بلا شك، سيرفع الطلب، وبالتالي ترتفع الأسعار، مشيرًا إلى قضية فك احتكار السلع، وفتح حق استيراد المواد الغذائية لكافة الشركات، مع تسهيل إجراءات دخولها

الحميد

الحميد: تكثيف الدور الرقابي لوزارة التجارة بوصفها الجهة المعنية في هذا الصدد تجاه ضبط الأسعار

وجماركها، مع الحرص على عدم تكدسها بالموانئ، كما سلط الضوء على أهمية التسعير الموحد والصارم والملزم للمواد الغذائية والاستهلاكية مع المتابعة الدقيقة من الجهات ذات العلاقة.

ركود خارجي وارتفاع محلي

في هذا المحور أكد نائب رئيس تحرير الجزيرة، الأستاذ/ فهد العجلان أن: "العالم توسع بالانفاق؛ لتحفيز الاقتصاد العالمي، مشيرًا إلى خروج أغلب الاقتصاديات المتضررة من الركود، حيث لا يمكن اعتبار أن الأسعار انخفضت، وإنما تراجعت قليلاً؛ لكنها مازالت مرتفعة، إذا ما نظرنا لمستوياتها المتراجعة قبل خمس سنوات تقريبا".

واستشهد العجلان بسعر النفط، إذ انخفض وقتها إلى ما يُقارب (٣٤) دولار، وهو الآن فوق (١٠٠) دولار، حيث ينطبق الأمر على كل السلع بعد أن زاد انفاق المملكة بأرقام غير مسبوقة على المشاريع الحكومية، والبنى التحتية.

وأضاف: "وبما أن مستوى الطلب كبير، والدور الرقابي يبقى محدودًا أمام حجم السوق، وبوجود حالات تستر كبيرة، ومخالفين، فإن الارتفاع المبني على الجشع، يُصبح واردًان وله أرضية خصبة للتمدد، نتيجة الطلب الكبير على السلع، وضعف الرقابة، فهناك عدد قليل جدًا من المراقبين، قياسًا بمئات الآلاف من المحلات بمختلف اختصاصاتها القطاعية".

أما عضو مجلس الشورى السابق، عبد الرحمن المشيقح، فيرى أن السوق الطبيعية، هي التي تخضع لقانون العرض والطلب، وقال: "إذا أدخلنا عوامل أخرى، فإنها سوف تؤثر على الوضع الطبيعي للسوق، فالعمالة الوافدة، وكثرتها، لها تأثير لا يمكن إنكاره، فالهزات الارتدادية نتيجة للحملة التصحيحية للعمالة الوافدة، سوف تنعكس آثارها على أسواق المملكة لفترة قادمة، ليست بالقليلة، فالأسواق المحلية بيئة خصبة لارتفاع الأسعار، لأن الذي يُباشر الأعمال الخدمية، هم من غير السعوديين، والدليل على ذلك، سائقي الناقلات، وارتفاع أسعار النقل، مما ينعكس بدوره على أسعار السلع، ومثال آخر، عمال الزراعة هم من غير السعوديين، وعدم وجود البديل يؤثر على الأسعار عند كل حملة تصحيح لأوضاع العمالة".

ولا يتفق الكاتب الاقتصادي في جريدة الرياض، الأستاذ/ خالد الربيش مع اشتعال الداخل في ظل ركود عالمي في الأسعار، مبينا أن هناك مرحلة حراك كبيرة وغير مسبوقة تشهدها المملكة.

وقال: "إن هناك استقرار نوعي في الدول الأخرى، وفي المقابل فأن المملكة تعيش مرحلة حراك كبيرة وغير مسبوقة، قوامها أكثر من ٧ ملايين وافد، ونمو سكاني كبير من المواطنين، أضف إلى ذلك السلوك الاستهلاكي غير المنضبط – احياناً – كل ذلك خلق طلباً مستمر للسلع الاستهلاكية والغذائية.. ويمكن قراءة ذلك يومياً بالمشاهدة عند الأسواق الكبرى كل مساء، خاصة في المدن الكبرى".

الريال والدولار

يرى الأستاذ/ فيصل ابن حميد أن الموضوع برمته، خاضع للعشوائية بسبب ضبابية الرؤية، وهي أحد الأسباب، لاختلافنا عن العالم بالنسبة للركود خارجياً، واشتعال الأسعار، ارتفاعاً داخلياً.

ويرى ابن حميد: " أن السبب الأساسي، ناتج عن أمرين مرتبطين ببعضهما، الأول: استيراد كل شيء من الخارج، والثاني: قيمة الريال المربوط بالدولار، والأخير استمر بالنزول منذ ٢٠٠٢م، في حين كان الدولار يعادل يورو واحد، أما الأن فالدولار يعادل تقريبا مابين (٠,٧٦ و٠,٨٠) يورو، وهذا بلا شك سيرفع الأسعار مقارنة بالسابق، مما يعني أن الأسعار لم تتغير بقيمتها باليورو في أوروبا، ولكن تغيرت بقيمتها بالريال؛ لسبب انخفاض سعره مقابل اليورو، وهكذا بالنسبة للعملات الأخرى".

واستطرد قائلا: "من المفارقات مع ارتباطنا بالدولار، أننا نضطر لوضع مستوى فائدة كما هي على الدولار مع أن الوضع مختلف، وأن فائدة الدولار حاليا شبة صفر، وكذلك الريال مع العلم أن الإجراء صحيح في الولايات المتحدة بسبب الركود وشح السيولة".

التسعير الموحد والصارم والملزم للمواد الغذائية والاستهلاكية مع المتابعة الدقيقة من الجهات ذات العلاقة

العقوبات

أي نظام، لابد أن يتضمن عقوبات رادعة ولوائح تنظيمية، تُسير العمل للهدف المنشود، وفي هذا الجانب، يؤيد الأستاذ/ خالد الربيش فرض العقوبات وتطبيقها، مستشهدًا بالإجراءات التي عملت بها وزارة التجارة مؤخرًا، وأنها بدأت فعلياً في ضبط كثير من القطاعات ذات العلاقة المباشرة بالمواطن والمقيم.

وقال: "خذ على سبيل المثال: محلات التجزئة، والسيارات، وإعلانات التشهير الدائمة التي تنشرها في الصحف اليومية".

وشدد على أن العقوبة، أمر هام لضبط الأسواق الاستهلاكية، مع وجود التشجيع والحفز للمنضبطين، وأولئك الذي يُقدمون برامج اجتماعية داعمة.. أمر حتمي جداً.

وأشار الأستاذ/ منصور العتيبي في هذا الموضوع إلى أهمية دعم المنتجات والشركات التي التزمت بأسعارها، ولم تحاول استغلال المواقف برفع أسعارها وتشجيعها على ذلك والوقوف معها، وفي المقابل التشهير، وفضح كل من يخالف الأنظمة، ويتلاعب بالأسعار.

وفي نفس المحور، علق الأستاذ / فهد العجلان بالقول: " أمر بديهي تأييد أي إجراءات تردع (التلاعب، والغش، والعقوبات) موجودة، ولكن تحتاج إلى تعظيم؛ لأنها إحدى الأدوات المساعدة على ضبط السوق".

مؤسسات المجتمع المدني

من المحاور المهمة التي طرقتها "الشورى"، دور مؤسسات المجتمع المدني في كبح ارتفاع الأسعار، وهل لوجودها منفعة؟.

في هذا الصدد يؤكد عضو مجلس الشورى، الدكتور/ المشيقح: "أن موضوع ارتفاع أسعار السلع والخدمات مهم وحساس وفي غاية الأهمية، مشيرًا، أنه بإزاء ذلك، لابد من تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، وبالذات الجمعيات التعاونية".

ودعا إلى إنشاء جمعيات تعاونية، مثل جمعيات التعاون الاستهلاكية، التي تَحِلُ بالتدريج محل البقالات، كما يمكن إيجاد جمعية للإسكان التعاوني؛ لبناء وتأجير المساكن بأسعار مناسبة.

وأضاف: "إن الجمعيات التعاونية تمتد لتشمل جمعية تعاونية للخدمات الصحية، وجمعيات تعاونية زراعية في التخصصات المتعددة".

وأكد أن ذلك سوف يُعيد السعوديين إلى العمل في الزراعة بشكل حديث، وإنتاج منظم، كما رأى إنشاء شركة كبرى للتصنيع والتسويق الزراعي.

من جانبه يرى الأستاذ/ فهد العجلان أن مؤسسات المجتمع دورها ضعيف، وتحتاج إلى إعادة نظر وصياغة لدورها، وإزالة أي عقبات تمنع تطور أدائها، مشيراً إلى أنها مازالت ذات دور محدود وضعيف، ولا يوجد لها تواجد في كل المناطق.

في حين أكد الكاتب الربيش: «أن مؤسسات المجتمع المدني، (اسم بلا دور)، ووجودها غير مؤثر، ولا يكاد يذكر، بل، محبطة أحيانًا».

وعرج الكاتب إلى دور جمعية حماية المستهلك، ووصفه بأنه: "وجود شكلي،

العجلان

العجلان: دعم زيادة الإنتاج المحلي لتقليل الاستيراد من الخارج مع تشديد الرقابة وإعادة هيكلة سوق التجزئة

متأسفاً على هذا الوضع، لكنه لم يقطع الأمل في وزارة التجارة والصناعة التي بدأت تتحرك في الاتجاه الصحيح بقيادة وزيرها الدكتور/ توفيق الربيعة بمراقبة المؤسسات والشركات والمحلات، والتحقق من أسعار السلع والخدمات، وتطبيق العقوبات على كل من يخالف الأنظمة والتعليمات".

ثم أكد قائلاً: "لا أرى مؤسسات مدنية حالية تستطيع أن تضطلع بالدور التوعوي، والتثقيفي، أو حتى الرقابي؛ لأن تجربة "جمعية حماية المستهلك" كانت مُحبطة، ولذلك على وزارة التجارة أن تُشجع على احتضان؛ مثل تلك الجمعيات، ودعمها ليس في الرياض، وإنما على مستوى المناطق".

التجار يستغلون المواسم لرفع الأسعار

من المفارقات التي تستوقف المهتمين بظاهرة ارتفاع الأسعار، هي استغلال بعض التجار لبعض المناسبات؛ لرفع أسعار سلعهم، حيث يزداد عليها الطلب، وفي هذا الجانب يؤكد الأستاذ/ فيصل ابن حميد، أن المواسم في كل دول العالم، تشهد ارتفاعاً للأسعار، وليس لدينا فقط نظراً لارتفاع الطلب.

وقال: "هناك قاعدة اقتصادية، يجب أن لا نغفلها، وهي (كلما ارتفع الطلب ارتفع السعر)".

أما الأستاذ/ منصور العتيبي، فكانت له رؤية مغايرة، حيث يرى أن ظهور وسائل الإعلام الجديد، شكل وسيلة ضغط على التجار، ومن يستمرئ رفع الأسعار، مُؤكداً أن الضغط عقّد المسألة على التجار ورجال الأعمال، فأصبح التفاعل بين المواطنين أنفسهم بشكل أكبر ومباشر، كما لفت النظر إلى العديد من (المواقع الإلكترونية، والمنتديات، والهشتاقات في التويتر)، والتي تم إنشاؤها لكشف المتلاعبين من التجار بالأسعار والتحذير منهم، بل، والمطالبة بمقاطعة بضائعهم عبر حملات منظمة.

وقال: "إذا كانت المواسم أزمنة خصبة لارتفاع الأسعار، فإن الإعلام المهني، قد يُسهم في التقليل منها من خلال دوره الرقابي ونشر الوعي الاستهلاكي لدى المواطنين، مما يُساعدهم على تحديد البدائل الأرخص والأفضل والأوفر لهم".

السعر الموحد

وعلق الدكتور/ عبد الرحمن المشيقح أن: "في جميع أسواق العالم، يكون للمواسم أسعار خاصة بها، ويمكن أن تُطبق وضع التسعيرة هنا، لكن، لن يشمل جميع السلع، وقد يؤدي تحديد السعر إلى إيجاد مشكلات، قد لا يُسهم في حلها".

واقترح المشيقح، وضع أسعار لبعض السلع كـ(الأدوية، والسيارات، والمعدات)، غير أنه لا يرى تطبيق ذلك على السلع الاستهلاكية المنتجة محليا، وخاصة الزراعية منها.

أما الأستاذ/ خالد الربيش، فيقطع في هذه المسألة بأنه في ظل سياسية الاقتصاد الحر، والحرية المنضبطة للنشاط التجاري التي كفلتها الشريعة الإسلامية، فإن هذا المقترح لا يمكن أن ينسجم مع هذا المناخ العام.

وفيما يخص تحديد هامش ربحي، أكد الربيش أن مُحددات العرض والطلب هي وحدها التي توجه هوامش الربح، إلا أنه استدرك قائلاً: "إن الدعم الحكومي لبعض السلع الاستهلاكية، قد تحددت بشيء من الالتزام بهوامش الربح لتلك السلع، ولكن عندما تعمد قطاعات حكومية في مجالات الاسكان، أو الاستهلاك، أو الزراعة والغذاء إلى دعم المستثمرين في كل قطاع، فإن ذلك يعني تشجيع الكثيرين إلى الدخول في هذا المجال أو ذاك، وبالتالي إيجاد مساحة جيدة من التنافس بينهم في جانبي الجودة والقيمة، كما هو الحال في قطاع الاتصالات التي وصلت إلى مرحلة جيدة من الخدمات بسبب التنافسية التي كانت لحساب المستهلك".

وأيده في ذلك الأستاذ/ فهد العجلان: موضحا أن السوق حرة؛ إلا في بعض السلع الإستراتيجية التي تدعمها الدولة بشكل كبير جداً.

وقال: "لنترك عوامل المنافسة هي التي تتحكم في الأسعار من خلال

القحطاني

القحطاني: مع ارتفاع الأسعار تنحصر القوة الشرائية في مستلزمات الحياة الأساسية

التوازن بين العرض والطلب، وفك الاحتكار، وتسهيل أمور التجارة، وإزالة العقبات أمامها خصوصا في الإنتاج المحلي".

وأضاف: "تحديد الأسعار يقتل المنافسة، ويضع السوق أمام ضعف الجاذبية بالاستثمار لأن المؤثرات بالإنتاج أو الاستيراد تتغير دائما، وبقاء الأسعار عند حد ثابت له أثر سلبي على السوق للمستثمر والمستهلك".

أما الأستاذ/ فيصل الحميد، فيرى عكس ذلك بالحاجة إلى تطبيق مبدأ السعر الموحد، مُدللا على ذلك بنجاح التجربة في موضوع الأدوية والألبان والخبز.

الشورى وهموم اجتماعية

ظاهرة غلاء الأسعار، هي ظاهرة اقتصادية بحتة، ولكن ينتج عنها الكثير من الظواهر والمشاكل الاجتماعية.

لذا يرى الأستاذ/ منصور العتيبي في هذا المحور، أن الموضوع له أربعة أركان رئيسة تتحمله، وهي : (الحكومة، والتاجر، والمواطن، والمجتمع).

وقال: "كل منهم يتحمل جزءًا من الظاهرة فالحكومة تتحمل الجزء المتعلق في دورها التشريعي والرقابي على السوق، والتاجر في احترامه للأنظمة، والقانون، ومعرفته للقيود المفروضة عليه، وخشيته من العقاب عند تجاوز الأنظمة والقيود، والمواطن يتحمل جزءًا من الظاهرة؛ لغياب الوعي الاستهلاكي المطلوب لديه، والمجتمع يتحمل جزءًا كبيراً من خلال غياب واضح لمؤسسات المجتمع المدني، والتي تُسهم في زيادة وعي المواطن الاستهلاكي وتوجيه الجهود الجماعية في حال مقاطعة سلعة معينة مُبالغ في سعرها، أو شركة رفعت الأسعار بدون مبرر واضح".

كثير من المواطنين الذين التقتهم " مجلة الشورى" في هذا التحقيق، أبدوا تخوفاً من استمرار ارتفاع الأسعار في ظل ثبات المُدخلات، مؤكدين أن ارتفاع الأسعار، أثر بشكل بالغ في حياتهم الأسرية، مما ينعكس على أدائهم الاجتماعي، وزيادة ضغوط الحياة.

فالمواطن "محمد المحارب"، يرى أن الحياة في المُدن أصبحت قاسية جداً، وبات ارتفاع الأسعار أمراً مقلقاً، خصوصاً للأسر الجديدة التي بدأت في تكوين نفسها.. وقال: "إن ظروف الحياة تغيرت، وكل تفاصيلها صارت مقلقة لنا، فأنا حديث عهد بالزواج.. ولا أُفكر في إنجاب الأولاد حالياً، نظراً لأن ظروفي المالية صعبة، ولا أستطيع التعايش مع هذا الوضع".

وأكد أن أسعار المواد الاستهلاكية في ارتفاع مستمر، وبخاصة السلع الاستهلاكية اليومية التي لا غنى لأي بيت عنها، مُشيراً إلى أن ارتفاع أسعار الكثير من السلع لا مبرر له.

واستبشر المحارب بالحملة التصحيحية التي تقوم بها وزارة العمل للعمالة الوافدة المخالفة، مشيراً إلى أنها بداية نحو الاتجاه الصحيح، وتفكيك خلايا الضغط على السلع واحتكارها متمنياً أن يتبع هذه الحملة حملات تصحيحية، خصوصاً من الوزارات الأخرى المطالبة بتوفير الفرص المناسبة للتنمية.

أما المواطن حسين القحطاني، (يعمل في مجال أدوات التجميل) فقد انتقد سياسة احتكار السلع من قبل بعض التجار، وقال: "أنا استثمر في مجال التجميل، وألاحظ ارتفاع أسعار المواد من دون مبرر، والتاجر لا يرجع إلينا في هذا الصدد؛ لإننا مضطرون للشراء منه؛ لأنه محتكر لهذه المواد الضرورية للعمل في المشغل".

وأكد أن ارتفاع الأسعار مستمر دون ضابط أو رادع، مبدياً أسفه لعدم تفاعل وسائل الإعلام لكشف جشع التجار، غير أنه أبدى تفاؤله بالسياسة

العتيبي

العتيبي: الإعلام المهني قد يُسهم في نشر الوعي الاستهلاكي ويساعد المواطنين على تحديد البدائل الأرخص والأفضل

التي تتبعها وزارة التجارة والصناعة بتطبيق العقوبات على التجار المخالفين للأنظمة.

أما المواطن عصام العفيصان، فقد انصب اهتمامه على موضوع العقار وارتفاع أسعار الأراضي والوحدات السكنية بشكل غير مبرر، حيث يرى أن هذا القطاع لا يحتكم إلى أنظمة أو قوانين – على حد تعبيره –.

وقال: "إن العقار في الرياض على سبيل المثال يرتفع دون وجه حق، ودون حسيب أو رقيب، فالشقة التي كان إيجارها السنوي ب ٢٠ ألف ريال، يرتفع بقدرة قادر إلى ٣٠ ألف ريال مع أن العقار لم يشهد أي تغيير، وإذا سألت المالك يقول الناس كلها ترفع لماذا أنا لا .!، فهذا المعيار الفوضوي الذي يسير عليه العقار للأسف .. وإذا ما استمر الوضع على هذا النهج، فإن المواطن سيكون في أزمة حقيقية، وسيقع بين كماشتي التجار الجشعين، والنظام الذي لا يُنصف المواطن – حسب قوله –".

ووفقا للنتائج التي خرجت بها "الشورى" من التحقيق، فإنه لا يوجد سبب واحد وراء ارتفاع الأسعار، ولكنها مجموعة من المسببات أدت إلى هذه الظاهرة، في حين هناك سلع لابد من ارتفاعها في المواسم، خصوصا تلك

البُعد عن الإسراف وفك احتكار السلع والتسعير الموحد للسلع مثلث محوري لضبط الأسعار

التي تخضع لعوامل خارجية، مثل الفواكة والخضروات، كما كشف عن خلل في تطبيق مبدأ الثواب والعقاب، مع وضوح نظام العقوبات، وخلل رقابي، وآخر في تشجيع المبادرات التي تسعى للمحافظة على ضبط الأسعار، بالإضافة إلى ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني، وأيد المشاركون الحملة التصحيحية لأوضاع العمالة الوافدة جملة من المقترحات قدمها المشاركون في هذا التحقيق لأصحاب القرار والتأثير في مسيرة الظاهرة لمعالجتها، والحد من آثارها الاقتصادية والاجتماعية على المواطنين.

تطبيق سياسة العصا والجزرة مع التجار

ميزان الإنجازات

د. حامد بن ضاني الشراري

الإعلام الناجح بشقيه "التقليدي، والجديد"، يفرض مهنيته ومصداقيته بمدى نزاهته وشفافيته وقدرته على التثبت من الحقائق التي تُبث من خلاله، ومنها الإنجازات العلمية التي يحققها أبناء الوطن؛ إلا أن المتتبع لإعلامنا في الآونة الأخيرة، يلحظ التسارع المحموم على اعتبار أن أي بحث يُنشر، هو فتحاً علمياً، يَخدم البشرية، ويُقدم بشكل مبالغ فيه يغلب عليه الجانب الدعائي عن حقيقة قيمة هذا الإنجاز.

وأذكر ثلاثة أحداث –ربما- توضح ما أصبو له:

الأول: إنجاز حققه أحد زملائي –تخصصه فيزياء- وذلك باكتشافه لخطوط داخل المادة لم يسبقه أحد فيه، ولكوني قريب لتخصصه، ومطلع على ما أنجز، طلبت منه أن ينشر هذا الإنجاز في الإعلام السعودي بصفته إنجاز له، فرفض توجهي بمبررات لم أقتنع بها آنذاك، وبعد عدة سنوات ومتابعة ما يُنشر من إنجازات علمية في الإعلام دون ضابط، مقنن ذا مرجعية علمية، أيقنت أن زميلي كان على حق بالرغم من قيمة اكتشافه عند المتخصصين والباحثين.

ثانياً: نُشر خبر في إحدى الصحف الالكترونية المحلية مجملهُ، أن أحد الطلاب السعوديين في إحدى الدول الغربية حقق ابتكاراً علمياً سيخدم البشرية، وسيسهم في علاج بعض الأمراض المستعصية، وقد كُتب الخبر بأسلوب لا يكاد يفهمه إلا المتخصصين في ذلك المجال. الطريف في الأمر عند العودة إلى ما كُتب عن ذلك الخبر في إعلام تلك الدولة، تبين أن الخبر كُتب بمهنية لا توهم القارئ بقيمته، مبتدئاً من عنوان الخبر ومنتهياً بإسلوب الكتابة الواضح للقارئ العادي، مُستخدماً كلمات توحي بأنه طريق لإنجاز علمي، مثلا: كلمة (قد أو ربما)، وقد نُشر بأسلوب يدل على أن مثل هذه الأخبار، لا تُنشر إلا بإشراف متخصصين متمرسين إعلامياً، يُقدرون ويحترمون عقلية القارئ.

ثالثاً: قبل فترة أرسل لي أحد الأصدقاء خبر انتشر على نطاق واسع في المواقع الالكترونية، ونشرته إحدى الصحف المحلية عن اكتشاف علمي لـ"عقار" من قبل أحد المواطنين لعلاج مرض معين، وعند الاطلاع على ما كتب اتضح لي أنه لم يحصل على المتطلبات الأساسية ليكون مُنجزاً يُعتد به، إنما جاء من باب الصدفة، ولم تُجرَ عليه دراسات عميقة، تُثبتُ جدواه على نطاق واسع، كما هو متعارف عليه خصوصًا في العقاقير.

ما يُعرف أن الإنجاز العلمي البحثي الذي له قيمته عند المتخصصين والباحثين يعرض ويناقش في مؤتمرات، ويُنشر في مجلات علمية متخصصة، ليُسهم في عجلة البحث العلمي وتطوره، والإنجاز العلمي الحقيقي يُعلن من خلال المؤتمرات، ومن ثم يبرزه الإعلام بوسائله المختلفة.

نحن لا نشك أن نشر الإنجازات العلمية في الإعلام، لها وقع نفسي ومعنوي للقارئ الكريم، لكن ماذا تعني له واقعياً؟!، هل سيجد بعض ما ذُكر يوماً ما واقعاً ملموساً كمنتج في أرفف الصيدليات، أو ورش السيارات، أو سوق الاتصالات وتقنية المعلومات، يُسهم في تحقيق الأهداف الوطنية التنموية؟!.

نريد من إعلامنا أن يُميز بين "الغث، والسمين"، وينقل لنا حقيقة الإنجاز بميزان علمي دقيق من خلال مرجعية متخصصة، تدرك ما يهم القارئ العادي، أسوة بتقاليد الصُحف الغربية العريقة دون تضخيم، أو تضليل، أو مباهاة ودعاية – ربما – يكون للعلاقات والمعارف الشخصية دور رئيسي في نشرها.

ختاماً، نحن نعتز ونفتخر بما يحققه أبناؤنا من إنجازات علمية حقيقية، ونترقب ثمرة برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي الضخم ذو الأهداف السامية، وما يُطمح منه في خدمة البشرية من خلال الإنجازات العلمية المرموقة التي أصبحت مطلب الجميع، ونُذكرَ أن الإعلام مهنة ذات رسالة يسمو عاليًا بمهنية عالية.

عضو مجلس الشورى

المجلس الطلابي بثانوية غرناطة
تجسيد لمفهوم العمل الجماعي المُنظم

بدأت الخطوات الأولى للعمل الشبابي منذ ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي، لذا فإن أي سياسي قد عمل في تنظيمات الطلبة والشباب، مردود عطاءه يكون كبيرًا لمجتمعة، لذلك أثمرت الجهود التي قام بها المجلس الطلابي في ثانوية غرناطة بالدمام عن العديد من الفعاليات الإيجابية التي تعود فائدتها على الطلاب، وتنمي قدراتهم، وتسهم في نشر ثقافة الحوار بينهم، إضافة إلى اكتشاف مواهبهم، وإتاحة الفرصة لهم؛ لإظهار طاقاتهم المتنوعة..

وتعددت أنشطة المجلس الطلابي بالمدرسة؛ لتغطي العديد من الأوجه ببرامج هادفة، سعيًا لتنمية مفهوم القدرة على الاتصال الفعال لدى الطلاب، وتشجع الطلاب على التفوق الدراسي وتدعيم الإبداع والابتكار، كما تسهم في بناء الشخصية القادرة على مواجهة تحديات المستقبل.. لذا، رأت مجلة الشورى أن تستعرض في هذا العدد، بعضًا من إنجازات المجلس الطلابي بالمدرسة، وانطباع الطلبة، والمسؤولين حول المشاركات، والبرامج التي قام بتنظيمها المجلس الشوري بالمدرسة.

دور المجلس الطلابي في المشاركات الوطنية وتوعية الطلاب

- إن الهدف من إنشاء مجلس الطلاب، أن يتعلم الطلاب من خلاله، كيف ينجحون في تواصلهم مع الآخرين؟، وكيف يُعبرون عن أفكارهم بثقة وإقدام. ولقد جاء هذا المجلس ليعطي الطالب المزيد من الثقة، ويمنحه الفرصة في إثبات الذات، ويشركه في التخطيط والتنسيق والإعداد والتنظيم للفعاليات المدرسية في جوانبها المختلفة. لذا تحدث عضو المجلس الطلابي بالمدرسة الطالب محمد السهلي عن تنظيم المجلس الطلابي للاحتفال باليوم الوطني وقال: "قمنا بتنظيم احتفالية ناجحة ومتميزة بمناسبة اليوم الوطني "الثالث والثمانين"، للمملكة، وتخلل الاحتفال برامج وأنشطة طلابية عن الإنجازات الوطنية، والتاريخ المشرف للمملكة، وفعاليات أخرى تُنمي روح الوطنية لدى الطلاب، إضافة إلى قيام المجلس الطلابي بتنظيم البرامج الترفيهية، والمسابقات بين طلاب المدرسة في الأنشطة المتنوعة".

السهلي (طالب): قمنا بتنظيم احتفالية عن الإنجازات الوطنية والتاريخ المشرف للمملكة

وأضاف: "لقد شمل الاحتفال أيضا، قصائد شعرية، وأناشيد وطنية، بل، واكتست جدران المدرسة بالشعارات الخضراء. وفي نهاية الحفل، تم توزيع الجوائز على الطلاب المشاركين. ونسعى أيضا من خلال المجلس الطلابي في المدرسة إلى توعية الطلاب؛ لتجنب السلوكيات والعادات السيئة، أو الظواهر السلبية، لذا نظم النشاط الطلابي في المدرسة حملة " لا للتدخين.... لا للمخدرات "، وأقيمت ندوة توعوية بعنوان " السيجارة في قفص الاتهام "، حيث شارك فيها (١٢) طالبًا، ناقشوا من خلالها أسباب الوقوع في التدخين والمخدرات، وأثرها على الفرد والمجتمع، وطرق العلاج والوقاية منها".

وأردف قائلا: "إن المجلس الطلابي يُلبي رغبات وتطلعات الطلاب، حتى استفاد الكثيرين منهم، بل ووجدوا ضالتهم عبر برامج المجلس الطلابي".

ونوه السهلي بدور إدارة المدرسة في تقديم الدعم، والتشجيع، وتبني الأفكار البناءة والهادفة، التي يتبناها المجلس الطلابي.

برنامج اليوم المفتوح والمسابقات الثقافية المتنوعة

العياش (طالب): من البرامج التربوية الهادفة مسابقة "الوفاء للنبي المصطفى ـ صلى الله عليه وسلم ـ"

ـ وتطرق الطالب مسند حمود العياش إلى عدد من أنشطة المجلس الطلابي، مؤكدا أنه قدم العديد من البرامج التربوية الهادفة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، اليوم المفتوح الذي قُدمت فيه القصائد والأناشيد الوطنية، كما قدمت جماعة المسرح مسرح قصير وهادف، وبعدها، تم تنظيم مسابقة ثقافية؛ أفرزت الحماس لدى الجميع، أمام كثير من مسؤولي المدرسة، ومشرفي الأنشطة التربوية، ممن حضروا فعاليات، وفقرات المسابقة، كما نظمت أيضا فقرات متنوعة منها الإفطار الجماعي. وأقيم برنامج التحدي بمباراة بين المعلمين، وحقيقةً استفاد الطلاب المشاركون من تلك الفعاليات، وأثروا معلوماتهم الثقافية والمعلوماتية. واختتم اليوم المفتوح بتوزيع الجوائز على الفصول المشاركة.

حفل اختتام الأنشطة الطلابية

ـ عبر الطالب تركي محمد الفايز ـ عضو المجلس الطلابي بالمدرسة ـ عن سروره لما قدمه المجلس من فعاليات خلال حفل اختتام الأنشطة الطلابية، وقال: "اختتمت أعمال الأنشطة الطلابية بحفل بهيج، حضره جمع من المعلمين، وطلاب المدرسة، حيث، قامت إدارة المدرسة مشكورة بتكريم المعلمين المتميزين. بل، وتكريم الطلاب المتميزين بالبرامج والأنشطة، وقد عمت أجواء الفرح والسرور على الجميع، ثم، تلا ذلك بوفيه مفتوح، وقد ارتسمت البسمة على شفاه الطلاب المشاركين، والفائزين، فرحين بهذه المناسبة السعيدة".

وأشاد الفايز بالمسابقات الثقافية التي شارك بها مجموعة من طلاب فصول المدرسة، كل فصل على حده، وقد استمتع الطلاب بالمسابقة، وأبدوا رغبتهم في إقامتها كل عام، حيث، بادر الجميع بالإسهام فيها، وتقديم الدعم لها.

وفي سياق آخر بَيّنَ الفايز المواضيع المتداول طرحها في اجتماعات المجلس الطلابي وقال: " تتنوع المواضيع، فهناك توصيات تتعلق بالجانب التربوي، كالمحاضرات التوعوية والتثقيفية، وأخرى تتعلق بالجانب الترفيهي، وثالثة تتعلق بأمور الصيانة، ونظافة المدرسة والاعتناء بكل مرافق المدرسة، إضافة إلى طرح مقترحات تطويرية، كالمسابقات الثقافية، وتنمية المواهب، والتشجيع على الإبداع والتطوير، وكذلك تقديم مكافآت للمتفوقين.. إلى غير ذلك من المواضيع التي تنال اهتمام الطلبة، وقد حقق المجلس الطلابي بالمدرسة، نتائج باهرة انعكست إيجابا على الطلاب".

الفايز (عضو المجلس الطلابي): حققنا نتائج باهرة انعكست إيجابا على الطلاب

المجلس الطلابي ينظم زيارات ميدانية

الشايع (طالب): أنشطة المجلس الطلابي المتنوعة أظهرت المواهب المختلفة للطلاب

ـ من جانبه أبدى الطالب منصور مرعي الشايع استعداده للانضمام إلى المجلس الطلابي، فيما لو أتيحت له الفرصة لما لمسه من برامج وأنشطة ممتعة، وقال: "أتشوق للانضمام إلى المجلس الطلابي، وذلك لما قدمه من برامج، وأنشطة متميزة، من ضمنها زيارتنا إلى المخابز الآلية، حيث تَجول المشاركون في مرافق المخابز، وتعرفوا على آلية تصنيع الخبز، وطريقة تحضير الدقيق، كما زار نحو (٣٥) خمسة وثلاثين طالبًا محطة تحلية المياه، حيث نالت الزيارة إعجاب الجميع. كما أقام النشاط الكشفي دورة في الإسعافات الأولية، وكيفية التعامل مع الحرائق، والحالات الطارئة، والحوادث، وحضر الدورة عدد كبير من الطلاب. وفي الفترة الأخيرة تم رفع طلب إلى المجلس الطلابي لتنظيم رحلة برية في فصل الربيع، يشارك فيها عدد كبير من الطلبة، وذلك بغرض الفائدة، والاستمتاع بتلك الأجواء اللطيفة، والمناظر الخلابة، وأيضا؛ لتعزيز روح التعاون والعمل، كفريق واحد أثناء الرحلة، مُبينا أن طلاب الفصل، قد أبدوا رغبتهم الشديدة في تنظيم تلك الرحلة".

وفي سياق متصل أكد الشايع أن: " أنشطة المجلس الطلابي المتنوعة، افادت كثيرٌ من الطلاب، لدرجة إظهار مواهبهم المختلفة في الفن التشكيلي، والقصة القصيرة، وإلقاء الخطابة والشعر، ومهارات الحاسوب، وغيرها.. كما اقترح آخرون مسابقات هادفة، كالمسابقات الرياضية، والثقافية، والترفيهية".

القرار المدرسي.. مشاركة وابتكار

الذويبي (مشرف النشاط الطلابي): وجود مجالس طلابية نشطة في المدارس يساعد على خلق بيئة ديمقراطية صحية

وأوضح مشرف النشاط الطلابي بالمدرسة الأستاذ/ إبراهيم الذويبي: "أن من أبرز أهداف المجلس الطلابي بالمدرسة بناء ثقافة الحوار، وفتح مجالات النقاش بين الطلاب، مما يُعمق الممارسة العملية الهادفة؛ لتنميتهم فكريا وعمليا، إضافة إلى رفع الوعي الطلابي، وتهيئتهم؛ للمشاركة في بناء المجتمع، وتعزيز التعاون فيما بينهم، بل، وترسيخ مفهوم القيادة لدى أعضاء المجلس الطلابي، وإشراكهم في القرارات، والاعتماد على الذات".

وكشف الذويبي أن: "من أهم اختصاصات، ومسؤوليات المجالس الطلابية دراسة، ومناقشة مشكلات الطلاب، والمساهمة في حلها، والاهتمام بالبرامج التي تعمل على توثيق العلاقة بين الطلاب والمعلمين والآباء".

وتابع: "نسعى في مدرسة غرناطة؛ لابتكار أفكار خلاقة وبناءة، حيث اكتسب المجلس الطلابي أهميته من خلال التركيز على الظواهر السلبية في المجتمع، والتي انتشرت بين الطلاب على مستوى المدرسة، والمجتمع بأسره، كالتدخين، والمخدرات، والسلوك السيئ، والتصرفات الغير لائقة، إضافة إلى دور المجلس بالاهتمام بالشكل الداخلي، والخارجي للمدرسة، حيث، تم وضع اللوحات الإرشادية، والتوعوية، واللوحات الفنية التي تُزين بها المدرسة".

وعن آلية الترشيح، والضوابط للحصول على عضوية المجلس الطلابي، قال المشرف الطلابي: "تُوضع ضوابط ومعايير معينة للاختيار، مثل: (الكفاءة، ومستوى الذكاء، ومن تتوفر لديهم المعايير القيادية، وأصحاب الأفكار البناءة، والأخلاق الرفيعة)، ثم بعد ذلك، تجرى تصفية بين الطلاب المرشحين، من خلال تنظيم مسابقات ثقافية، أو تقديم بحث، أو تصور عن المجلس الطلابي، أو دراسة تُعنَى به، كما أن التصويت على مشروع طلابي معين، يشارك فيه كافة أعضاء المجلس دون إقصاء أحد، وبعد الموافقة عليه، يتم رفع التوصيات إلى إدارة المدرسة للنظر في اعتماده".

وعن الحديث على الفوائد المرجوة من المجلس الطلابي، أفاد الذويبي أنه: "لا شك بأن الطالب يجني العديد من الفوائد القيمة، ومن ضمنها تنمية السلوك التعاوني، والعمل التطوعي بين الطلاب، إضافة إلى معرفتهم بآلية، وثقافة الانتخابات، وتعويدهم على المشاركة الجماعية، كما أن وجود مجالس طلابية نشطة في المدارس، يُساعد على خلق بيئة صحية، تشجع حضور الطلاب، ومشاركتهم الفاعلة".

دور المجلس الطلابي في تنمية الحس الوطني لدى الطلاب

الزهراني (معلم): المجالس الطلابية مؤشر إيجابي لصناعة جيل واع مُثقف يُبشر بمستقبل واعد

وقال المعلم سعيد عبد الكريم الزهراني: "أبارك لأعضاء المجلس الطلابي في المدرسة هذا النجاح الباهر الذي تحقق بفضل الله، ثم، بجهودهم المباركة، وحقيقة فقد لمسنا تطورًا في مختلف مرافق المدرسة، ونموًا جيدًا في مستوى التفكير لدى الطلاب، وتثقيفهم بمفهوم الحوار الطلابي، ومناقشة كافة الأمور المتعلقة بالمدرسة والطلبة، حيث تُعطي هذه المجالس المزيد من الثقة للطالب، وتمنحهُ الفرصة لإثبات الذات، بل، وتُشركه في القرار والتخطيط؛ لتطوير المدرسة، وتُسهم في معالجة المشكلات المدرسية، وما يُقدمه الطلبة من مقترحات إيجابية، تُعد بلا شك نتيجة طبيعية لما يملكونه من مهارات، ومعارف اكتسبوها داخل المدرسة أو خارجها".

وقال مسترسلًا: "نشكر بهذه المناسبة أولياء الأمور لتشجيعهم أبنائهم للمشاركة في المجلس الطلابي.. وحقيقةً، نحن كمدرسين نُبارك هذه الخطوة التي تُحفز الطلاب؛ لتقديم أفضل ما لديهم ويبث روح الحماس في نفوسهم، ولا ننسى دور مشرفي النشاط الطلابي لتشجيع الطلبة، وشحذ هممهم للمشاركة في فعاليات المدرسة، حيث ساهموا بدعم المجلس الطلاب، وتأييد توصياته، ومشاركتهم، ومتابعتهم، لبرامج وأنشطة المدرسة".

ومما لفت انتباه الجميع، تلك الأنشطة الترفيهية التي تجمع التربية بالترفيه، لذا أبدى الزهراني ملاحظاته على عضوية المجلس الطلابي فقال: "أقترح توسيع المجلس الطلابي لرغبة الكثير من الطلاب في المشاركة، وحماسهم لعضوية المجلس، مؤكدًا أن مشروع المجلس الطلابي، هو الحل الأمثل، والمناسب لنقل واطلاع إدارة المدرسة على آراء الطلبة واقتراحاتهم، لخلق بيئة مثالية وجاذبة من خلال التنظيم، والعمل الجماعي الذي يكون تحت مظلة المجلس الطلابي".

وأردف قائلا: "إن المشاريع التطويرية للعملية التربوية، والتعليمية في مدارسنا، تهدف لجعل الطالب محورها الأساسي، وهي تنمو بشكل تصاعدي، وفي زيادة مستمرة، حيثُ يأتي الإهتمام بالمجالس الطلابية في إطار الجهود التربوية الهادفة لتنمية الوعي، والحس الوطني لدى الطلاب".

وفي ختام حديثه أبان الزهراني أن: "المجالس الطلابية تمنح الطلاب فرصة للتطوير، وقبول التحدي، وإذكاء المنافسة بين الطلاب، ويبث روح الحماس فيما بينهم، مما يُعد مؤشرًا إيجابيًا، لصناعة جيل واع، وعلى درجة عالية من الثقافة، ويبشر بمستقبل واعد".

وفد طلاب متوسطة مجمع الفهد التعليمي يزور مجلس الشورى

زار وفد من طلاب متوسطة مجمع الفهد التعليمي بالرياض مجلس الشورى، وحضروا جانباً من جلسة المجلس، ثم اطلعوا على آلية عمل المجلس، ومستوى الحوار الراقي تحت القبة، والطرح المتميز بالصراحة والشفافية من قبل أعضاء المجلس.

كما تجولوا في أروقة المجلس وقاعاته، ثم شاهدوا فيلماً قصيراً عن مجلس الشورى ودوره التنظيمي والرقابي، وآلية عمله، وعمل لجانه المتخصصة.

تأتي هذه الزيارة وفق برنامج تُعده إدارة العلاقات العامة بقسميها، الرجالي والنسائي للطلاب والطالبات؛ لزيارة المجلس، وتعريفهم بمهامه، ودوره التنظيمي والرقابي، ورفع ثقافتهم الشورية، وتعزيز مبدأ الحوار وتقبل الرأي الآخر.

المملكة الأولى على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الإصابة بالسكري

لم يكن حسام الأحمدي ذو الخمسة وعشرين ربيعًا، يعلم قبل عام ونيف، أن داء السكري قد اخترق جسده، ومع اكتشافه الخبر بشكل مفاجئ إثر إغمائه في مقر عمله، أخبره طبيبه بعد الفحوص أنه يحمل النوع الثاني من المرض، الذي يشكل ٩٠٪ من حالات مرضى السكري في المملكة، وفقاً لموقع وزارة الصحة السعودية الإلكتروني.

واعتمدت وزارة الصحة خطة تنفيذية وطنية عشرية للتحكم في مرض السكر، بدأت من ٢٠١٠م، وتنتهي ٢٠٢٠م، بهدف وقاية المجتمع من المرض الذي تصفه "بالقاتل الصامت"، وتقوم الخطة على مشاركة الحكومة كاملة، والقطاع الخاص في تنفيذها، ولم يتسن للجزيرة نت الحصول على تعليقات بشأن مراحل تنفيذها على الأرض والنتائج التي وصلت إليها، رغم اتصالاتها المتكررة بالمسؤولين الرسميين في الوزارة.

وتتصدر المملكة المرتبة الأولى، تليها الكويت ثم قطر، في قائمة الدول العشر الأكثر إصابة بداء السكري، في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حسب تقرير الاتحاد الدولي السكري ٢٠١٣م.

كما وصل عدد المصابين السعوديين بالمرض الذي صادف يومه العالمي الماضي- إلى (٢٨٪) للفئة العمرية فوق (٣٠) عاما، فيما بلغت نسبته الإجمالية في المجتمع نحو (١٤٪) لجميع الأعمار، فيما يؤدي وراثة الإصابة بالسكري دوراً كبيراً تمثل نسبته (٦٠ ٪ - ٨٠٪).

الرقعة تتسع

ويشير مراقبون صحيون محليون للجزيرة نت إلى أنه رغم الجهود الحكومية الكبيرة في مكافحة المرض، تتسع رقعته في الخارطة الصحية للمجتمع السعودي، ورأوا أن المرض يُعد أحد أهم التحديات التي تواجه التنمية الصحية في المملكة، مما يستدعي تقديم منظومة متكاملة وشاملة من السياسات والأنظمة الوطنية الرامية إلى تعزيز الصحة.

وقال خبير تعزيز الصحة وأمين عام الجمعية الخيرية للتوعية الصحية "حياتنا" الدكتور عبد الرحمن بن يحيى القحطاني: "إن السكري يؤدي إلى وفاة ثلاثة أشخاص كل ساعتين، وبمعدل (٤٢) وفاة يوميا، وبأكثر من (١٥ ألف) حالة وفاة سنويًا، إضافة إلى وجود ما يربو على (٢,٥ مليون) مصاب بالسكري في المملكة ضمن الفئة العمرية من (٢٠-٦٩) عاما".

وأكد أمين عام جمعية "حياتنا": "أن المرض بات يُشكل عبئًا اقتصاديًا كبيرًا على الحكومة السعودية، حيث قدر إنفاق الرعاية الصحية على السكري وتبعاته بما يربو على عشرة مليارات ريال سنوياً (٢,٧ مليار دولار)".

وعبر الدكتور القحطاني في سياق تحليله عن قلقه تجاه سلوك داء السكري من النمط الثاني في المملكة، مؤكدًا أنه بدأ يطال فئات عمرية مبكرة، بما في ذلك الأطفال البدناء، في حين لم يكن يُسجّل هذا النمط من السكري حتى وقت قريب

سوى لدى البالغين، وقال: "إن السمنة تأتي في مقدمة عوامل الإصابة بهذا المرض، والذي تصل نسبته إلى ٣٦٪ لدى البالغين السعوديين، عدا زيادة الوزن التي تتجاوز (٦٠٪) من المجتمع، إضافة إلى الخمول البدني الذي تشكل نسبته (٨٠٪) لدى البالغين في المملكة".

وأوضح أن مواجهة السكري لا تقتصر على وزارة الصحة بمفردها، بل، هي مسؤولية المساندة تقع على عدد من القطاعات الحكومية (وزارات التربية، والشؤون البلدية، والصناعة والتجارة، والإعلام، وغيرها)، إلى جانب القطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني.

فشل البنكرياس

من الناحية الطبية، يرى استشاري الغدد الصماء بأحد المستشفيات الحكومية الدكتور/ سليم الحربي: "أن داء السكري مرض يقع ضمن فئتين، الأولى: (ناتجة عن فشل البنكرياس في إنتاج مادة الأنسولين بكميات كافية)، والثانية: (فقدان الجسم قدرته على استخدام الأنسولين الذي ينتجه).

وقال: "إن أسلوب الحياة المترف ساهم في انتشار الداء بين السعوديين، من خلال التغذية غير الصحية، وقلة النشاط البدني، وزيادة السمنة"، وهو ما أكد عليه أحدث تقرير للاتحاد الدولي للسكري.

وتشير المعلومات الصحية إلى أن الفحوص الدورية المبكرة تُعد عاملًا حاسمًا في تقليل الإصابة بالمرض، مع ضرورة المحافظة على وزن صحي ضمن الحدود الطبيعية، وممارسة النشاط المدني بما لا يقل عن ٣٠ دقيقة يوميا، وضرورة اتباع نظام غذائي صحي يحتوي من (ثلاث إلى خمس) وجبات من الفاكهة والخضراوات، والتقليل من تناول السكريات والدهون المشبعة، وأهمية تجنب تعاطي التبغ، لأن التدخين يزيد مخاطر الإصابة بالأمراض القلبية الوعائية.

المشروبات الغازية والخبز الأبيض تزيد خطر الإصابة بالسكري

توصل باحثون من ألمانيا إلى أن تقليل الإنسان للكميات التي يتناولها من المشروبات الغازية ومنتجات اللحوم والخبز الأبيض، يجعله أقل عرضة للإصابة بمرض ، وتحتاج نتائج الدراسة إلى مزيد من الأبحاث والتقصي، إذ يقول العلماء: "إن أهم عوامل الإصابة بداء السكري، هي الوراثة والبدانة وقلة النشاط الجسدي".

وقال باحثو المعهد الألماني لأبحاث التغذية: "أنهم توصلوا إلى هذه النتيجة بعد دراسة طويلة المدى على سكان سبع دول أوروبية".

وشملت الدراسة تحليل بيانات ٢١ألف و٦١٦ شخصا من (فرنسا وإسبانيا وبريطانيا وهولندا والسويد والدانمارك وألمانيا)، والذين أصيب نحو نصفهم بالسكري من النوع الثاني خلال فترة إعداد الدراسة.

وحلل الباحثون خلال الدراسة أسلوب التغذية الخاص بهؤلاء، إذ أخضعوهم للمراقبة عن كثب على مدى (١٢)عامًا، وذلك بعد أن تم اختيارهم، ولم يكن أحد من هؤلاء المتطوعين مُصابًا بالسكري عند وقوع الاختيار عليه، ثم أصيب نحو ١٢ ألف و٤٠٠ منهم بالمرض.

وقال الباحثون: «إن تحليل البيانات الخاصة بهؤلاء، أظهر أن الأشخاص الذين يتناولون منتجات اللحوم ومشروبات خفيفة وخبزًا أبيض، كانوا معرضين للإصابة بالسكري بشكل أكبر من أقرانهم الذين كانوا أقل تناولا لهذه الأغذية والمشروبات".

كما أوضح الباحثون أن الوزن لعب دورًا جزئيًا في هذه الإصابات، وأن تناول كميات كبيرة من ألياف الحبوب، كان له تأثير جيد على حساسية خلايا الجسم تجاه الإنسولين.

وأشار الباحثون إلى أنهم وجدوا أن الناس الذين يتناولون كميات أكبر من الخبز الأسمر في بلدان مثل ألمانيا وغيرها من الدول الأوروبية، كانوا أقل عرضة للإصابة بالسكري، أو أصيبوا به في وقت متأخر مقارنة بأقرانهم الأكثر تناولا للخبز الأبيض.

الربو والحساسية.. من الأمراض التي تتفاقم أثناء الليل

عادة ما يكون المساء فترة للراحة والاسترخاء، إلا أن ذلك لا ينطبق على الجميع، حيث تسوء الحالة الصحية للمصابين ببعض الأمراض، وتزيد آلامهم.

فأعراض الربو والحساسية مثلا: "تزيد أثناء الليل، ويعاني (٦١٪) من مرضى الربو من نقص في النوم بسبب السُعال المستمر، وبعضهم يحتاج إلى عناية في المستشفى بسبب صعوبة في التنفس ليلا"، فجهاز التنفس يصبح أكثر حساسية في الليل، إضافة إلى أن مجرى التنفس يضيق في الساعات الأخيرة من الليل، ما قد يؤدي إلى ضيق في التنفس واحتقان في الصدر.

وهناك عوامل بيئية، تزيد من أعراض الربو أثناء الليل، فقد توجد في غرفة النوم مواد تزيد من الحساسية، كالغبار في الفراش والوسادة.

ومن يُعاني من "إلتهاب المفاصل" عادة ما يزيد ألمه في فترة المساء، وذلك بسبب بطء سريان الدم أثناء النوم، مما يزيد من عدد الكرات البيضاء التي تُسبب الالتهاب.

ففي الليل يزداد الإلتهاب بشكل كبير، فتزداد معه آلام المفاصل والتورم والإحمرار.

أما فيما يتعلق "بالسكتات القلبية" فأكثر من نصفها تحدث في الساعات الأولى من النهار، لذلك تُعدّ مرحلة الصباح الأولى، هي الأخطر، حيث تقع فيها معظم الأزمات القلبية وحالات الموت المفاجئ، فالمادة المسؤولة عن تمييل الدم، تكون في حال ركود، فتزيد فرص الإصابة بالجلطات، وتكثر فرص الإصابة بالذبحة الصدرية في ساعات النوم الأخيرة، وهي مرحلة حركة العين السريعة، والتي تعدّ الأكثر خطورة على صحة الإنسان، لأنه يتعرض خلالها لنشاط مفاجئ في الجهاز العصبي وارتفاع في ضغط الدم.

ظهور حالتي شلل أطفال للمرة الأولى في سوريا منذ ١٩٩٩م

سجلت منظمة الصحة العالمية وجود أول حالتين يُشتبه بأنهما لمرض شلل الأطفال في سوريا، وهو مرض مُعد، ولم يُسجل في البلاد منذ عام ١٩٩٩م، نقلا عن قناة "العربية"، الأحد، ٢٠ أكتوبر.

وقالت المنظمة إنها تلقت معلومات عن عدة حالات من شلل الأطفال الحاد في سوريا، وتم تسجيل الحالتين المذكورتين في محافظة دير الزور.

وفي هذا السياق، أطلقت المنظمة إنذاراً للبحث عن إصابات في مناطق أخرى بالبلاد التي تعصف بها الحرب، ويُعاني النظام الصحي من حالة انهيار إثر الثورة المندلعة منذ أكثر من عامين ضد نظام الرئيس السوري بشار الأسد.

وفي بعض المناطق المحاصرة من قبل قوات النظام السوري، مثل "معضمية الشام"، حيث يتعرض الأطفال للموت جوعاً.

روبوت يتجول في أروقة مستشفيات اليابان لمساعدة المُمرضين

أعلنت مجموعة "باناسونيك" اليابانية أنها ستبدأ خلال الشهر الحالي بعرض أجهزة روبوت من طراز "HQSBA" المُصمم ليكون مساعدًا للفرق الطبية العاملة في المستشفيات.

ووجه هذا الروبوت، هو عبارة عن شاشة، أما جسمه فيشبه دلوًا كبيرًا موضوعًا على الأرض رأسًا على عقب، وهو يتحرك في ممرات المستشفيات وبين الغرف بواسطة عجلات، واعتمادًا على ذاكرة يمكنها أن تحفظ خارطة المستشفى.

ومن شأن هذا الروبوت أن يُغطي جانبًا لوجستيًا من الأعمال الطبية سامحاً للفرق العاملة في المستشفيات والعيادات بالتركيز على رعاية المرضى.

ومن المهمات التي يُمكن للروبوت القيام بها إحضار الأدوية من مخازنها إلى الممرضات في أوقات محددة بحسب حاجة المرضى.

وقالت مجموعة "باناسونيك" التي صممت هذا الروبوت، وجربته في مستشفى أوساكا: "تُعاني اليابان من نقص في العاملين في المستشفيات والمراكز الطبية.. ولقد أدركنا أن هذه الروبوتات لها آثار إيجابية ملحوظة في المستشفيات، ولذلك قررنا تسويقها".

وأكدت "باناسونيك" في بيان أن الأولوية في تصميم هذا الطراز من الروبوتات كان "السلامة".

أشكال الغذاء في الجسد

أ/سوزان القرني.
أخصائية أولى- تغذية علاجية

العنب والرئة

تتألف الرئة من الحويصلات الهوائية، حيث تشبه هذه الحويصلات نبات العنب، وهي التي تسمح للهواء بالوصول من الرئة إلى الدم. والغذاء الغني بالفواكه الطازجة، وبالأخص العنب يساعد في التقليل من نسبة الإصابة بسرطان الرئة، وصعوبة التنفس، كما تحتوي بذور العنب على (Pronthocyaniding)، التي تقلل من مخاطر الأزمة، وأعراض حساسية الصدر.

الطماطم والقلب:

الطماطم هو نبات أحمر اللون، يحتوي على (٤) أربعة فصوص، تشبه فصوص القلب، وتُعتبر الطماطم من النباتات الغنية بـ "اللوكوبين"؛ وهي مادة كيميائية نباتية، تقلل من نسبة الإصابة بأمراض القلب، وأنواع أخرى من السرطان، وفي دراسة للنساء الأصحاء، أن تناول الطماطم، يساعد في تقليل الإصابة بأمراض القلب بنسبة (٣٠ ٪)، حيث أكدت تلك النتائج دراسة كندية.

الجوز والدماغ :

الانثناءات الموجودة في الدماغ البشري، تشبه تلك الموجودة في حبة الجوز من الداخل، حيث يحتوي نبات الجوز على نسبة عالية من (أميجا ٣)، وهو من الأحماض الدهنية التي تمنع الضعف المبكر للذاكرة، كما يمنع شيخوخة الدماغ، كما جاء في دراسة أخرى بمدينة بوسطن.

المشروم والأذن:

قطعة المشروم تشبه شكل الأذن، وإضافة المشروم إلى غذاءك اليومي، يُمكن أن تحسن مستوى السمع لديك، وذلك لإحتواء المشروم على نسبة عالية من فيتامين (د)، الذي يلعب دورًا هامًا في صحة العظام، وخاصة العظيمات الصغيرة الموجودة داخل الأذن التي لها دور في توصيل الصوت للدماغ.

الموز والأسنان:

يعتبر الموز من الفاكهة المحبوبة عند جميع الفئات العمرية، حيث تُكمن أهمية الموز في احتوائه على نسبة عالية من (التربتوفان)، وهو بروتين يتحول بفعل العمليات الكيميائية التي تتم داخل الجسم إلى (سيروتونين) . الموصلات العصبية ، التي لها دور في تحسين النواحي المزاجية، والتغلب على الإكتئاب لأنها تعمل على تعديل مستوى السيروتونين، كما أن زيادة تركيزه يزيد من الإحساس بالسعادة.

البروكلي والسرطان:

يشبه البروكلي الرؤوس المتعددة التي تظهر في صور الخلايا السرطانية بعد تكبيرها مجهريا، حيث اكتشف العلم الحديث علاقة البروكلي في مقاومة السرطان بأنواعه، وفي العام الماضي، توصل الباحثين في مركز أبحاث السرطان بالولايات المتحدة الأمريكية، أن تناول كمية معقولة من البروكلي إسبوعيا، كافية لتقليل فُرص الإصابة بسرطان البروستاتا بنسبة (٤٥) ٪، كما يقضي سرطان البروستاتا على (١) في كل أربع ساعات في المملكة المتحدة.

الزنجبيل والمعدة:

جزر الزنجبيل يشبه شكل المعدة، ومن أهم خصائصه زيادة فاعلية الإنزيمات الهاضمة بالمعدة، ويستخدم الصينيون الزنجبيل بما يزيد عن ألفي عام؛ لتخفف من تهيج المعدة، والقضاء على الغثيان، كما يُساعد في القضاء على البكتيريا المسببة للإسهال، وقد أثبتت الأبحاث من قدرته على تقليل سرعة تفشي سرطان الأمعاء إلى باقي أجزاء الجسم.

الجبن و العظام:

يشبه الجبن شكل العظام من الداخل، ويُعتبر من المصادر الغنية بالكالسيوم اللازم لصلابة العظام، مما يُقلل من فُرص الإصابة بهشاشة العظام في المراحل المتقدمة من العمر، بالإضافة إلى بعض المعادن الأخرى، كالفسفور الذي يزيد من صلابة العظام، ويساعد على مرونة العضلات. لذا لابد من تناول كميات كافية من الحليب، ومنتجاته بما يعادل ثلاث حصص يوميًا، وذلك مُنذ الصغر، لمنع هشاشة العظام. وفي دراسة بجامعة كولومبيا بنيويورك، أوضحت تلك الدراسة، أن المراهقين الذين يزيدون من تناول الكالسيوم بنسبة (٨٠٠ ملليجرام إلى ١٢٠٠ملليجرام)، أي بزيادة قطعتين من الجبن يوميًا، يزيد من صلابة العظام بمعدل (٦ ٪).

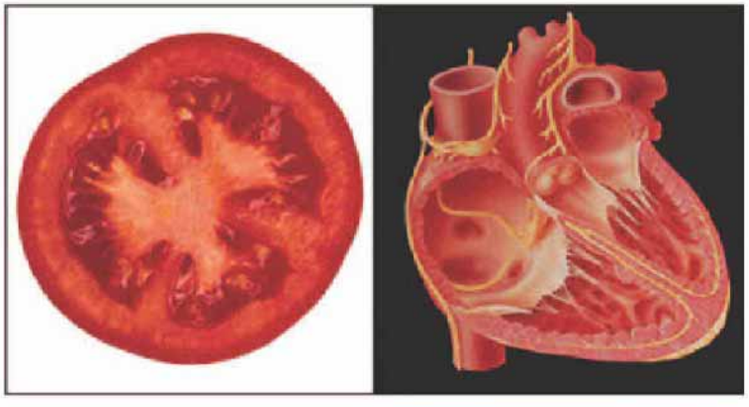

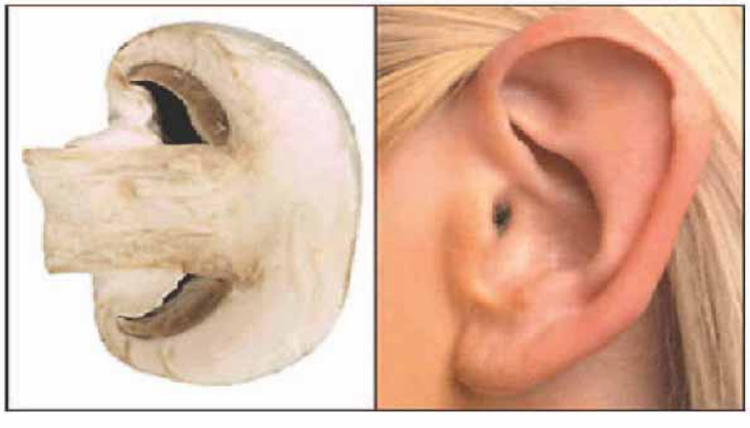

رئيس مجلس الشورى يستقبل سمو رئيس الهيئة الملكية للجبيل وينبع

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى، الشيخ الدكتور/ عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بمقر المجلس بالرياض، صاحب السمو الأمير/ سعود بن عبد الله بن ثنيان آل سعود، رئيس الهيئة الملكية للجبيل وينبع، حيث رحب في بداية الاستقبال، رئيس مجلس الشورى بسمو رئيس الهيئة، متمنياً التوفيق للهيئة في أداء أعمالها.

واستعرض الأمير/ سعود بن عبد الله بن ثنيان خلال الاستقبال، تجربة الهيئة في دعم الاقتصاد الوطني، وابتكار بيئة عمل مثالية تحتوي كل مقومات النجاح، والتي أسهمت في جذب الكفاءات الوطنية، لميادين عمل الهيئة.

وقدم سموه، شكره لمجلس الشورى على دعمه، لأعمال الهيئة، مؤكداً أن توصيات المجلس؛ تَلقى اهتماماً من قبل الهيئة، ومسؤوليها؛ لإسهامها المباشر في دعم أعمالها.

حضر الاستقبال مدير عام التخطيط والاستثمار بالهيئة، المهندس/ مبارك بن عبد الله المبارك، ومدير عام الشؤون المالية، الدكتور/ عبد الله بن حمد السلامة.

ويستقبل سمو رئيس الهيئة السعودية للحياة الفطرية

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بمقر المجلس في الرياض، رئيس الهيئة السعودية للحياة الفطرية، صاحب السمو الأمير بندر بن سعود بن محمد آل سعود.

وفي بداية الاستقبال، رحب رئيس المجلس بسمو رئيس الهيئة، متمنياً للهيئة التوفيق في أداء أعمالها.

واطلع الأمير بندر بن سعود بن محمد، رئيس مجلس الشورى خلال اللقاء على مهام الهيئة، ودورها في حماية الحياة الفطرية، وأبرز التحديات التي تواجهها، كما نقل لمعاليه توجهات الهيئة المستقبلية، معرباً عن تطلع الهيئة لدعم المجلس لأعمالها؛ لتتمكن من أداء مهامها.

د. آل الشيخ يستقبل أعضاء لجنة الصداقة البرلمانية (الجورجية ـ السعودية)

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى، الشيخ الدكتور/ عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بمقر المجلس بالرياض، رئيسة لجنة الصداقة البرلمانية الجورجية ـ السعودية في البرلمان الجورجي، السيدة "جوجولي ماغرادزه"، وأعضاء اللجنة الذين يقومون بزيارة المملكة حالياً، بحضور معالي نائب رئيس المجلس، الدكتور م/ محمد بن أمين الجفري.

وفي مستهل اللقاء، رحب معالي رئيس المجلس برئيسة، وأعضاء لجنة الصداقة البرلمانية الجورجية ـ السعودية، واستعرض معهم سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، خاصة العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى، والبرلمان الجورجي، وآفاق تطويرها، ودعمها، وتفعيل دور لجنتي الصداقة في المجلسين بما يخدم العلاقات بين المملكة العربية السعودية، وجمهورية جورجيا.

لجنة الصداقة السعودية الجورجية تجتمع مع وفد برلماني جورجي

عقدت لجنة الصداقة البرلمانية السعودية ـ الجورجية بمجلس الشورى، برئاسة رئيس اللجنة ـ عضو المجلس الأستاذ/ عبد الله الناصر، اجتماعاً في مقر مجلس الشورى، مع وفد لجنة الصداقة البرلمانية الجورجية ـ السعودية في البرلمان الجورجي، الذي يزور المملكة حالياً، برئاسة رئيسة اللجنة السيدة "جوجولي ماغرادزه".

وفي بداية الاجتماع، رحب رئيس اللجنة بوفد البرلمان الجورجي، مؤكداً حرص المجلس على تنمية العلاقات البرلمانية مع البرلمان الجورجي، واستعداده لدعم الجهود بهذا الإتجاه، وأضاف الأستاذ/ الناصر: "أن المجلس يتطلع إلى علاقات متميزة بين المملكة وجورجيا، تسودها المحبة والوفاق.

من جانبها أكدت رئيسة لجنة الصداقة البرلمانية الجورجية ـ السعودية في البرلمان الجورجي، أهمية العلاقات مع المملكة، وسعي بلادها نحو تنمية علاقاتها الثنائية، باعتبارها دولة مهمة ورائدة، تتمتع بثقل سياسي، واقتصادي، ومكانة على الساحتين الإقليمية والدولية.

وفي نهاية الاجتماع، تم تبادل الهدايا التذكارية بهذه المناسبة، ثم، تجول أعضاء وفد البرلمان الجورجي في أروقة المجلس.

لجنة برئاسة مساعد الرئيس تعد إستراتيجية إعلامية واتصالية جديدة لمجلس الشورى

حلقة نقاش عن واقع الإعلام بالمجلس وتطلعات قياداته لتطويره

عُقدت في مقر مجلس الشورى حلقة نقاش عن واقع الإعلام والاتصال بالمجلس، وسبل تطويره من وجهة نظر قيادات مجلس الشورى برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور/ عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، وبحضور معالي نائب رئيس المجلس الدكتور/ محمد بن أمين الجفري، ومعالي مساعد الرئيس الدكتور/ فهاد بن معتاد الحمد رئيس لجنة إعداد الإستراتيجية الإعلامية والاتصالية لمجلس الشورى ، ومعالي الأمين العام للمجلس الدكتور/ محمد بن عبد الله آل عمرو، ورؤساء اللجان المتخصصة بالمجلس.

واستهل معالي رئيس مجلس الشورى حلقة النقاش بكلمة، شكر فيها معالي مساعد رئيس المجلس رئيس لجنة إعداد الإستراتيجية الإعلامية والاتصالية، وأعضاء اللجنة من داخل المجلس وخارجه على ما بذلوه ويبذلونه من جهود في إعداد الإستراتيجية والمنهجية العلمية التي اتبعوها في المراحل التي قطعوها في مسار إعدادها الإستراتيجية.

وتمنى معاليه أن تُسهم هذه الإستراتيجية في حال انتهائها وإقرار العمل بها في خدمة المجلس وأهدافه وبيان أدواره وأعماله وقراراته وتعزز تواصله مع المجتمع ووسائل الإعلام المختلفة بما يخدم الصالح العام للوطن والمواطن.

بعد ذلك أطلع معالي الدكتور/ فهاد الحمد الحضور على المراحل التي قطعتها اللجنة في إعداد الإستراتيجية الإعلامية والاتصالية للمجلس وورش العمل وحلقات النقاش التي عقدتها اللجنة لأعضاء المجلس وللمختصين في الإعلام والإعلام الالكتروني من خارج المجلس، ولقيادات العمل الصحفي، وكتاب الرأي؛ لاستطلاع مرئياتهم عن واقع الإعلام والاتصال لمجلس الشورى وسبل تطويره.

وأوضح معالي مساعد رئيس مجلس الشورى رئيس اللجنة: "أنه تم خلال الحلقة مناقشة عدد من المحاور، تناولت اتجاه القيادات نحو الواقع المؤسسي للإعلام في المجلس، والتوجه نحو تأهيل الكوادر البشرية، ووجهة نظر القيادات بشأن التواصل المجتمعي للمجلس وأعضائه".

كما ناقشت الحلقة التوجه نحو الوسائل الإعلامية المتاحة، والتواصل مع وسائل الأعلام، ومواقع الشبكات الاجتماعية وموقع المجلس على شبكة الأنترنت.

وتداول المجتمعون الآراء بشأن المحتوى الإعلامي المُقدم من المجلس من خلال تلبية المحتوى الإعلامي لتطلعات الجمهور، ومدى مهنية صناعة المواد الإعلامية داخل المجلس.

وأفاد الدكتور فهاد الحمد أن الهدف من عقد هذه الحلقة: التعرف على اتجاهات قيادات المجلس نحو واقع العمل الإعلامي، وتطلعاتهم للدور الإعلامي المستقبلي الذي يمكن أن يقوم به المجلس وتفاعله مع الرأي العام المحلي والدولي.

وأضاف: "إن حلقة النقاش جاءت ضمن جهود اللجنة المكلفة بإعداد الإستراتيجية الإعلامية والاتصالية لمجلس الشورى، واستكمال كافة مدخلات الإستراتيجية، وتحليل البيئة الإعلامية الحالية في المجلس، حيث عقدت اللجنة حلقة نقاش عن واقع الإعلام والاتصال في المجلس وسبل تطويره، شارك فيها أعضاء مجلس الشورى، كما عقدت حلقة أخرى بذات العنوان شارك فيها رؤساء تحرير الصحف الورقية والالكترونية، وكتاب الرأي المهتمون بشأن المجلس".

وأشار الدكتور/ الحمد إلى: "أن اللجنة وضعت ضمن أهدافها التطويرية لإعلام المجلس الموقع الالكتروني لمجلس الشورى على الإنترنت، وحرصت على استطلاع آراء المختصين والمهتمين بالمواقع الإلكترونية من داخل المجلس، وخارجه، وعقدت في هذا السياق ورشتي عمل منفصلتين، الأولى: (للمختصين والمهتمين من أعضاء المجلس)، والأخرى: (للمختصين والخبراء من خارج المجلس).

مجلس الشورى يشارك في اجتماع لجنة لتنسيق البرلماني الخليجي

شارك مجلس الشورى في الاجتماع "السادس" للجنة التنسيق البرلماني والعلاقات الخارجية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي استضافه مجلس الأمة بدولة الكويت الشقيقة واختتم أعماله مؤخراً.

وضم وفد مجلس الشورى معالي الأمين العام للمجلس الدكتور/ محمد بن عبد الله آل عمرو وعضوي المجلس الدكتور/ فهد العنزي والدكتور/ عبد العزيز الحرقان.

ويأتي هذا الاجتماع تحضيراً للاجتماع الدوري السابع لرؤساء المجالس التشريعية في دول مجلس التعاون الخليجي والمقرر عقده في الكويت خلال شهر نوفمبر.

ورأى معالي الأمين العام لمجلس الشورى، أن الاجتماع السنوي الذي يعقده رؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة الذي يسبق اجتماع أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون حفظهم الله، أصبح فرصة كبيرة لتوحيد الرؤى وتعزيز فرص التعاون بين البرلمانات الخليجية.

وأوضح أن اللجنة نظرت في عدد من الموضوعات المتعلقة بمسيرة التعاون المشترك بين الدول الأعضاء في مجال أعمال المجالس التشريعية ومن بينها دراسة تجربة الاتحاد الأوروبي وغيره من المنظمات المماثلة في المجال البرلماني، وتفعيل اختصاصات الاجتماع الدوري ولجنة التنسيق البرلماني والعلاقات الخارجية غير المفعلة، والمواضيع الخليجية المشتركة وتنسيق السياسة الإعلامية الخارجية للمجالس التشريعية وتقوية العلاقات من المنظمات الحقوقية، ومشروع الشبكة المعلوماتية البرلمانية الخليجية وكذلك إنشاء مجموعات برلمانية خليجية تخصصية في المجالين التشريعي

والاقتصادي بالإضافة إلى عدد من الموضوعات المتعلقة بأعمال المجالس التشريعية بدول المجلس.

وأعرب الدكتور/ آل عمرو عن أمله في أن يسهم هذا الاجتماع في رسم مزيد من الخطى الواضحة نحو تناغم العمل البرلماني الخليجي المشترك وتعزيز أهدافه بالوصول إلى أعلى مستويات التعاون والتكامل.

استقبل وفداً من مجلس الأعيان الأردني

الأمين العام لمجلس الشورى يتلقى رسالة من نظيره الكوري

تلقى معالي الأمين العام لمجلس الشورى، الدكتور/ محمد بن عبد الله آل عمرو، رسالة من معالي الأمين العام للجمعية الوطنية الكورية "جونغ جين سوك".

وقام بتسليم الرسالة، سفير كوريا لدى المملكة "كيم جين سو"، خلال استقبال معاليه له في مكتبه بمقر المجلس بالرياض.

وجرى خلال اللقاء استعراض أوجه العلاقات الثنائية بين البلدين، وسبل تعزيز العمل البرلماني المشترك بين مجلس الشورى، والبرلمان الكوري. من جانبه أكد السفير الكوري أهمية تعزيز العلاقات الثنائية التي تجمع بين البلدين في مختلف الصعد السياسية، والاقتصادية، والتجارية، وتطويرها بما يخدم المصالح المشتركة للشعبين الصديقين.

حضر الاستقبال مدير عام الشعبة البرلمانية، المستشار/ خالد بن محمد المنصور.

من جهة أخرى استقبل معالي الأمين العام لمجلس الشورى في مكتبه بمقر المجلس بالرياض، وفد الأمانة العامة لمجلس الأعيان بالمملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة، برئاسة الأمين العام المساعد/ هيثم عبد المجيد مسلم الصرايره، خلال زيارته للمملكة.

وتركز الحديث خلال الاستقبال على العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى، ومجلس الأعيان الأردني، وسُبل تفعيلها، بما يخدم مصالح البلدين، وشعبيهما الشقيقين.

كما تطرق الحديث إلى آليات التعاون بين الأمانة العامة في مجلس الشورى، ونظيرتها في مجلس الأعيان، خاصة في المجالات الإدارية والفنية والتدريب.

رئيس لجنة الشئون الخارجية يلتقي وفد لجنة الصداقة الجورجية

التقى رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشورى، الدكتور عبد الله العسكر برئيسة، وأعضاء وفد لجنة الصداقة الجورجية. السعودية في البرلمان الجورجي، واستعرض الدكتور العسكر مع الوفد العلاقات الثنائية، وسُبل دعمها في مختلف المجالات، كما تم، التطرق إلى العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الجورجي، حيث، شدد الجانبان على أهمية تطويرها بما يخدم مصالح البلدين، والشعبين الصديقين.

رئيس لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الكورية يلتقي السفير الكوري

استقبل معالي عضو مجلس الشورى رئيس لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الكورية، الأستاذ/ سليمان بن سعد الحميد في مكتبه بمقر المجلس بالرياض، سفير جمهورية كوريا لدى المملكة "كيم جين سو".

وتطرق الحديث خلال اللقاء إلى عدد من الموضوعات، والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين المملكة وكوريا، كما تم استعراض علاقات التعاون بين البلدين الصديقين في شتى المجالات، إضافة إلى بحث سبل تعزيز العمل، والتعاون الثنائي على صعيد العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى، والبرلمان الكوري، وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية في البلدين بما يسهم في دعم التعاون، والعمل المشترك بين البلدين الصديقين.

الأمين العام المساعد يستقبل وفدًا من مجلس الأعيان الأردني

التقى الأمين العام المساعد بمجلس الشورى الأستاذ/ خالد بن موسى الضبيبان وفد الأمانة العامة لمجلس الأعيان الأردني برئاسة الأمين العام المساعد/ هيثم عبد المجيد مسلم الصرايره خلال زيارته للمملكة.

وأطلع الضبيبان الوفد الأردني على سير العمل في المجلس، ومسار المعاملات والتقارير الواردة للمجلس وصولاً إلى اتخاذ القرار بشأنها بعد مناقشتها.

وتجول الوفد في قاعات المجلس، واطلع على ما تضمه من الأجهزة الفنية والصوتية المساندة لعمل المجلس.

لجنة الإسكان والخدمات العامة تناقش مع سمو رئيس الهيئة الملكية للجبيل وينبع التقرير السنوي للهيئة

ناقشت لجنة الإسكان والمياه، والخدمات العامة بمجلس الشورى في اجتماع عقدته برئاسة رئيس اللجنة المهندس/ محمد النقادي، تقريرها السنوي للهيئة، للعام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ. بحضور سمو الأمير/ سعود بن عبد الله بن ثنيان آل سعود، رئيس الهيئة، وعدد من مسؤوليها.

وتركز النقاش خلال الاجتماع على بعض المحاور التي تضمنها التقرير، ومنها إنجازات الهيئة، وجهودها في خدمة المستثمرين في المدينتين الصناعيتين.

وقد أجاب سموه على استفسارات أعضاء اللجنة، حول أداء الهيئة، وأعمالها في المدينتين الصناعيتين، ومشاريعها التطويرية، لخدمة المستثمرين.

لجنة الصداقة البرلمانية السعودية اللبنانية بالشورى تلتقي سفير لبنان

اجتمعت لجنة الصداقة البرلمانية السعودية اللبنانية، بمجلس الشورى برئاسة معالي عضو المجلس رئيس اللجنة الأستاذ/ عبد الرحمن العبد القادر، في مقر المجلس بالرياض مع سفير الجمهورية اللبنانية الشقيقة لدى المملكة عبد الستار عيسى .

وجرى خلال اللقاء استعراض مجمل العلاقات بين المملكة، ولبنان في مختلف المجالات، وعلى وجه الخصوص العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى، والبرلمان اللبناني، وسبل تفعيل دور لجنتي الصداقة في المجلسين بما يُسهم في تطوير العلاقات ودعمها، ويحقق المصالح المشتركة لشعبي البلدين الشقيقين.

وأثنى السفير اللبناني على عمق الأواصر بين البلدين الشقيقين، ودعم المملكة المستمر للبنان في مختلف المجالات، مُنوهاً بعلاقات الأخوة، والأواصر التي تربط بين الشعبين الشقيقين.

د. خولة الكريع تشارك في اجتماع دولي لجينوم السرطان بكندا

شاركت الدكتورة/ خولة بنت سامي الكريع، ـ عضو مجلس الشورى ـ في اجتماع الاتحاد الدولي لجينوم السرطان الذي عُقد بمدينة تورينتو بكندا، خلال الفترة من ١١/٢٢ ـ ١٤٣٤/١٢/٣هـ.

كان اللقاء فرصة لأبرز علماء العلم، والمختصين، ممن قدموا أحدث الدراسات، والأبحاث المعنية بكسر الشفرة الوراثية (جينوم السرطان) في مجال العلم. وهو أحد أنبل المشاريع الإنسانية، الذي يُتيح للأطباء فهم الخريطة الجينية للمرضى والظروف والاحتياجات العلاجية المساعدة في تقديم علاجات جديدة لمرضى السرطان.

د. زينب بنت مثنى أبو طالب تعرض أحدث بحوثها في مؤتمر طبي بالصين

شاركت الدكتورة/ زينب بنت مثنى أبو طالب، ـ عضو مجلس الشورى ـ كمتحدثة في المؤتمر العالمي لأمراض النساء والولادة، وعلاج العقم، وطفل الأنابيب، والذي أُقيم بجمهورية الصين الشعبية.

وقد عرضت الدكتورة/ زينب أبو طالب في المؤتمر أحدث بحوثها العلمية المتخصصة في أمراض النساء والولادة، وعلاج العقم، وطفل الأنابيب، والتي تم نشرها في إحدى المجلات العلمية الدولية المتخصصة.

منسوبو الإدارة العامة للعلاقات العامة والإعلام يحتفون بمديرهم السابق بمناسبة تعيينه أميناً عاماً مساعداً للدراسات والمعلومات بالخامسة عشرة

احتفى منسوبو الإدارة العامة للعلاقات العامة والإعلام في مجلس الشورى بالمدير العام للإدارة السابق الأستاذ/ عبدالرحمن بن عثمان الصغير بمناسبة صدور الموافقة السامية على تعيينه أميناً عاماً مساعداً للدراسات والمعلومات في مجلس الشورى بالمرتبة الخامسة عشرة.

وتخلل الحفل عدد من الكلمات لموظفي الإدارة، أشادوا فيها بالجهود التي قام بها الأستاذ/ الصغير إبان توليه الإدارة وتطوير العمل فيها.

بعد ذلك ألقى الأستاذ عبدالرحمن الصغير كلمة عبر فيها عن شكره وامتنانه لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز ال سعود، ولصاحب السمو الملكي الأمير/ سلمان بن عبد العزيز ولي العهد، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الدفاع، ولصاحب السمو الملكي الأمير/ مقرن بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، المستشار والمبعوث الخاص لخادم الحرمين الشريفين - يحفظهم الله - بمناسبة صدور الموافقة السامية على هذه الثقة التي تمنى أن يكون عند حسن ظن القيادة الرشيدة، وأن تكون دافعاً له نحو المزيد من العطاء والجهد في خدمة الوطن من خلال مجلس الشورى .

كما عبر عن شكره وتقديره لمعالي رئيس مجلس الشورى الدكتور/ عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، ولمعالي نائب رئيس المجلس الدكتور/ محمد بن أمين الجفري، ومعالي مساعد رئيس المجلس الدكتور/ فهاد بن معتاد الحمد، ومعالي الأمين العام للمجلس الدكتور/ محمد بن عبد الله آل عمرو على دعمهم ومساندتهم له في عمله السابق والحالي .

كما أثنى على جهود موظفي إدارة العلاقات العامة والإعلام في المجلس وتعاونهم معه، مما كان له الأثر الكبير في إنجاح مهامها على الوجه الأكمل.

تكليف الزاحم مديراً للعلاقات العامة والإعلام

صدر قرار معالي مساعد رئيس المجلس الدكتور/ فهاد بن معتاد الحمد، بتكليف الأستاذ/ إبراهيم بن عبد العزيز الزاحم مديراً عاماً لإدارة العلاقات العامة والإعلام، خلفاً للأستاذ/ عبد الرحمن بن عثمان الصغير.

والخضيري مديرًا لإدارة التوثيق والإحصاء

صدر قرار معالي الأمين العام الدكتور/ محمد بن عبد الله آل عمرو، بتعيين الزميل أحمد بن سليمان الخضيري مديرًا لإدارة التوثيق والإحصاء بالإدارة العامة لشؤون الجلسات.

نبارك للزميل السيف، متمنين له العون والتوفيق والسداد.

والسيف مديراً لشعبة المحاضر والقرارات

صدر قرار معالي الأمين العام الدكتور/ محمد بن عبد الله آل عمرو، بتعيين الزميل سميح ابن إبراهيم السيف مديرًا لشعبة المحاضر والقرارات.

نبارك للزميل سميح، متمنين له العون والتوفيق والسداد.

الإدارة العامة للقسم النسائي في الشورى تستضيف أخصائيات من جمعية زهرة لسرطان الثدي

استضافت الإدارة العامة للقسم النسائي في المجلس مؤخراً أخصائيات من جمعية زهرة سرطان الثدي بهدف زيادة الوعي والتثقيف لدى عضوات ومنسوبات المجلس عن هذا المرض، حيث ألقت الإخصائيات محاضرة تثقيفية أكدن فيها أهمية الوعي للفحص المبكر عن سرطان الثدي، وسبل وطرق الفحص المبدئي، وشددن على أهمية تجنب مضاعفات المرض ومكافحته منذ البداية.

من جهة أخرى، قامت الإدارة العامة للقسم النسائي بالمجلس خلال هذه المناسبة بتوزيع بطاقات تعريفية محملة بالورود على مكاتب العضوات وتوزيع منشورات تحمل شعار الحملة المعتمدة عالميا على جميع موظفات المجلس، كما تم عرض منتجات جمعية زهرة في ركن خاص.

جولات في جوامع مدينة الرياض ـ انطباعات شخصية ـ

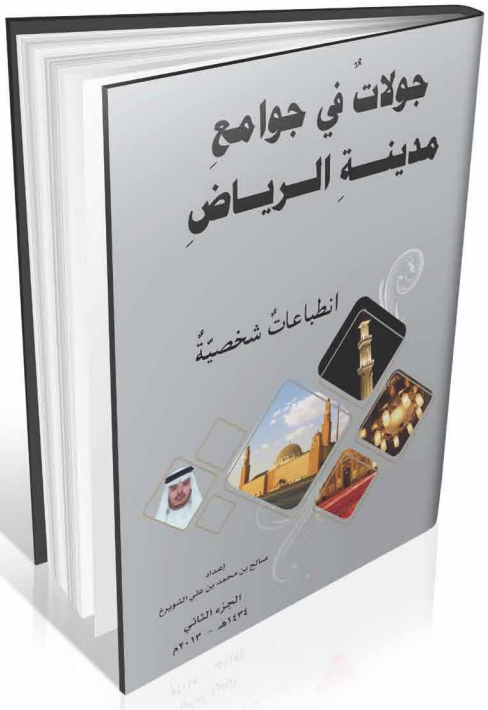

صدر الجزء الثاني من كتاب " جولات في جوامع مدينة الرياض ـ انطباعات شخصية ـ "، لمؤلفه صالح بن محمد الشويرخ مدير أعمال لجنة الشؤون الأمنية بمجلس الشورى.

واحتوى الكتاب الذي جاء في (٢٩٤) مائتين وأربع وتسعين صفحة من القطع المتوسط، على انطباعات شخصية، وزيارات ميدانية لأكثر من (٦٧٠) جامعاً، تم صلاة الجمعة فيها، وزيارة أكثر من (١٢١) حياً بالرياض. ويُعد الكتاب تأصيلاً لتاريخ الجوامع في مدينة الرياض.

الجدير بالذكر أن فكرة الكتاب استقاها المؤلف من رجل الأعمال/ عبد العزيز بن سليمان المُقيرن ـ يرحمه الله ـ لما للصلاة في الجوامع من فوائد كثيرة، ويُعد الكتاب مرجعاً مُهماً للباحثين، في شؤون المساجد عن دور الجوامع، وما يعتريها من مشكلات جمة، مع تقويم الأئمة والخطباء والمؤذنين.

العمل التطوعي

مفهومه وسبل تنميته وأبرز معوقاته

د. عبدالله بن سليمان العمرو
رئيس مجلس إدارة الجمعية
السعودية الخيرية لمكافحة السرطان

أضحى العمل التطوعي أحد اللبنات الأساسية في بناء المجتمعات وتطورها، بل ويشكل حجر زاوية في معايير التقدم الحضاري والرفاه الاجتماعي التي تقاس عليها المجتمعات المتقدمة وتُقيّم عليها أخرى، ففي ظل تعقد ظروف الحياة وتشابكها أصبحت الحكومات غير قادرة على تلبية كل احتياجات مواطنيها ومجتمعاتها، فظهرت الجهود التطوعية موازية ومكملة للجهود الحكومية المبذولة، وذلك لسد النقص بما يلبي احتياجات مواطنيها الاجتماعية، فالجهود التطوعية تعد أحد الممارسات الإنسانية المرتبطة بكل معاني الخير والعطاء معبرة بذلك عن صورة من صور التكافل الاجتماعي داخل المجتمع، لا سيما المجتمعات الإسلامية، والتراث الإسلامي يزخر بالكثير من الصور المشرقة والأدلة الحاثة على العمل التطوعي، ومن ذلك قول الله تعالى "ومن تطوع خيراً فهو خير له" البقرة : ١٥٨.

إن مفهوم العمل التطوعي السائد يأتي في التبرع بالجهد أو المال أو الوقت أو الاثنين معاً، وذلك للقيام بعمل أو أنشطة لخدمة المجتمع ليس مُطالباً بها الفرد أو مسؤولاً عنها ابتداءً بدافع غير مادي، ولا يأمل المتطوع الحصول على مردود مادي من جراء تطوعه، حتى ولو كان هناك بعض المزايا المادية، فهي لا تعادل الجهد والوقت المبذول في العمل التطوعي. غير أنه ليس قاصراً على مساعدات المادية وتوزيع الهبات والمساعدات العينية، بل تجاوز الأمر إلى أبعد من ذلك من الأمور الاجتماعية التي يهتم بها الإنسان كالحفاظ على البيئة والاهتمام بالصحة والتعليم ورعاية ذوى الاحتياجات الخاصة والمعوزين عموماً من المحتاجين والمستورين.

لذا تنبع وسائل تنمية روح العمل التطوعي من وضوح أهداف برنامج التطوع في المجتمع، ووجود المؤسسات المستهدفة الحاضنة والملائمة له، وتوافر أدلة لآلية التطوع الأمثل، وحقوقه من حيث ما له وما عليه، مع وجود أدلة أخرى للقياس والتقييم، والاستفادة من تقنية المعلومات في تقليل الجهود وتخفيض التكاليف واختصار الأوقات مع الحفاظ على شعار الجودة الشاملة في الأداء، يُقابل ذلك تحديد احتياجات المنظمات الاجتماعية والخيرية من المتطوعين، وذلك من خلال تحديد الأدوار والمهام التي تُمنح للمتطوعين، وتوزيع المسؤوليات، وتحديد الصلاحيات، وتوفير وسائل التدريب والتطوير المستمر للمتطوعين.

وقد ظهرت خلال السنوات الماضية الكثير من المعوقات التي عرقلت انتشار ثقافة العمل التطوعي من أبرزها غياب التربية على هذا المفهوم في المجالات التعليمية المختلفة من خلال التعليم والتدريب عليه واحتسابه ضمن الأنشطة اللاصفية المحققة لنيل الدرجات العلمية، يُضاف عليه ما أنتجه من نقص الكوادر البشرية القادرة على الإحساس بمشاعر الآخرين وتحمّل مسؤولياتهم، وعزوف أصحاب الخبرة من أرباب المسؤولية الاجتماعية عن نقل التجربة للأجيال الجديدة من خلال تنمية روح المساهمة والبذل والعطاء في المتطوعين لخدمة المجتمع، من وإتاحة الفرصة للمتطوعين للمشاركة في تقديم الخدمات والأنشطة المتنوعة، وتدريب وإعداد المتطوعين للتعامل مع المشكلات التي تواجه الفئات المحتاجة والمستورة في المجتمع وكيفية معرفتها والوصول إليها وتغطيتها، وعدم حصر التطوع في أعمال أو مجالات ضيقة. ومن المعوقات أيضاً.. غياب تطوير بيئة العمل وتنميته من خلال الاستفادة من جهود المتطوعين المتخصصين والمؤهلين عملياً وعملياً في المجالات المبتكرة فنياً ومهنياً. وأخيراً؛ ضبابية الاستفادة من المتطوعين في نشر الرسالة الإنسانية التي تتبناها المؤسسة التطوعية.

وجه رسالة شكر لخادم الحرمين الشريفين على دعم صمود المُدن الفلسطينية

البرلمان العربي يؤيد قرار المملكة "الاعتذار عن قبول العضوية غير الدائمة بمجلس الأمن الدولي"..

أكد البرلمان العربي تأييده للمملكة العربية السعودية في قرارها بالاعتذار عن عدم قبول العضوية غير الدائمة بمجلس الأمن الدولي.

وقال البرلمان: "إن هذا الموقف الأصيل للمملكة العربية السعودية، يأتي احتجاجاً على مواقف مجلس الأمن المتعاقبة إزاء مجمل القضايا العربية، وفي صدارتها قضية فلسطين بكل أبعادها واحتلال إسرائيل لأراضيها وغيرها من الأراضي العربية، وغلبة سياسة الكيل بمكيالين وازدواج المعايير في التعامل مع القضايا الدولية التي تهدد السلم والأمن الدوليين، وما يُفرض على مجلس الأمن من إملاءات الدول الكبرى".

جاء ذلك في البيان الختامي الذي أصدره في ختام اجتماعاته التي عقدها بمقر جامعة الدول العربية في القاهرة بحضور أعضاء مجلس الشورى، أعضاء البرلمان العربي. الدكتور/ عبد الله المنيف، واللواء طيار/ عبد الله السعدون. والأستاذ سعود الشمري، والدكتور/ مشعل السلمي.

وأضاف البرلمان العربي في بيانه: "إننا نحن ممثلو الشعوب العربية في البرلمان العربي، وصوت هذه الشعوب نُؤيد هذا الموقف الذي اتخذته المملكة العربية السعودية حيال عضوية مجلس الأمن، ونُشيد به، وندعو مجلس الأمن الدولي إلى استيعاب دلالات هذه الرسالة، وأخذها بالحسبان ومراجعة وتقييم وضع مجلس الأمن والقيام بدوره الفاعل في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، واتخاذ منظمة الأمم المتحدة خطوات جادة وتدابير فاعلة نحو إصلاح هذه المنظمة وأجهزتها المختلفة ووكالاتها المتخصصة، وبخاصة مجلس الأمن الدولي الذي يحمل في الذاكرة الجماعية للأمة العربية مؤشرات سلبية تجاه قضايا هذه الأمة".

وفي الشأن الفلسطيني كلف البرلمان أمانته العامة بإعداد مشروع رسالة شكر إلى خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود على اعتماد ميزانية تقديرية لبرنامج "خادم الحرمين الشريفين لدعم صمود المُدن الفلسطينية" بمبلغ (٢٠٠) مليون دولار ، بما يعزز جهود الشعب الفلسطيني في تحقيق أهدافه الوطنية، والإشادة بدور المملكة العربية السعودية السياسي والمادي في دعم الشعب الفلسطيني وقضيته .

وجدد البرلمان العربي دعمه للقضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، معربا عن إدانته للتوسع الاستيطاني الصهيوني، وكافة الممارسات العنصرية، ومخاطر تهويد مدينة القدس، والترحيل القسري لسكانها، وتدمير مقدساتها الإسلامية والمسيحية، وكافة أشكال الاعتقالات خاصة ضد الأطفال والنساء.

كما أوصى البرلمان أن يكون انعقاد البرلمان العربي في دورته القادمة تحت شعار " فلسطين في قلب الأمة العربية "، لكون القضية الفلسطينية قضية العرب الأولى .

وأدان البرلمان النظام السوري الحاكم لاستخدامه الأسلحة الكيميائية ضد أبناء الشعب السوري، وطالب بتقديم المسؤولين عن ذلك إلي المحكمة الجنائية الدولية.

وأكد البرلمان العربي دعمه لانعقاد مؤتمر "جنيف ٢" للمصالحة الوطنية بشكل سريع لحقن دماء الشعب السوري، والشروع في المفاوضات بين الأطراف المتنازعة؛ لإيجاد حل سلمي يفضي إلى إقامة نظام سياسي في سوريا يُحقق طموحات الشعب السوري في الديمقراطية، واختيار نظامه السياسي وفق إرادته الحرة وتحقيق كافة طموحاته الوطنية المشروعة.

وشدد البرلمان في قراراته الصادرة في ختام جلسته العامة، على وحدة الأراضي السورية، وأن الحوار السلمي، هو السبيل الوحيد للخروج من الأزمة، ورفض كافة أشكال التدخل الخارجي في الشأن السوري، أو أية ضربات عسكرية قد توجه إلى الأراضي السورية كون ذلك عدواناً وانتهاكاً للأمن القومي العربي.

كما رحب البرلمان العربي بالمبادرة الروسية بشأن وضع الأسلحة الكيمائية السورية تحت الرقابة الدولية، مطالباً القوى العظمي بالعمل علي وضع أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية تحت الرقابة الدولية، مناشداً أيضاً الجامعة العربية لإنشاء صندوق إنساني لدعم الشعب السوري.

وبشأن احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث "طنب الصغرى، وطنب الكبرى، وأبو موسي" ، حث البرلمان العربي إيران على اللجوء إلى الحل السلمي، والجلوس إلي طاولة المفاوضات مع دولة الإمارات العربية المتحدة، وانتهاج سياسات سلمية مع دول الجوار دون اللجوء إلى احتلال أراضي الغير، مؤكداً علي قراراته السابقة في هذا الشأن .

مجلس الشيوخ التايلاندى يرفض مشروع قانون "عفو مثيرًا للجدل"

رفض مجلس الشيوخ التايلاندى بالإجماع مشروع قانون عفو مثير للجدل، يُعتقد أنه صُمِمَ خصيصًا من أجل السماح بعودة رئيس الوزراء السابق "تاكسين شيناوترا" من المنفى، حيث ذكرت هيئة الإذاعة البريطانية (بى بى سى)، أن مجلس النواب كان قد مرر مسودة القانون، الأمر الذى أثار غضب الشارع التايلاندى، فيما احتشد عشرات الآلاف فى شوارع العاصمة بانكوك أثناء مناقشة مشروع القانون فى مجلس الشيوخ.

يذكر أن "شيناوترا" كان قد غادر البلاد عام ٢٠٠٨م، لتجنب قضاء عقوبة السجن بعد إدانته فى قضية فساد، وذلك بعد الإطاحة به فى انقلاب عسكرى عام ٢٠٠٦م.

البرلمان الروسي يُقر قانوناً تاريخياً لـ"تجفيف" منابع الإرهاب

وافق البرلمان الروسي علي مشروع قانون تاريخي لـ"تجفيف" منابع الإرهاب، يتضمن تشديد عقوبة السجن علي الروس الذين يُشاركون في حروب خارجية، كما سيكون أقاربهم مسؤولين عن تعويض الأضرار في حال حدوث هجمات داخلية.

ويتضمن القانون أيضا عقوبة السجن لمدة تصل إلى ٢٠ عاماً لمن يشارك في تشكيل تنظيم إرهابي، وبالسجن لمدة تصل إلى عشر سنوات لمن ينظم لتنظيم إرهابي.

ووافق مجلس النواب الروسي علي القانون في القراءتين الثانية والثالثة بعد أسبوع من تفجير حافلة في جنوب روسيا، أدى إلى مقتل ستة أشخاص، وقبل أشهر من دورة الألعاب الشتوية في منتجع سوشي الروسي.

انتخابات مصر البرلمانية بعد شهرين من الاستفتاء على الدستور

ستُجرى الانتخابات البرلمانية في مصر في شباط/ فبراير. أو آذار/ مارس المقبلين، بعد الاستفتاء على الدستور الجديد، وقال وزير الخارجية المصري نبيل فهمي: "إن الانتخابات البرلمانية ستُجرى "بين فبراير ومارس"، تعقبها الانتخابات الرئاسية في بداية الصيف، وستبدأ إجراءات الانتخابات الرئاسية خلال الشهرين التاليين للإنتخابات البرلمانية، حيث سيتم الاستفتاء على الدستور أولاً، بعد الانتهاء منه، وتسليمه إلى رئيس الجمهورية قبل الثالث من كانون الثاني/يناير المقبل، وفقا للجدول الزمني الذي حدده إعلان دستوري أصدره الرئيس المؤقت المستشار/ عدلي منصور في شهر تموز/ يوليو الماضي، وبعدها بشهرين تجرى الانتخابات البرلمانية".

طائفة الدلالين
حرفة الدلالة بين دلالي بيشة وأهل نجد

عدد القرار(٦) بتاريخ ١١ محرم عام ١٣٥٢هـ
الأمر السامي بالعدد (٤٤٤) بتاريخ ١٣٥٢/٤/٢٤هـ

اطلع مجلس الشورى على أصل الأوراق المرفقة، الواردة من مقام رئاسة، مجلس الوكيل برقم (٨٤٢٧) بتاريخ ١٣٥٤/١٢/٢٩هـ. والمتضمنة أنه يوجد أشخاص من الأهالي يتعاطون حرفة الدلالة بالجويرية، وعموم الأسواق، وقد طولبوا مرارًا وتكرارًا، بتقديم كفلاء عن أنفسهم، وقيد جميع ما يتم بيعه، بواسطتهم في دفتر الخراج، حسب العادة والنظام المتّبع، فلم يمتثلوا، وطلب شيخ الدلالين، تكليف الدلالين المذكورين بذلك.

تداول الأعضاء البحث في ذلك الأمر، وبخصوص المذكورين، وبعد الفحص والتدقيق وإمعان النظر فيما جاء بقرار هيئة الأمانة المرفوقة بالعدد (١٣٤٥) بتاريخ ١٣٥٤/١٢/١٢هـ والتي تخلصت إلى ما يأتي:

١ . الموافقة على فصل دلالي حراج بيشة، ودلالي أهل نجد عن بقية الدلالين، وتعيين شيخ منهم بطريقة الإنتخاب السري.

٢ . تكليف الشيخ الذي سيُعين لدلالي حراج بيشة، ودلالي أهل نجد، بإتباع النظام الذي يسير عليه عموم الدلالين والقواعد الأصولية.

٣ ـ أن معاون أمين العاصمة يرى أن لا يُفصل الدلالين الخاضعين للأوامر والتعليمات، حيث أن هذه المهنة، هم فيها سواء، وبهذا يجب أن يكونوا مرتبطين بشيخ الدلالين.

وبإمعان النظر في افادات شيخ الدلالين المدرجة في قرار هيئة الأمانة المنوه عنه أعلاه في قرار المجلس بالإجماع، ما يأتي:

بالنظر إلى أن طائفة الدلالين في الطوائف ذات الأهمية؛ لإرتباطها بالمصالح العامة، ولها نظام مخصوص لابد من تطبيقه على العموم للمصلحة العامة، ولا فرق أمام هذا النظام بين مَن يتعاطى هذه الحرفة، بل، الكل أمام النظام المذكور في درجة واحدة، فإن المجلس يرى ضرورة تكليف الممتنعين من دلالي أهالي نجد بلزوم إجابة تكليف شيخ الدلالين من تقديم الكفلاء على أنفسهم، وقيد مبيعهم بدفتر الحراج حسب أمثالهم من الدلالين، وإتباع مقتضى ما جاء في النظام المذكور دون أي استثناء.

وعلى هذا حصل التوقيع..
طبق الأصل.

تمت موافقة المقام السامي على هذا القرار، وكلفت الجهات المختصة، بإنفاذ مقتضاه، وإجراء اللازم نحو إتمام الموضوع.

تعليم أبناء البادية
مصلحة عامة

عدد القرار(٧) بتاريخ ١١ محرم عام ١٣٥٢هـ
الأمر السامي بالعدد (٤٤٤) بتاريخ ١٣٥٢/٤/٢٤هـ

اطلع مجلس الشورى على الأوراق المرفقة الواردة من مقام رئاسة مجلس الوكيل رقم (٧٢) بتاريخ ١٣٥٢/١/٤هـ، والمتضمنة على موضوع حصة الفقراء وتعليمهم في المدينة المنورة دينهم علي الوجه الأمثل، وتقدير المصرف اللازم لهم.

تداول الأعضاء البحث في خصوص المذكورين، وبعد الفحص والتدقيق وامعان النظر في قرار مجلس المعارف المرفوق بالعدد (١٨٤) بتاريخ ١٣٥١/١٢/٢٤هـ، في شأن تعليم أبناء البادية الفقراء الموجودين بالمدينة المنورة وما يليهم، ولما لهم من حق في صرف نفقاتهم، فقد قرر المجلس بالإجماع ما يأتي:

بناءً على أن أصل البحث في هذا الموضوع أنه كان بمحض احسان صاحب الجلالة وعطفه ورحمته ـ أدام الله توفيقه ـ ونظرًا إلى أن مجلس المعارف قد أعطى قراره المرفوق في شأن تعليم أبناء البادية الفقراء الموجودين بالمدينة المنورة وما يليهم، لذا قرر المجلس أن تُحول هذه الأوراق إلى وزارة المالية، لأخذ الإعتماد اللازم لذلك في موازنة وزارة المعارف لعام ١٣٥٢هـ، واستثناء النظر فيها فيما يتفق مع المصلحة العامة.

وعلى هذا حصل التوقيع..
طبق الأصل.

تمت موافقة المقام السامي على هذا القرار، وكلفت الجهات المختصة، بإنفاذ مقتضاه، وإجراء اللازم نحو إتمام الموضوع.

أوقاف آل غالب

عدد القرار(٨) بتاريخ ١٥ محرم عام ١٣٥٢هـ
الأمر السامي بالعدد (٤٤٤) بتاريخ ١٣٥٢/٤/٢٤هـ

اطلع مجلس الشورى على الأوراق المرفقة الواردة من مقام رئاسة، مجلس الوكلاء رقم (١٣٣) بتاريخ ١٣٥٢/١/٥هـ، والمشتملة على الموضوع التالي:

١ . عريضة مقدمة لوزارة الداخلية، وخلاصتها أن: " مقدميها كانوا قد استرحموا صاحب الجلالة الملك المُعظم، وطلبوا اشعار ناظرة وقف آل

غالب، بتأجير عين المنشأة التي هي ضمن وقف آل غالب، بالشك في المستحقين وهم: (الشريف علي عدنان، وتاج الدين، وسرور ورفيق محمد هاشم. وعبد المطلب وحسن ومحسن وحامد وصادق وزين العابدين وحامد سعد الدين، وناجح وأحمد ورابح ومحمد بن يحيي) على التساوي بينهم للتسبب فيها، بأمور معيشتهم، وقد أحيل طلبهم السابق إلى مجلس الشورى، وتشكلت لجنة للنظر في المجلس المذكور، واتخذت قرارها اللازم، وأحالت المحكمة الشرعية الكبرى، حيث لم يكن لهذا الموضوع علاقة في المحكمة، وأن مدار الطلب، إنما هو استرحام من جلالة الملك، فإنهم يسترحمون استرجاع الأوراق من المحكمة، وتنفيذ قرار الهيئة التي تخصصت لهذا القصد، والأمر على الناظرة بتنفيذ ما تقرر".

٢ ـ عريضة من ناظرة أوقاف آل غالب مقدمة لوزارة الداخلية، خلاصتها أنه: " قد تلقت اسم سموه الكريم في شأن طلب (محسن وزين العابدين)، أبناء الشريف علي عدنان، زيادة ماءٍ من أوجاب المنشأة، وحيث إن أوجاب المنشأة جميعها ومزارعها منحصرة تحت إجارة المستحقين حسب التوزيع السابق، والذي قد جرى بينهم برضائهم. وتحت توقيعهم عليه. وفي ابتداء عامنا هذا عام ١٣٥٤هـ، استدعى الشريف محسن وأخيه إلى حضرة صاحب جلالة الملك المُعظم، بمثل الطلب المذكور، وأُحيل النظر فيما ذُكر على مجلس الشورى، وأن الطرف الأخر. (المستأجرين)، لم يسمحوا بإعطاء شيء مما هو تحت أيديهم في المزارع، نظرًا لما لهم فيها من العروق الثابتة والفروس، فقد استدعوا أيضًا لصاحب جلالة الملك المُعظم ـ أيده الله ـ وطلبوا إجراء الوجه الشرعي. ولم ينتهي في هذا الخصوص".

ويتداول الأعضاء البحث في الخصوص المذكور، وبعد الفحص والتدقيق فقد ظهر وتقرر ما يأتي:

١ ـ أن المجلس قد اتخذ قرارًا في العدد السابق برقم (٢٩) بتاريخ ١٣٥١/٣/٢٩هـ لمُنعم رأسه مجلس الوكلاء بعدد (٩٤) بتاريخ ١٣٥١/٢/٣٠ هـ، واقترن بالتصديق العالي بعدد (٣٥٢١) بتاريخ ١٣٥١/٤/١٢هـ، وهذا نصه: (يتضمن صورة القرار، ورفعه).

٢ ـ وقد قامت اللجنة بما عُهد به إليها، ورفعت تقريرها في ذلك إلى المرجع العالي، وأحيلت المعاملة إلى المحكمة الشرعية، حسبما أفاد بذلك أعضاء المجلس الموقر. المشتركون في اللجنة المشار إليها..

٣ ـ وأن قرار تنفيذ ما قررته اللجنة في الموضوع منوط بالرأى العالي.

وعلى هذا حصل التوقيع..
طبق الأصل.

تمت موافقة المقام السامي على هذا القرار، وكلفت الجهات المختصة، بإنفاذ مقتضاه، وإجراء اللازم نحو إتمام الموضوع.

محسن الحارثي (١٣٢٧-١٣٨٧هـ)

نشأته:

ولد الشريف محسن بن الحسين بن محمد الحارثي عام ١٣٢٧ هـ، بالمضيق بالقرب من مكة المكرمة، حيث درس في الكتاتيب، وحفظ من خلالها القرآن الكريم.

الحياة العلمية:

تلقى علومه الإبتدائية في الكتاتيب، ثم درس في المسجد الحرام على يد علماء عصره.

إلتحق بالكلية العربية العراقية ببغداد، وتخرج منها عام ١٩٣٠م.

الأعمال والوظائف:

- إلتحق بالخدمة العسكرية في العاشر من رمضان عام ١٣٥٥هـ، حيث مُنح رتبة نقيب.
- عُين رئيسًا لرهط المشاة الثالث (قائد للسرية الثالثة) عام ١٣٥٥هـ.
- مُنح رتبة رائد (وكيل قائد)، في الأول من رمضان لعام ١٣٥٨هـ، ثم قائد لفوج المشاة الأول.
- حصل على رتبة مقدم (قائد) في الأول من شعبان لعام ١٣٦٢هـ.
- عُين رئيسًا للأركان بالوكالة عام ١٣٦٤هـ.
- حصل على رتبة وكيل لرئاسة أركان حرب الجيش العربي السعودي، في الحادي عشر من صفر عام ١٣٦٥هـ.
- عُين رئيسًا للأركان حرب الجيش العربي السعودي، في الأول من ذو القعدة عام ١٣٦٦هـ.
- عُين آمرًا للمدارس العسكرية في الأول من محرم عام ١٣٦٨هـ.
- حصل على رتبة عقيد في السادس عشر من رجب عام ١٣٧١هـ.
- أُحيل إلى التقاعد في الثالث والعشرين من جمادى الآخر عام ١٣٨٦هـ.

مكان وتاريخ الوفاة:

تُوفي في مدينة الضباب (لندن) في عام ١٣٨٧هـ، ونقل جثمانه إلى مكة المكرمة، حيث دُفن بها.

الرقابة البرلمانية

د. عبد الله العسكر

يُطلقُ بعض الكتاب على البرلمان، اسم "الحكومة التشريعية"، بينما، نجد في كتابات (جون لوك)، أن البرلمان لا يمكن أن يكون حكومة، ذلك أنه رُبما يرأس السلطة التنفيذية، وهي سلطة تخضع لمحاسبة السلطة التشريعية، وهو كلامٌ مبالغٌ فيه، إذ السلطة التشريعية، هي جزء من حكومة، يقف بجوارها السلطتان (القضائية، والتنفيذية)، فالتشريع في البرلمان، أو ما شابهه من مجالس، يقوم بعملية سن القوانين، والأنظمة.

وقد قرأت دراسة أُجريت على ثمانٍ وثمانين برلماناً عالمياً، فرأيت فيها أمثلة متعددة، وفي بعض الأحيان مختلفة، عند الحديث عن سلطة التشريع في البرلمان، وهل هي سلطة واسعة، ومسيطرة، أم مقتصرة ومتراخية؟، فأغلب البرلمانات، تمتلك سلطة رقابية، لكن الفرق، هو في اختلاف الآليات المتبعة في تلك المراقبة.

ثم، رأيت تبايناً مهماً في تعريف المراقبة البرلمانية: فبعض البرلمانات، يرى أن: "التعريف هو مراقبة السلطة التنفيذية، والإشراف عليها"؛ بينما يرى تعريف آخر: "أن المراقبة البرلمانية هو معرفة مدى تنفيذ السياسة، والتشريع". والكلمتان الأخيرتان، كلمتان جامعتان للسلطتين التشريعية، والتنفيذية، ذلك أن السياسة، قد تعنى آليات تنفيذ التشريع التي تعتمدها السلطة التنفيذية، وهذا التعريف يحد من دور السلطة التنفيذية.

وجملة القول، أن: "وسائل الرقابة البرلمانية، تختلف بسبب اختلاف الثقافة السائدة، وليس بسبب اختلاف المعطيات السياسية، ثم رأيت اختلافًا آخر، وهو، أن بعض البرلمانات تنص على وسائل المراقبة البرلمانية في نص دستوري واضح، وآخرون، يرون بقاءها ضمن آليات العمل البرلماني، وهذا فرق كبير لا شك في ذلك، وما أراه أن تكون جزءً من الإجراءات البرلمانية التي نُطلق عليها، مسمى اللائحة الداخلية".

بقي نقطة مهمة في هذا السياق، وهي: ما يتعلق باللجان البرلمانية، ففي بعض البرلمانات، تحظى اللجان البرلمانية بدور رقابي، واسع على السلطة التنفيذية، بينما في برلمانات أخرى، تجعل الرقابة في يد المجلس، وليس لجانه. وسبب الاختلاف، أن النوع (المجموعة)، تملك اللجان سلطة تشريعية، ورقابية، وهي لجان دائمة، يستمر العضو فيها حسب رغبته، وفي المجموعة الثانية تكون اللجان مؤقتة لمدة سنة، أو أكثر قليلاً، مما يجعل أعضاءها لا يملكون معرفة واسعة، تخولهم التماهي مع السلطة التنفيذية.

عضو مجلس الشورى

أنتم أملي بعد الله

ساهم في مساعدة مرضى السرطان
بإرسال رسالة نصية فارغة إلى الرقم

5070

قيمة الرسالة الواحدة ١٠ ريالات

الجمعية السعودية الخيرية لمكافحة السرطان
SAUDI CANCER SOCIETY

92009592

www.saudicancer.org

وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا

نزاهة Nazaha

nazaha.gov.sa

رقم السنترال الموحد 0112644444

رقم الفاكس الموحد 0112645555

الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

National Anti-Corruption Commission

سكوتك عما تراه من فساد إداري أو مالي،

يعد مشاركة فيه.. بلغ حتى لا تقع تحت دائرة المساءلة.

للاستعلام عن آلية تقديم البلاغات

19991

facebook facebook.com/nazaha.gov.sa

twitter twitter.com/nazaha_gov_sa